المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو والصرف

المسائل النحوية في كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن

لأبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري

المتوفى بعد سنة ٥٥٣هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

تخصص: النحو والصرف

إعداد الطالب

يوسف بن صامل بن صويمل العلياني السلمي

إشراف

أ.د. عياد بن عيد الثبيتي

١٤٢٩-١٤٣٠هـ

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: المسائل النحوية في كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القــرآن، لأبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت. بعد ٥٥٣هـــ).

اسم الباحث: يوسف بن صامل بن صويمل العلياني السلمي.

الدرجة: الدكتوراه.

فكرة الموضوع: كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، من الكتب التي اهتمــت بإيضاح مشكلات التتريل، ويلاحظ القارئ لهذا الكتاب اعتناء المؤلــف بالمســائل النحويــة، واهتمامه بإعراب الآيات وتوجيهها، وقد قمت بجمع هذه المسائل النحوية، ودراستها دراســة علمية.

هدف الدراسة:

١- إبراز فكر النيسابوري النحوي، وبيان علو كعبه في اللغة العربية من خلال المسائل النحوية التي تعرض لها في كتابه.

٢- الكشف عن قيمة كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، وتحديد مصادر الكتاب النحوية، وبيان ما دار حول الكتاب من قضايا هامة.

٣- استخلاص منهج النيسابوري وأصوله بعد تحليل المسائل النحوية.

موضوع الرسالة: مسائل نحوية.

أبواب الرسالة: **التمهيد**: وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: النيسابوري حياته وآثاره. **الثاني:** عقيدته. **الثالث:** كتاب باهر البرهان.

الباب الأول: المسائل النحوية: وتحوي ثلاثة فصول:

الأول: الأدوات ومدلولاتها. **الثاني:** التراكيب النحوية. **الثالث:** الأعاريب.

الباب الثاني: أصوله ومصادره: وفيه فصلان:

الأول: أصوله النحوية. **الثاني:** مصادره.

أهم النتائج والتوصيات: ١- أن النيسابوري من المفسرين، له تصانيف متعددة في تفســير كلام الله عز وجل، لم يؤلّف مؤلفاً مستقلاً في النحو، إلا إن تفاسيره غلبت عليهــا الصــبغة النحوية، فهو ذو اطلاع واسع في علوم العربية، عارف بوجوه تطبيقاتها، واستحسانه وتعليلــه ونقده لأقوال علماء العربية، غالباً ما تكون بالاستناد إلى آراء السابقين.

٢- سار النيسابوري في مسائله النحوية وراء الدليل، فلم يكن مُقلداً للبصريين في أقــوالهم، ولا ناقداً على الكوفيين في اختياراتهم، وإنما كان مأسوراً للدليل، له استقلاله وشخصيته البارزة.

٣- النيسابوري لم يفرق في موقفه من القراءات بين قراءة سبعية أو عشرية أو شاذة، إنما استشهد بالقراءات من كل نوع، ووجهها بما يتناسب مع قواعد النحويين وذلك إذا لم تخالف ما هو مشهور من القواعد، أما إن خالفتها فإنه يردها حتى لو كانت قراءة سبعية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. وبعد:

فقد أنزل الله – سبحانه وتعالى – كتابه الكريم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم معجزة خالدة، وآية باقية، تحدّى الله به قوماً ملكوا ناصية الفصاحة والبيان أن يأتوا بمثله فعجزوا، ورجعوا بالخيبة والخسران، قال تعالى: ﴿ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ﴾[1].

هذا الكتاب العزيز تكفّل الله بحفظه، فقال عزّ من قائل: ﴿ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ﴾[2].

ولمّا كان هذا القرآن بهذه المنزلة العظيمة، فقد كان وما يزال محل اهتمام كبير عند المسلمين، انكبّ العلماء عليه قراءة وتدبراً، تفسيراً وإعراباً، بيّنوا مشكله، وأوضحوا غريبه، ردُّوا على من شكّك فيه، أو زعم التخالف بين آياته، تحدثوا عن مُحكمه ومُتشابهه، وعامّه وخاصّه، ومُطلقه ومُقيّده، ومنطوقه ومفهومه، وفي وجوه مُخاطباته عامة.

---

(١) سورة الإسراء: ٨٨

(٢) سورة الحجر: ٩

هذا وقد تفاوتت اهتمامات العلماء بهذه العلوم، وتباينت مناهجهم، وتعدّدت مؤلفاتهم المتعلقة بعلومه حتى إنّه ليصعب حصرها، فمنهم من فسّر القرآن كلّه، ومنهم من اقتصر على تفسير سور أو آيات منه، ومنهم من صرَف اهتمامه إلى بعض جوانبه فتناوله بالبحث والتحقيق والتدقيق.

وممّن كان له جهد واضح وملموس في تفسير كتاب الله عز وجل وإيضـــاح معانيـــه وبيـــان مشـــكله، أبو القاســـم محمود بن أبي الحسن النيسابوري، الذي صرف وقته وهمّته إلى خدمة كلام الله عز وجل، فكتب فيه أكثر من مصنَّف ومؤلَّف.

ومن ضمن كتبه المهمة التي ألّفها في تفسير كلام الله: "باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن"، وتكمن أهميته في المعارف القيّمة التي أودعها فيه من تفسير، وقراءات، وحديث، وفقه، وعقائد، ونحو، وصرف، إلى غير ذلك من أنواع المعارف.

ويُلاحظ القارئ لهذا الكتاب اعتناءَ النيسابوري بالمباحث النحوية، واهتمامه بإعراب الآيات وتوجيهها، فقد مارس النيسابوري نحوه من خلال التفسير بتتبعه ما يحتاج إليه النصّ من بيان هذه الجوانب دون الفصل بينهما.

ومن خلال هذا النحو الذي ضمّنه النيسابوري كتابه، ارتأيت تتبعه ودراسته وبيانه، لذا وقع اختياري على موضوع: "المسائل النحوية في كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن"، وقد شجّعني على الكتابة في هذا الموضوع أمور، منها:

أولاً: أهمية هذا الكتاب الذي يُعنى بالبحث في مشكلات القرآن، والإسهام في خدمة كتاب الله عز وجل، لا سيما فيما يتعلق بإيراد بعض المسـائل النحوية التي يترتّب على توجيهها ردّ على الطاعنين في كلام الله.

ثانياً: ظهور فكر النيسابوري النحوي، وعلو كعبه في اللغة العربية من خلال المسائل النحوية التي تعرض لها، وكثرة أقوال العلماء وتعددها في كتابه.

ثالثاً: أن النيسابوري على الرغم من أنه عاش في القرن السادس الهجري الذي ازدهرت فيه شتى أنواع العلوم والمعارف، وبرز فيه نخبة من العلماء المشهورين، لم يحظ كما حظي غيره بالشهرة والصيت، بل كان عالماً مغموراً، ضنّت كتب التراجم التي ترجمت له – على قلتها – بالحديث عنه وعن مؤلفاته؛ ممّا جعل كثيراً من الباحثين لا يعرفون شيئاً عنه وعن كتابه: "باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن"، ولذا لم يكن كتابه محوراً لأيّ دراسة سابقة، وقد تفطّن لذلك أحد الباحثين ممن عُني بالبحث في تتبع الكتب التي تبحث في معاني القرآن، فقال بعد أن كتب نبذة موجزة عن الكتاب:

"وفي النهايـة.. أرى أن هذا الكتـاب المهم في معـاني القـرآن والمشكل معاً، سوف يكون محوراً لكثير من الأبحاث والدراسات حينما يُعرف أمره ويظهر قدره". [1]

---

(١) معاني القرآن في التراث العربي- د. منير جمعة ١/٢٥٠

كل هذه الأسباب وغيرها دفعتني إلى دراسة هذا الكتاب، ورأيت ممَّا يناسب هذا البحث تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة.

أمَّا المقدمة، فتحتوي على خطَّة البحـــث وأهميته، والأســـباب التي دعت إلى اختياره.

وأمَّا التمهيد فقد تضمَّن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: النيسابوري حياته وآثاره.

المبحث الثاني: عقيدته.

المبحث الثالث: كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن.

ثُمَّ الباب الأول: المسائل النحوية، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأدوات ومدلولاتها.

الفصل الثاني: التراكيب النحوية.

الفصل الثالث: الأعاريب.

وأمَّا الباب الثاني فكان عن: أصوله ومصادره، وفيه فصلان:

الفصل الأول: أصوله النحوية: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

الفصل الثاني: مصادره.

ثم الخاتمة وفيها أبرز نتائج البحث وما تم التوصل إليه.

وأخيراً الفهارس الفنية للرسالة، وتشتمل على فهرس للآيات القرآنية، وفهرس للأحاديث النبوية، وفهرس للأبيات الشعرية، وفهرس للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في دراسته، وفهرس الموضوعات.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الآتي:

١- عزوت الآيات التي يرد ذكرها في البحث بذكر رقم الآية واسم السورة، مع توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير.

٢- خرّجت الأحاديث النبوية من كتب الصحاح والسنن.

٣- خرّجت الشواهد الشعرية، وعزوتها إلى قائليها ما أمكنني ذلك، ووثّقتها من الدواوين الشعرية، وأمهات كتب النحو واللغة.

٤- ترجمت للأعلام غير المشهورين.

٥- وضعت عنواناً مستقلاً لكل مسألة، ثم عرضت المسألة كما أوردها النيسابوري، ثم قمت بدراستها عارضاً المسألة على أقوال النحاة المتقدمين والمتأخرين، مُبدياً رأيي فيما ذهب إليه النيسابوري.

٦- اقتصرت على دراسة المسائل التي للنيسابوري فيها فكر ورأي ومناقشة دون المسائل الأخرى التي لا تعدو كونها إجرائية، وسرت في ترتيب المسائل على النحو الآتي:

أ- الأدوات وجعلتها في ثلاثة أقسام:

١-الأدوات بين البساطة والتركيب.

٢-مجيء الحروف بعضها مكان بعض.

٣-الزيادة في القرآن الكريم.

ب- التراكيب النحوية: درست المسائل مرتبة حسب ترتيب الأبواب النحوية في ألفية ابن مالك، وذلك لشهرة هذا الترتيب بين الدارسين.

ج- الأعاريب: سرت على ترتيب الآيات وفق ترتيب المصحف الشريف.

أما مصادر الرسالة ومراجعها؛ فكانت متعددة ومتنوعة بتعدد أبوابها وفصولها، شملت كتب التفاسير عموماً، والكتب التي عُنيت بإعراب القرآن الكريم خصوصاً، إضافة إلى الكتب التي اعتنت بالقراءات القرآنية وتوجيهها وبيانها، وكتب المشكل والمتشابه وعلوم القرآن وغريبه، كما شملت كتب النحو والتصريف وكتب الأصول النحوية، والكتب التي عُنيت بالتراجم والدواوين الشعرية، والمراجع الأخرى التي يقتضيها البحث والدراسة.

وفي ختام هذا البحث أشــكر الله سبحانه وتعالى أولاً وآخراً على ما أنعم وتفضل به عليّ من نعمٍ كثيرة، ووفقني لإتمام هذا البحث، فله الحمد في الأولى والآخرة، وأسأله المزيد من فضله وتوفيقه.

ثم الشكر لوالديّ الكريمين اللذين كان لهما الفضل بعد الله في رعايتي وتوجيهي والدعاء لي بكل خير وتوفيق، لمست أثر دعائهما في حياتي العلمية والعملية، فالله أسأل أن يبارك في عمرهما، ويرزقهما الصحة والسعادة والعافية.

كما أخص بالشكر والتقدير شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، المشــرف على هذه الرســالة على ما بذلــه من جهــد، وما صــرفه من وقت، وما أبداه من حســن توجيه وإرشاد في تقويم هذا العمل، وعلى ما لقيته منه من سعة صدر وحسن تقدير، أفدت من علمه وخلقه، ومهما قلت فلن أوفيه حقه، فله مني الشكر والعرفان، وأسأل الله أن يوفّقه إلى كل ما فيه خير لدينه ودنياه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والاعتراف بالجميل إلى جامعة أم القرى، هذه الجامعة التي هيأت لي طريق العلم والتعليم، واحتضنتني طالباً ثم محاضراً، أسأل الله أن يجزي القائمين عليها كل خير، وأن يوفقهم إلى ما فيه الخير والصلاح.

والشكر موصول إلى المناقشين الكريمين اللذين تفضلا بقبول هذه الرسالة وتبصيري بما فيها من هفوات وملحوظات.

كما أشـــكر زوجتي المخلصـــة التي وقفت بجـــواري، وأمدتني بكل عون، وهيأت لي حياة طيبة هادئـــة، تســـاعد على البحث وتحث عليه، فأسأل الله أن يجزيها خير الجزاء.

وأشكر إخواني الأعزاء، وأخصّ منهم بالذكر أخي الدكتور/ محمداً الذي لم يألُ جهداً في توجيهي، وتشجيعي، والمساعدة في سبيل إنجاز هذا العمل، فجزاه الله كل خير.

وبعد،، فقد بذلت قصارى جهدي، ولم أتّخر وسعاً في سبيل إعداد هذا البحث، فما كان فيه من صواب فذلك من فضل الله وكرمه، وما كان فيه من خطأ أو سهو ونسيان، فلا يكلِّف الله نفساً إلا وسعها، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

وكتبه

يوسف بن صامل السلمي

مكة المكرمة

١٤٢٩/١١/٩هـ

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: النيسابوري حياته وآثاره.

المبحث الثاني: عقيدته.

المبحث الثالث: كتاب باهر البرهان.

المبحث الأول
حياته، وآثاره

أولاً- اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو أبو القاسم نجم الدين محمود بن أبي الحسن بن الحسين، الملقّب ببيان الحق النيسابوري الغزنوي.[(١)]

ثانياً- مولده، ونشأته، ووفاته:

بالرجوع إلى المصادر التي تناولت النيسابوري، لم أجد أحداً ذكر شيئاً عن مولده، ونشأته، ووفاته، إلا أنني استطيع القول بأنه عاش جلّ حياته في القرن السادس الهجري، بناء على ما ذكره البغدادي[(٢)] من أنه فرغ من تأليف كتابه إيجاز البيان عن معاني القرآن سنة ٥٥٣هـ بالخُجَنْد.[(٣)]

---

(١) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٢٤/١٩-١٢٥، وبغية الوعاة ٢٧٧/٢، وطبقات المفسرين للداودي ٣١١/٢، والدارس في تاريخ المدارس للنعيمي ٥٨٩/١، وكشف الظنون ٢٠٥/١، ٣٩٣، ٦٠١ وإيضاح المكنون ١٦٢/١، وهدية العارفين ٤٠٣/٢، والأعلام ١٦٧/٧، ومعجم المؤلفين ١٨٢/١٢، ومقدمة تحقيق وضح البرهان في مشكلات القرآن لصفوان داودي ١١/١-١٥، ومقدمة تحقيق باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لسعاد بابقي ٨٣-١٠٨، ومقدمة إيجاز البيان عن معاني القرآن بتحقيق د. حنيف القاسمي ١٦/١-٢٦، ومقدمة إيجاز البيان عن معاني القرآن بتحقيق د. علي العبيد ٢٣/١-٣٤

(٢) هدية العارفين ٤٠٣/٢

(٣) بضم أوله، وفتح ثانيه، ونون، ثم دال مهملة... بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون. ينظر: معجم البلدان ٣٤٧/٢

ويرجح أنه ولد في نيسابور،[1] حيث يُنسب إليها، وهي "مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء"،[2] ثم رحل عنها إلى بلاد غزنة؛[3] لأن بعض من ترجم له ذكر نسبته إليها[4]، وكانت غزنة آنذاك مركز علم وموطناً للعلماء والمتعلمين، إذ كان ملوكها ممن يُشجِّعون العلم وأهله، وكانوا ملوكاً سادةً أهلَ جهاد وسنة،[5] ووصفها ياقوت في معجمه فقال: "وقد نُسب إلى هذه المدينة من لا يُعدُّ ولا يُحصى من العلماء، وما زالت آهلة بأهل الدين، ولزوم طريق الشريعة، والسلف الصالح"[6]، ثم رحل منها إلى الخجند وأقام بها فترة – كما مر سابقاً – ثم استقرّ به المقام أخيراً في دمشق، ومكث فيها فترة إلى أن تُوفّي بها.[7]

وكانت وفاته بعد سنة ٥٥٣هـ بزمن؛ فما بين التنقل من الخجند إلى دمشق، ثم المكوث بها فترة للتدريس والتعليم حتى عُرف واشتهر كل ذلك يُرجِّح أن الفترة ليست قصيرة[8]؛ إلا أن الزركلي ذكر أنه توفي نحو سنة ٥٥٠هـ ويُضعِّف قولَه قولُ البغدادي أنه فرغ من تأليف كتابه إيجاز البيان سنة ٥٥٣هـ، ولعدم جزم الزركلي بالتاريخ الذي ذكره.[9]

---

(١) بفتح النون، وهي من أكبر مدن خراسان، ينظر: معجم البلدان ٥/٣٣١

(٢) المصدر السابق ٥/٣٣١

(٣) قال عنها ياقوت "وهي مدينة عظيمة، وولاية واسعة في طرف خراسان، وهي الحد بين خراسان والهند"، ينظر: المصدر السابق ٤/٢٠١

(٤) ينظر: معجم الأدباء ١٩/١٢٤

(٥) ينظر: البداية والنهاية ١٢/١٩٣

(٦) معجم البلدان ٤/٢٠١

(٧) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ١/٥٨٩

(٨) أشار إلى هذا أيضاً: د. حنيف القاسمي ١/٢٦، وسعاد بابقي في مقدمة التحقيق ٨٩

(٩) ينظر: هدية العارفين ٢/٤٠٣، وينظر: مقدمة إيجاز البيان د. علي العبيد ٣٤

ثالثاً: مكانته العلمية، ومؤلفاته:

لم يكن النيسابوري – رحمه الله – مبرزاً في علم واحد، بل برز في عدة فنون، وخلّف وراءه ثروة علمية في مجالات متعددة، فقد صنّف في اللغة، والأدب، وغريب القرآن والحديث، وألّف في التفسير، والعقيدة، والفقه، وكان واسع الثقافة، كثير الاطلاع، قال عنه ياقوت: "كان عالماً، بارعاً، مفسّراً، لغوياً، فقيهاً، متفنناً، فصيحاً، له تصانيف ادّعى فيها الإعجاز"[1].

وكان أديباً شاعراً[2]، ومما رُوي له من الشعر قوله[3]:

فلا تَحقِرنْ خَلْقاً من النَّاسِ علّهُ

وليٌ إلهِ العَالَمينَ ومَا تَدْرِي

فذو القدرِ عندِ اللهِ خَافٍ عنِ الورَى

كمَا خَفيت عَن عِلْمِهم ليلةُ القَدْرِ

وكان كثير الانكباب على البحث والدرس، ومواصلة الليل بالنهار في التصنيف والتأليف، كان في يوم واحد يكتُب مؤلَّفاً مُستقلاً، يقول:

"وقد كنّا صنّفنا في الرد عليهم – يقصد الباطنية – وذكر أحكامهم في الشرع كتاباً مبسوطاً.. وهو من الكتب اليومية التي صنفناه في يوم واحد، من وقت استواء الشمس في كبد السماء إلى مثله من الغد".[4]

---

(١) معجم الأدباء ١٩/١٢٤-١٢٥

(٢) ينظر: معجم المؤلفين ١٢/١٨٢

(٣) ينظر: معجم الأدباء ١٩/١٢٤-١٢٥، وبغية الوعاة ٢/٢٧٧

(٤) ينظر: خلق الإنسان ل ٢٨١/ب

وإذا كان النيسابوري يُصنِّف كتاباً عقدياً مبسوطاً في يوم واحد، فإنّ هذا يدلُّ على كثرة مؤلفاته وتعدد موضوعاتها – كما هو مفهوم من سياق كلامه – إلاّ أن جزءاً كبيراً من تلك المؤلفات فُقد ولا نعلم عنها شيئاً سوى إشارات منه في مصنفاته الأخرى التي بين أيدينا، وسأسرد تلك الكتب مع بيان المطبوع منها، والمخطوط والمفقود.

أولاً: مؤلفاته المطبوعة:

١- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: طُبع بتحقيق: صفوان عدنان داوودي، نشر دار القلم (دمشق)، والدار الشامية (بيروت)، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م في مجلدين بعنوان: وضح البرهان في مشكلات القرآن، وطُبع بتحقيق: سعاد بنت صالح بابقي، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م في أربعة أجزاء تقدمت به الباحثة لنيل درجة الماجستير من قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، بعنوان: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن. وسيأتي الحديث عنهما مفصلاً في المبحث الثالث.

٢- إيجاز البيان عن معاني القرآن، طُبع بتحقيق الدكتور حنيف القاسمي في مجلدين، نشر دار الغرب الإسلامي (بيروت) ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، وطُبع بتحقيق الدكتور علي بن سليمان العبيد، نشر مكتبة التوبة (الرياض) ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م في مجلدين.

ثانياً: مؤلفاته المخطوطة:

١- جُملُ الغرائب: وهو في شرح غريب الحديث، رتّبه المؤلف على أربعة عشر كتاباً، توجد منه نسخة مصورة بمكتبة مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، يقوم بتحقيقه ودراسته الزميل الأستاذ: خالد الأكوع لنيل درجة الدكتوراه فيه، وهو في مراحله الأخيرة، وهو من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الصاغاني في كتابه: العباب كما ذكر ذلك في مقدمته[(١)].

٢- خلق الإنسان: وهو في صفات نفس الإنسان وأخلاقها، والموجود نصف الكتاب حيث إنّ الجزء الأول منه مفقود، ويُوجد منه نسخة مصــورة بمركز إحــياء التراث برقم (٣٩٤، ٣٩٥)، ولم يُحقق – فيما أعلم – إلى الآن.

ثالثاً: مؤلفاته المفقودة:

للنيسابوري مجموعة كبيرة من المصنفات لا نعلم عنها شيئاً سوى أنه أشار إليها إشارات سريعة في كتبه، أو ذكرها بعض من ترجموا له، ومنها:

١- غرر الأقاويل في معاني التنزيل.[(٢)]

٢- شوارد الشواهد وقلائد القصائد.[(٣)]

---

(١) ينظر: العباب الزاخر واللباب الفاخر ١/٧

(٢) أشار إليه المؤلف في مقدمة كتابه إيجاز البيان ١/٦٦

(٣) أشار إليه المؤلف في مقدمة كتابه إيجاز البيان ١/٦٦

٣- الأسئلة الرائعة والأجوبة الصارعة إلى حَلْبَة البيان وحِلْية الإحسان وزبدة التفاسير ولمعة الأقاويل.[(١)]

٤- درر الكلمات على غرر الآيات الموهمة للتعارض والشبهات.[(٢)]

٥- التفصيل بين التفسير والتأويل.[(٣)]

٦- التذكرة والتبصرة.[(٤)]

٧- مُلتقى الطرق.[(٥)]

٨- الغلالة في مسألة اليمين على شرب ماءٍ من الكوز ولا ماء في الكوز.[(٦)]

٩- كتاب في الرد على الباطنية.[(٧)]

١٠- قطع الرياض في بدع الاعتراض.[(٨)]

---

(١) أشار إليه المؤلف في مقدمة كتابه إيجاز البيان ٦٦/١

(٢) ينظر: هدية العارفين ٤٠٣/٢

(٣) أشار إليه المؤلف في كتابه خلق الإنسان ل ٨٢/ب

(٤) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٣٩٣/١ وأشار إليه المؤلف في جمل الغرائب ل٢/ب

(٥) أشار إليه في جمل الغرائب ل ٢/ب

(٦) أشار إليه في كتابه باهر البرهان ٨٥/١-٨٦

(٧) أشار إليه في كتابه خلق الإنسان ل ٢٨١/ب

(٨) أشار إليه في كتابه باهر البرهان ٤٦/١

١١- شرح الأبيات الواردة في كتاب باهر البرهان.[١]

١٢- توجه اللفظ الواحد إلى صورتين.[٢]

١٣- التأثيرات الروحانية.[٣]

---

(١) أشار إليه في كتابه باهر البرهان ١/١٤٠

(٢) أشار إليه في كتابه باهر البرهان ٢/١٠٩١

(٣) أشار إليه في خلق الإنسان ل ٧٧/أ

المبحث الثاني

عقيدته

إن للمعتقد أثراً واضحاً في تفسير وتأويل كثير من صفات الله عز وجل، فإنّ كثيراً من المنكرين لصفات الله، كالأشاعرة[1] ، والمعتزلة، [2] حرّفوا كثيراً من آيات الله عز وجل، وعَمَدوا إلى النصوص الصريحة، الواضحة في كتاب الله فأوّلوها حَسْبَ عقائدهم، وما تستحسنه عقولهم القاصرة، فأخذوا في توجيه النصوص القرآنية، بطرق ملتوية فيها تعسف ظاهر، وتكلُّف غير مقبول، مُتخذين من قوة بيانهم في اللغة، ومعرفتهم بالمجاز متكأً يتكئون عليه لتوجيه النصوص القرآنية حسب عقائدهم.

وعلى هذا المنوال سار النيسابوري – غفر الله له – فقد أوّلَ كثيراً من صفات الله عز وجل كالغضب،[3] والحياء،[4] والاستواء،[5] وغيرها،[6] تقول سعاد بابقي عن معتقده: "وأما ما تعلق بصفات الله

(١) نسبة إلى أبي الحسن الأشعري، وهم أقرب من غيرهم إلى معتقد أهل السنة والجماعة، وأثبتوا للخالق تعالى سبع صفات هي: الحياة، العلم، القدرة، الإرادة، السمع، البصر، الكلام. ينظر: معجم ألفاظ العقيدة ٤٤

(٢) تنسب إلى واصل بن عطاء، كان تلميذ الحسن البصري، فحصل خلاف بينه وبين شيخه في القدر، وفي المنزلة بين المنزلتين، ثم قام واعتزل إلى سارية من سواري مسجد البصرة، فقيل له ولأتباعه "معتزلة". ينظر: معجم ألفاظ العقيدة ٣٩٣

(٣) ينظر: باهر البرهان ١٣/١

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤٩/١

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٧٧/١

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٤/١، ٦٦١/٢، ١٢٥١، ١٥٣٦/٣

عز وجل، فقد نهج منهج الماتريدية،[1] فنفى عن الله تعالى الزمان والمكان، وأول اليد بالقدرة والقوة، والعين بالحفظ والرعاية، والساق بالشدة.

كما أول المحبة، والرضا، والغضب، والرأفة،والرحمة، والاستحياء، ونحوها... ولم يسلم من التأثر ببعض أقوال المعتزلة"،[2] وما أحب أن أشير إليه وأؤكد عليه أن الأمر لم يقتصر على هذا فقط، بل تعداه إلى ما هو أخطر منه، وهو توظيفه اللغة لخدمة معتقده.

فمن ذلك: تأويله لليدّ بالقدرة والقوة، وقف عند قوله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛﭼ[3] فقال:

" خلقتُ بقوتي وقدرتي، وتثنيتها على هذا ليس بخارجٍ عن عادة العرب، كما قال:

فإنْ تَزْجُرانِي يابنَ عفانَ أَنْزَجِر

وإنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا".[4][5]

---

(١) هم أصحاب أبي منصور الماتريدي، ومصدر التلقي الأول عندهم العقل، وجعلوا النقل فرعاً، وبنوا مذهبهم في الأسماء والصفات على التأويل والتفويض. ينظر: معجم ألفاظ العقيدة ٣٦٩

(٢) مقدمة تحقيق باهر البرهان ٢٠٥-٢٠٧

(٣) سورة ص: ٧٥

(٤) البيت لسويد بن كُراع في طبقات فحول الشعراء ١٧٩/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٧٨/٣، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٩١

(٥) باهر البرهان ١٢٥٤/٢

فنرى هنا إصراره في إنكار صفة اليدين لله عز وجل وتحريفها وتأويلها مع ما يتناسب مع معتقده، مع أنّ اليد إذا ثُنِّيت انتفى عنها المجاز، وأصبحت على الحقيقة، كما حكى ذلك غير واحد، يقول الطبري:

"... فأمّا إذا ثنِّي الاسم فلا يُؤدي عن الجنس، ولا يؤدي إلا عن اثنين بأعيانهما دون الجمع ودون غيرهما.. وخطأً في كلام العرب أن يُقال: ما أكثر الدرهمين في أيدي الناس بمعنى: ما أكثر الدراهم في أيديهم، وذلك أن الدرهم إذا ثُنِّي لا يُؤدِّي في كلامها إلا عن اثنين بأعيانهما".[(١)]

وعند قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[(٢)] قال:

"تقديره: ولولا أن رأى برهان ربه هَمّ بها، بدلالة إخبار الله بصرف السوء والفحشاء عنه، وبدلالة أن قوله: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭼ[(٣)] شرطٌ فلا يُجعل الكلام مطلقاً، والشرط حاصل، وكثيراً ما يتقدم الجواب على الشرط كما قال الشاعر:

ولا يَدْعُني قومي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ

لَئِنْ كنتُ مقتولاً ويَسْلَمُ عَامرُ".[(٤)][(٥)]

---

(١) تفسير الطبري ٦٤١/٤

(٢) سورة يوسف: ٢٤

(٣) سورة يوسف: ٢٤

(٤) البيت لقيس بن زهير في الكتاب ٤٦/٣، ومعاني القرآن للفراء ٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١

(٥) باهر البرهان ٧٠٠/٢-٧٠١

وهذا القول الذي حكاه النيسابوري شاذ ومُستكره، ولا يوجد في فصيح كلام العرب، وما ورد في الشعر فمن اضطرار الشعراء، يقول النحاس:

"وأنّ قوماً قالوا هو على التقديم والتأخير، وهذا القول عندي محال ولا يجوز في اللغة، ولا في كلام من كلام العرب".[(١)]

والذي أوقع النيسابوري في هذا المزلق معتقده حيث إنّه وافق المعتزلة والأشاعرة في توجيههم للآية؛ لأنّهم يرون بوجوب العصمة للأنبياء، حيث لا تجوز منهم صغائر الذنوب ولا كبائرها.

يقول الزركشي: "وقوله تعالى ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ قيل التقدير: لقد همّت به لولا أن رأى برهان ربه وهمّ بها، وهذا أحسنُ، لكن في تأويله قلق، ولا يُحتاج إلى هذا التأويل إلاّ على قول من قال: إنّ الصغائر يجوز وقوعها منهم".

وقد فصّل شيخ الإسلام في مسألة العصمة فقال: "واعلم أن المنحرفين في مسألة العصمة على طرفي نقيض، كلاهما مخالف لكتاب الله من بعض الوجوه: قوم أفرطوا في دعوى امتناع الذنوب حتى حرّفوا نصوص القرآن المخبرة بما وقع منهم من التوبة من الذنوب، ومغفرة الله لهم ورفع درجاتهم بذلك...

---

(١) إعراب القرآن ٢/٣٢٣

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/٢٨٠

المبحث الثالث

كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن

أ- توثيق اسم الكتاب، ونسبته لمؤلفه:

سبق بيان أنّ كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، طُبع بعنوانين مختلفين هما: وضح البرهان في مشكلات القرآن، بتحقيق: صفوان عدنان داوودي، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن بتحقيق سعاد بنت صالح بابقي، وثمة اسم آخر ورد ذكره في كتب التراجم وهو: باهر البرهان في مشكلات معاني القرآن[1]، - بتقديم مشكلات - وهذه الأسماء المختلفة تثير تساؤلات عديدة، هل العناوين السابقة هي لمؤلفات متعددة للنيسابوري؟ أو هي عناوين مختلفة لمؤلَّف واحد؟ وإذا كان الأخير صحيحاً فأيُّ العناوين السابقة أليق وأصحُّ بالكتاب؟

أقول: إن كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، هو نفسُه كتاب باهر البرهان في مشكلات معاني القرآن، إذ الفرق بينهما في تقديم كلمة وتأخيرها فقط، والصحيح عندي في التسمية الأول لا الثاني، ذلك أنّ النيسابوري ذكره صراحة فقال: "ومن أراد محاورة المتكلمين، ومحاضرة المتأدبين، فلينظر من أحد كتابينا، إمّا كتاب: باهر البرهان في معاني مشـــكلات القرآن، وإمّا ...."[2]

(١) ينظر: إيضاح المكنون ١/١٦٢، وهدية العارفين ٢/٤٠٣

(٢) إيجاز البيان ١/٦٦

وأما العنوان الآخر فلم يرد ذكره عند النيسابوري، إنما في كتب التراجم فقط، ولا خلاف أنّ قول المؤلِّف مقدّم على سواه، فلا نلجأ إلى قول غيره، إلاّ في حال غياب ذكر المؤلِّف عند المؤلِّف.

ولكن ما يُشكل ويحتاج إلى مزيد بحث ونظر، هما العنوانان الآخران: وضح البرهان، وباهر البرهان.

تقول سعاد بابقي عن سبب ترجيحها لعنوان باهر البرهان - رغم أن غلاف المخطوطة التي حقَّقتها مُعنْونة بـــ "وضح البرهان"-:

"إن الكتابين إنما هما كتاب واحد، واسمه كما ذكر المؤلف باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، إلا أن الناسخ - بقصد أو بغير قصد - حرّفه إلى "وضح"، ويقوي هذا الاحتمال عندي عدة أمور:

- عدم ذكر تسمية "وضح البرهان" من قبل المؤلف أو غيره.
- انطباق الوصف الذي وصف به المؤلف كتابه "باهر البرهان" على كتاب "وضح البرهان".
- كثرة الأخطاء والتحريفات التي وقع فيها الناسخ خلال نسخه للكتاب التي لم تقتصر على كلام المؤلف، بل تجاوزتها إلى آيات القرآن العزيز، مما جعل العقل لا يستبعد وقوع مثل هذا التصحيف والتحريف في العنوان". (١)

---

(١) مقدمة تحقيق باهر البرهان ٣٠٢

أقول: نعم، لم تُشر كتب التراجم التي ترجمت للنيسابوري لكتاب وضح البرهان، ولم يذكره النيسابوري فيما اطلعتُ عليه من كتبه الأخرى، ولكن يمكن أن يُقال: إنّ هذا لا يعتبر دليلاً قاطعاً على عدم كونهما كتابين مستقلين، ولا يلزم من عدم ذكر كتب التراجم لكتاب وضح البرهان عدم وجوده، وكتب النيسابوري المفقودة كثيرة، ولعلّه أشار فيها إلى وضح البرهان، وأيضاً إلى باهر البرهان، فالنيسابوري مُكْثِرٌ التأليفَ في تفسير كتاب الله عز وجل، يقول في مقدمة كتابه جمل الغرائب:

" ومؤلِّف هذا الكتاب محمود بن أبي الحسن.. قد وفقّه الله تبارك وتعالى منه في تفسير كتابه لغير واحد؛ حتى استوى من مُطَوَلاته التي

كما أنّ الوصف الذي وصف به النيسابوري كتاب باهر البرهان، وهو "محاورة المتكلمين ومحاضرة المتأدبين"، وصف عام، ينطبق أيضاً على كتاب إيجاز البيان، فهما متشابهان تماماً في المضمون، وقد أثبتت هذا المحققة إذ تقول: "... إيجاز البيان شديد الشبه بكتاب باهر البرهان، فاعتمدته نسخة أخرى للكتاب لأرجع إليه، وأعولّ عليه في تصويب ما يقع في المخطوط الذي بين يديٍّ من تصحيفات".[(٢)]

وغالباً ما إذا كَتَب المؤلف أكثر من كتاب في موضوع ما، فإنّ كثيراً من أفكاره ومحفوظاته تنتقل معه من كتاب إلى آخر.

---

(١) جمل الغرائب ل٢/ب

(٢) مقدمة تحقيق باهر البرهان ٣٠٧

ويُردُ على الاحتمال الثالث بأنّه لا يلزم أن يكون في العنوان أخطاء إذا كثر في المخطوط أخطاء وتحريفات وقع فيها الناسخ، فالعنوان قصير لا يتجاوز السطرين هو: "كتاب وضح البرهان في مشكلات القرآن، تلخيص: محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري، تولاّه الله بكفايته، وخصّه بولايته".

زد على ذلك أنّ وضح البرهان في مشكلات القرآن، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن بينهما فرقٌ في أكثر من كلمة، وهما "وضح" و "باهر" وزيادة كلمة "معاني" في الثاني.

ومن ثم فالاحتمالات التي أوردتها المحققة في كون الكتابين كتاباً واحداً، سرعان ما تضعُف وتتلاشى، ولا تثبُت أمام طول المناقشة والمراجعة.

وكلمة "تلخيص" الواردة على غلاف المخطوطة قد تُرجِّح أن وضح البرهان كتاب مستقل، إذ إن كتاب باهر البرهان ليس تلخيصاً، وقد أشكلت على المحققة فقالت:

"وهذا الاحتمال يقوى من جانب، ويضعف من عدة جوانب:

فممّا يقويه ما يُوجد على غلاف الكتاب من كلمة "تلخيص" حيث أتى العنوان على الغلاف: "كتاب وضح البرهان في مشكلات القرآن" تلخيص محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري تولاّه الله بكفايته، وخصه بولايته، فيشعر العنوان أن هذا الكتاب تلخيص لكتاب آخر.

أما ما يضعف هذا الاحتمال، فعدة أمور:

- أنه لو كان تلخيصاً لكتاب آخر لنصّ المؤلف في مقدمته على ذلك، بأن يقول مثلاً: وهذا كتاب اختصرتُ فيه - أو لخّصت فيه - الكتاب الفلاني أو نحو هذه العبارات التي تكشف للقارئ بأنّ ما يقرؤه مختصر لكتاب آخر.

- أنه لو كان تلخيصاً لرأيناه كتاباً مقتضباً موجزاً كما هي العادة في المختصرات، أمّا وقد جاء الكتاب معلمة علمية ضخمة، تزخر بالشواهد الشعرية التي جاوزت الألف، وغيرها مما يتعلق بالتفسير من حديث، ولغة، وسبب نزول وقراءات، حتى بلغ حجم الكتاب ٤١٢ صفحة، فهذا يبعد كونه تلخيصاً، إذ لو كان كذلك، لحذف منه بادئ ذي بدء:

أ- الشواهد الشعرية، أو خفّف منها على الأقل.

ب- كثيراً من أقوال المفسرين التي حفل بها الكتاب.

ج- الاستطرادات اللغوية، والبلاغية، والأدبية، والعلمية التي كثيراً ما يتحفنا بها المؤلف في الكتاب."[1]

وتعليقاً على هذه الاحتمالات أقول:

لو سلّمنا بالاحتمال الأول؛ لَبَطُل قول المحققة السابق بانطباق الوصف الذي وصف به باهر البرهان على وضح البرهان، ووجه بُطلانه أن يُقال: بأنّ هذا الكتاب لو كان كتاب باهر البرهان؛ لنصّ

(١) مقدمة تحقيق باهر البرهان ٣٠٣

المؤلف فيـــه على أنه في محـــاورة المتكلميـــن، والـــرد على شـــبهاتهم وأباطيلهم.

ولمّا الاحتمال الثاني، فيُضَعِّفُه نصُّ النيسابوري الذي أوردناه من أنه ألّف مطولات في التفسير قد هذّبها ورتّبها حتى استوت إلى إيجاز البيان، فلا يمتنع أن يكون هذا الكتاب تلخيصاً، حتى لو أورد فيه جمعاً من الشواهد الشعرية وسواها، فإنّ المطولات التي فُقدت قد يكون بها أضعاف أضعاف هذا من الشعر، بل لعلّ ذلك يكون مُتَرَجّحًا بدليل قوله: "وربّما جمحت في الرّسن بإيراد بعض الشعر الحسن"،[1] فهو أورد بعض الشعر لا أغلبـــه، وأيضاً الكتـــاب ليس من المطـــولات كما أبـــان عن ذلك في مقدمته.[2]

والمحققة عدلت عن عنوان "وضح البرهان" إلى "باهر البرهان" دون وجود أدلة قويّة، بناء على احتمالاتٍ لا أراها مُتَرَجّحة، إلاّ أنّها قد أجادت في تقويم النص وإخراجه بصورة صـــحيحة ســـليمة، وعزت كثيراً من النصوص إلى أصحابها، واســـتدركت على سابقتها كثيراً من التصحيفات والتحريفات – على أنّ الكمال لله وحده، فقد وقفت على نصوصٍ ليست بالكثيرة فيما يتعلق بالمسائل النحوية رأيت أنها لا تستقيم مع مُراد المؤلِّف، فنبَّهت عليها في مواطنها – لذا كان اعتمادي عليها دون الأخرى.

---

(١) باهر البرهان ٢/١

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/١-٣

ب- سبب تأليف الكتاب:

صدّر النيسابوري مؤلّفه بمقدمة أبانت السبب الذي دفعه إلى تأليف الكتاب، فقال:

"فإنّ أفضل العلوم علم كتاب الله النازل من عنده، والسبب الواصل بين الله وعبده، وقد وجدتُ تفاسيره إمّا مقصورة على قول واحد من الأولين، أو مختصة بالتكثير والتكرير كما هو في مجموعات المتأخرين، والطريقة الأولى من فرط إيجازها لا تشفي القلب، والثانية تُعيي على الحفظ لإطالة القول، فعند ذلك رغبت إلى الله جل وعز في فضل التوفيق لإيضاح مشكلات التنزيل، وإحسان التوفيق على غوامض التأويل، بلفظ جزل، ومخرج سهل، وإيجاز في عاقبة للغريب، وبعض إطناب في المشكل العويص، وربما جمحت في الرّسن بإيراد بعض الشعر الحسن لتمخيض العقل، وإجمام الطبع، وليتساهم فيه النظر الأدباء والكتاب، كما يستقرئ معانيه العلماء وأولوا الألباب".[1]

---

(١) باهر البرهان ١/١-٢

ج- منهج المؤلف في الكتاب:

لم يُشر النيسابوري – كعادة الأقدمين – إلى منهجه الذي سار عليه في كتابه، بل شرَع بعد مقدمته في تفسير كلام الله عز وجل وقد نهج في كتابه طريقة المفسرين، فرتّب الحديث عن سور القرآن وآياته وفق ترتيب المصحف الكريم، مُبتدئاً بالفاتحة ومختتماً بالتكوير، مُعتمداً في تفسيره على الكتاب، والسنة النبوية، والمأثور من أقوال الصحابة والتابعين.[1]

ويلاحظ القارئ للكتاب اعتناء النيسابوري بالمباحث اللغوية، والنحوية، والصرفية، واهتمامه بإعراب الآيات وتوجيهها، فقد مارس نحوه من خلال التفسير بتتبعه ما يحتاج إليه النصُّ من بيان هذه الجوانب دون الفصل بينهما.

وهو في حديثه عن المسائل النحوية، لا يسير على منهج واحد مطّردٍ تستطيع من خلاله التقعيد له، إنما تراه أحياناً يبسط القول في بعض المسائل، فيعرض آراء العلماء وأقوالهم، ويذكر اختلافهم في المسألة مع بيان الشواهد، والأدلة، والحجج، والعلل، ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن إعمال (إنْ) المخففة[2]، وإعمال (إنّ) المكسورة المشددة[3]، ومجيء التمييز معرفة[4]، وقد يخرج حيناً آخر عن أصل المسألة التي هو بصدد بيانها مستطرداً إلى مسألة أخرى لا علاقة لها

---

(١) تناولت محققة الكتاب منهجه بالتفصيل، ينظر: ١٨٩-٢٧٦

(٢) ينظر: باهر البرهان ٢/٦٨٣-٦٨٦

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢/٩٠٨-٩١٢

(٤) ينظر: المصدر السابق ١/١٤٠-١٤٤

بسابقتها، وذلك كحديثه عن تركيب (ويكأن) والخلاف فيها،[1] وفي مواضع أخرى تجده يوجز في الحديث عن المسألة، فيكتفي بذكر رأيه، أو الرأي المشهور فيها، قال عند قوله تعالى: ﭼ ﭪ ﭫﭼ[2] ": "أي: نعم ما هي على تقدير الفاعل. ونصب "ما" على التفسير"[3].

وعند قوله تعالى: ﭼﭙ ﭚ ﭛﭼ[4] قال: "مصدر على غير فعله، أي: حرم ذلك كتاباً من الله عليكم".[5]

ولعل السبب في هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة الكتاب، فالكتاب ليس مؤلفاً مستقلاً في النحو حتى يكون النيسابوري ملزماً بذكر الأقوال، والحجج والآراء في كل ما يعرض له، إنما الغرض الأساس من تأليف الكتاب هو تفسير كلام الله عز وجل كما أبان عن ذلك في مقدمته، فكتابه تفسير قد جمع كثيراً من العلوم الأخرى، كالقراءات، والحديث، واللغة، والنحو، والصرف، والفقه، والعقائد، وبعض الأحكام والآداب.

والنيسابوري له شخصيته الواضحة في كتابه، فهو لم يكن ناقلاً عمن سبقوه فقط، بل كان يوجه الآراء في المسألة، ويناقشها، فنراه يرجح أقوالاً، ويستنكر أخرى، وإذا تعددت الأوجه في مسألة ما؛ فإنه يختار الوجه المناسب، مسوغاً اختياره ومستشهداً عليه بالشواهد القرآنية، والشعرية، وهذا هو الأعم الأغلب له في كتابه، ويتضح ذلك من خلال

---

(١) باهر البرهان ٢/١٠٨٧-١٠٩١

(٢) سورة البقرة: ٢٧١

(٣) باهر البرهان ١/٢٦٥

(٤) سورة النساء: ٢٤

(٥) باهر البرهان ١/٣٦٢

المسائل التي دُرست في هذه الرسالة، على أنه قد ترد له بعض المسائل التي هي مجرد نقلٍ عمن سبقوه ليس له فيها رأي ونظر.

الباب الأول

المسائل النحوية

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأدوات ومدلولاتها.

الفصل الثاني: التراكيب النحوية.

الفصل الثالث: الأعاريب.

الفصل الأول

الأدوات ومدلولاتها

وفيه ثلاثة أقسام:

أ- الأدوات بين البساطة والتركيب: وفيه مسائل:

١- هلمّ
٢- ويكأنّ
٣- مهما
٤- لكنّا
٥- لمّا

ب- تناوب الحروف بعضها مكان بعض: وفيه مسائل:

١- (إن) بمعنى (إذ)
٢- (أو) بمعنى (الواو)
٣- (ثم) بمعنى (الواو)
٤- معاني (أم)
٥- معاني (لعل)
٦- (هل) بمعنى (قد)

ج- الزيادة في القرآن الكريم:

١- " تنبت بالدهن "
٢- " وإما تخافن "
٣- " فبما نقضيهم "
٤- " فبما رحمة من الله "
٥- " بمثل ما آمنتم به "
٦- " لئلا يعلم "
٧- " وناديناه يا إبراهيم "

أ- الأدوات بين البساطة والتركيب

يرى بعض النحويين أن نسلُك الطريق الأسهل والمُبسَّط في عرض كثير من المسائل، بدلاً من التكلُّف في محاولة تفكيك بعض الأدوات باعتبارها مُركَّبة، ثم نقوم بإرجاعها إلى أُصولها التي أُخذت منها، وقد وضعوا لذلك قاعدة رئيسة "الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب"[١]، في حين يرى جمهور النحاة أن التركيب في الأدوات لا مجال لإنكاره؛ لأنّ كثيراً من الأدوات تُردّ إلى أصولٍ لا يُمكن إغفالها، كما أن الحمل على التركيب فيه رياضة عقلية، ومن ثمّ فهو مطلب مُهم فيه تمرينٌ للعقل، وتشحيذٌ للذهن، أكّد على هذا السمين الحلبي في اعتذاره لشيخه أبي حيان فقال:

"واختار الشيخ أنّ (كأين) كلمة بسيطة غير مركبة... لأنّ هذه الدعـــاوى المتقدمة لا يقوم عليها دليل، والشـــيخ ســـلك في ذلك الطريق الأسهل، والنحويون ذكروا هذه الأشياء محافظة على أُصولهم، مع ما يَنْضَمُّ إلى ذلك من الفوائد وتشحيذ الذهن وتمرينه".[٢]

ونحاول فيما يأتي أن نتبين موقف النيسابوري من هذه القضية؟ هل هو مِمَّن يقول بالبساطة؟ أو يرى التركيب؟ أو اختلفت أقواله وآراؤه بينهما؟ وهذا كله سوف يتضح لنا – إن شاء الله – من خلال إيراد أقواله ومناقشتها.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٣٠٥/٥

(٢) الدر المصون ٤٢٦/٣

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﭼ ﮃ ﮃ ﯔ ﭼ[1] فقال: "أصلة "لُمّ" أي: لُمّ بنا، ثم دخلت عليها هاء التنبيه، فصار: هالُمّ، فحُذفت الألف تخفيفاً".[2]

(هَلُمّ) اسم فعل أمر عند الحجازيين، وتلزم صيغة واحدة مع المذكر، والمؤنث، والمثنى، والجمع، نحو قوله تعالى: ﭽ ﭼ ﮃ ﮃ ﯔﭼأي: ائتوا إلينا، وهي فعل أمر عند بني تميم تختلف صيغتها بحسب ما تدخل عليه، فتُذكّر مع المذكر، وتؤنّث مع المؤنث، وتُفرد، وتُثنى، وتُجمع، يقول سيبويه: "واعلم أنّ أناساً من العرب يجعلون (هلُمّ) بمنزلة الأمثلة التي أُخذت من الفعل، يقولون: هلمّ، وهلمّي، وهلمّا، وهلمّوا".[3]

وهي مركّبة بإجماع النحويين، حكاه غير واحد[4]، يقول الأزهري: "والقول بالتركيب هو الصحيح، حتى نقل بعضهم الإجماع عليه"[5]، ولا يُعلم خلاف في ذلك إلا ما ذكره أبو حيان بقوله: "منهم من قال: ليست مركبة، وهو قول لا بأس به، إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب".[6]

---

(١) سورة الأحزاب ١٨

(٢) باهر البرهان ١١٢٩/٢

(٣) الكتاب ٢٥٢/١

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٠٥/٥، وهمع الهوامع ٨٦/٣

(٥) التصريح على التوضيح ٤٩٠/٥

(٦) ارتشاف الضرب ٢٣٠٥/٥

هذا وإن كان أغلب النحاة على تركيبها، إلاّ أنّهم اختلفوا في كيفيته.

فالبصريون يرون أنّها مركبة من (لُمّ) التي هي فعل أمر، و(هاء) التي للتنبيه، ثم حذفت ألفها تخفيفاً،[1] يقول سيبويه حكاية عن الخليل: "وأما (هلّم) فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنها (لُمّ) أُدخلت عليها (الهاء) كما أُدخلت (ها) على (ذا)".[2]

وأما الكوفيون فرأوا أنها مركّبة من (هل) التي للزجر، و(أم) بمعنى: (اقصد)، فخفّفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وحُذفت فصارت (هَلُمّ).[3]

يقول الفراء: "ونرى أن قول العرب: هلم إلينا، مثلها؛ إنما كانت "هل"، فَضَمّ إليها (أم) فتُركت على نصبها".[4]

وللكوفيين – أيضاً – وجه آخر حكاه عنهم الرضي يقول: "قال الكوفيون أصله: (هلاّ) و(أُمّ)، و(هلا): كلمة استعجال.. فغُيّرت إلى "هل" لتخفيف التركيب، ونُقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت".[5]

واعترض الفارسي على قول الكوفيين فقال:

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٠٣/٢، والأصول لابن السراج ١٤٦/١، وسر صناعة الإعراب ٢٣٤/١، واللباب للعكبري ٩٠/٢، والمساعد ٦٤٥/٢

(٢) الكتاب ٣٣٢/٣

(٣) ينظر: البيان للأنباري ٢٩٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٤، وشرح الرضي على الكافية ١٠٠/٣، والارتشاف لأبي حيان ٢٣٠٤/٥، ، والمساعد لابن عقيل ٦٤٥/٢

(٤) معاني القرآن ٢٠٣/١

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٠٠/٣

"فإن قال قائل: إنما هي "هَلْ" دخلت على "أم"، قيل: ليس يخلو ذلك من أن تكون "هاء" التي للتنبيه كما قلنا، أو تكون "هَلْ"، فإن كانت "هَلْ" لم تخل من أن تكون التي للاستفهام أو التي بمعنى "قد"، أو تكون "هلْ" الذي هو الصوت المستعمل للحض والحث، فلا يجوز أن تكون التي للاستفهام؛ لأن الاستفهام إنما يدخل على ما كان خبراً، ولا يجوز أن تكون بمعنى "قد"؛ لأنها تدخل على الخبر، ولا تكون التي للحض؛ لأن تلك متحركة الآخر بالفتح، فإذا وُقف عليها وقف بالألف، كما يوقف على "أنا"".[1]

والنيسابوري سار على رأي البصريين في كيفية تركيبها، وهو الأقرب إلى الصواب، والباحث وإن كان يميل إلى قول أبي حيان بأنّ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب؛ إلاّ أنه يرى بأن التركيب هنا أوجه وأسلم، إذ قام عنده دليل واضح على التركيب، وهو السماع عن العرب؛ إذ قد نطقوا بها على الأصل فقالوا: "هالُمَّ"،[2] ويظهر لي أنّ أبا حيان رجع عن القول بالبساطة فقد قال في بحره:

"وإنما هو مركب مُختلف في أصل تركيبه.. والكلام على ترجيح المختار منهما مذكور في كتب النحو".[3]

---

(١) إيضاح الشعر: ٨٨

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٠٥/٥، والمساعد لابن عقيل ٦٤٥/٢،

(٣) البحر المحيط ٢١٤/٧

ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ " ﮯ "

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ[1] فقال: " قيل: إن "وَيَ" مفصول، وهو اسم سُمِّي به الفعل، أي: أعجب، ثم ابتدأ وقال: كأنّ الله يبسط.

وقيل: إنه "وَيْكَ" ومعناه: ألم تر، أو ألم تعلم، أو معناه: ويح أو ويلك. والمراد بالجميع التنبيه.

قال زيد بن عمرو بن نفيل في "وي" مفصولاً:

سَـألَتَاني الطَّلاقَ أَنْ رَأَتَـاني

قَلَّ مَـالي قد جِئْتُمـاني بِنُكْـرِ

وَيْ كَأَنْ من يكُنْ لهُ نَشَبٌ يُحْ

بَبْ ومن يَفْتَقِر يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[2]

وقال عنترة في "ويك":

ولَقَد شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُـقْمَهَا

قِيلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[3]

ونظير هذه الكلمة في توجّه اللفظ الواحد إلى صورتين، قول امرئ القيس:

---

(1) سورة القصص ٨٢

(2) البيتان في الكتاب ١٥٥/٢، ومجاز القرآن ١١٢/٢، ومعاني الأخفش ٦٥٥/٢

(3) البيت في معلقته، وهو في ديوانه ٢١٩، وينظر: المحتسب ١٥٦/٢، والجنى الداني ٣٥٣

نَطْعَنُهم سُلْكى ومَخْلُوجَةً

كَرَّكَ لأمينِ على نابِلِ[1]

أي: رد لأمين – وهما سهمان – على نابل، وذلك أن يعترض من صاحب النبل شيئاً منه فيتأمله، ثم يردّه إليه، فيقع بعضه كذا وبعضه كذا.

وفي رواية أخرى: "كَرّكلأمين على نابل" أي: كما تقول له: ارم ارم.

فالمراد بالرواية الأولى: اختلاف الطعنتين، والثانية: السرعة والعجلة".[2]

جاء في قوله تعالى: ﴿ويكأنّ الله﴾ عدة توجيهات نوجزها في الآتي:

الأول: أن (وي) كلمة مستقلة بنفسها، اسم فعل مضارع بمعنى: أعجب، ثم ابتدأ فقال: "كأنه"، والكاف للتعليل، و(أن) مصدرية مؤكدة، ذكره غير واحد من العلماء.[3] ومنه قول الشاعر:

وَيْ كَأَنْ من يكُنْ لهُ نَشَبٌ يُحْ

بَبْ ومن يَفْتَقِر يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

قال سيبويه: "وسألت الخليل – رحمه الله تعالى – عن قوله: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ وعن قوله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﭼ فزعم: أنها (وي) مفصولة

(١) البيت في ديوانه ١٧٢، وينظر: المعاني الكبير ٩١١/٢، والخصائص ١٠٣/٣

(٢) باهر البرهان ١٠٨٧/٢-١٠٨٩

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٣، والمحتسب ١٥٦/٢، والخصائص ١٦٩/٣-١٧٠، والدر المصون ٦٩٧/٨، والتصريح للأزهري ١٤٩/٤

من (كأن)، والمعنى: وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا؟".[1]

الثاني: أنّ (وي) أصلها: ويلك، فحُذفت اللام، والكاف ضمير مجرور، وهو مذهب الكسائي،[2] ومنه قول عنترة:

وَلَقَد شَفَى نَفْسي وَأَبْرَأَ سُـقْمَهَا

قِيلُ الفَوارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمَ

واستبعده النحاس،[3] وابن يعيش،[4] وابن جني الذي قال: "هذا يحتاج إلى خبر نبي ليقبل".[5]

الثالث: ما ذكره الأخفش[6] أن (وي) اسم فعل بمعنى أعجب، و(الكاف) حرف خطاب، و(أنّ) على إضمار اللام، والمعنى: أعجب لأن الله. وضعّفه العكبري؛ لأن معنى الخطاب فيه بعيد.[7]

---

(١) الكتاب ٢/١٥٤

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤٤، والمحتسب ٢/١٥٦، والخصائص ٣/١٧٠، والدر المصون ٨/٦٩٨، ومغني اللبيب ٤٨٣

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٣/٢٤٤

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/٧٨

(٥) المحتسب ٢/١٥٦

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٤٨٣، والتصريح للأزهري ٤/١٤٩

(٧) التبيان ٢/١٠٢٧

الرابع: أن "ويكأنّ" كلمة واحدة لا تركيب فيها، ولا يُفصَل بعضها عن بعض؛[1] لأنّ القول بالبساطة أولى من القول بالتركيب إن لم يظهر عليه دليل واضح.

والذي يظهر لي أنّ قول سيبويه والخليل هو الصواب؛ إذ وصفه الفراء بأنه وجه مستقيم،[2] وأوضح دليل عليه قراءة الكسائي حيث وقف على (وي) وحدها، ثم ابتدأ (كأنّ) الله، وقرأ الجماعة "ويكأن"،[3] وهي تحتمل معنى قراءة الكسائي.

وقد عقد ابن جني باباً في توجُّه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين، أورد فيه هذه الآية، وقد جعله على ضربين: أحدهما – وهو الأكثر – أن يتفق اللفظ ويُختلف في تأويله. نحو: هذا أمر لا يُنادي وليده، فاللفظ غير مختلف فيه، لكن يُختلف في تفسيره، فمنهم من قال: إن الإنسان يذهل عن ولده لشدته.

وقال قوم: أي: هو أمر عظيم، فإنّما ينادي فيه الرجال لا الإماء والصبية.[4]

ثم علّق عليه بقوله: "وهذا بـــابٌ في نهايـــة الانتشار، وليس عليه عقد هذا الباب، وإنّما الغرض الباب الآخر الأضيق الذي ترى لفظه على صورة، ويحتمل أن يكون على غيرها كقوله:

---

(١) ينظر: المحتسب ١٥٦/٢، والدر المصون ٦٩٨/٨

(٢) معاني القرآن ٣١٢/٢

(٣) ينظر: المحتسب ١٥٥/٢، والكشف ١٧٦/٢،

(٤) ينظر: الخصائص ١٦٤/٣-١٦٥

كَرَّكَ لأمينِ على نابِل

فهذا يُنشد على أنه ما تراه: كرك لأمين (أي ردك لأمين) – وهما سهمان – على نابل، وذلك أن تعترض من صاحب النبل شيئاً منها فتتأمله ترده إليه، فيقع بعضه كذا وبعضه كذا. فكذلك قوله: كرّك لأمين أي: طعناً مختلفاً بعضه كذا وبعضه كذا، ويُروي أيضاً على أنه: كَرٌّ كَلأمين أي: كَرَّكَ كلأمين على صاحب النبل، كما تقول له: ارم ارم، تريد السرعة والعجلة...

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ويكأنّه لا يفلح الكافرون﴾ فذهب الخليل وسيبويه فيه إلى أنه (وي) مفصول، وهو اسم سمي به الفعل من الخبر وهو معنى أعجب، ثم قال مبتدئاً: كأنه لا يفلح الكافرون...

وذهب أبو الحسن فيه إلى أنه: ويك أنه لا يفلح الكافرون، أراد: ويك أي: أعجب أنه لا يفلح الكافرون، أي أعجب لسوء اختيارهم ونحو ذلك فعلّق (أن) بما في (ويك) من معنى الفعل، وجعل الكاف من حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك وهنالك".[1]

والنيسابوري أورد بعض التوجيهات السابقة، ولم يرجِّح أو يختار أياً منها، وإنّما عرضها عرضاً، واستطرد إلى مسألة أخرى في توجه اللفظ الواحد إلى صورتين، وأخذ يسوق النظائر لهذه الآية، وجلّ ما أثبته النيسابوري هنا مأخوذ مما ساقه ابن جني في الخصائص.

---

(١) الخصائص ١٦٦-١٦٨

تركيب "مهما"

عند قوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷﭸ [1] قال النيسابوري: "أي: أيُّ شيء تأتنا به، وأصله عند الخليل "ماما" فقلبوا الألف هاء ذهاباً عن التكرير.

وقال الكسائي: هي "مه" بمعنى: كُفَّ، دخلت على (ما) التي بمعنى الشرط".[2]

(مهما) اسم عند جمهور النحويين، [3] وذلك لعود الضمير عليها في قوله تعالى ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭼ وللنحويين في تركيبها أقوال:

الأول: أنّ (مهما) مركبة، أصلها (ماما)، الأولى: للشـــرط، والثانية زيدت تأكيداً، فاستُثقل الجمع بين حرفين لفظهما واحد، فأبدلوا من ألف (ما) الأولى هاء، فقالوا: (مهما).[4]

قال سيبويه "وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً.. ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى".[5]

---

(١) سورة الأعراف ١٣٢

(٢) باهر البرهان ١/٥٢٨-٥٢٩

(٣) ينظر: البيان للأنباري ١/٣١٤، والارتشاف لأبي حيان ٤/١٨٦٣، والتصريح للأزهــري ٤/٣٧٠

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٤٦، والأصول لابن السراج ٢/١٥٩، والبيان للأنباري ١/٣١٣، وشرح التسهيل ٤/٦٨، والارتشاف لأبي حيان ٤/١٨٦٣، والمساعد لابن عقيــل ٣/١٣٧

(٥) الكتاب ٣/٥٩-٦٠

الثاني: أنّ (مهما) مركبة من (مه) بمعنى: اكفف، زيدت عليها (ما) الشرطية، ثم رُكِّبت الكلمتان فأصبحتا كلمة واحدة،[1] وأجازه سيبويه إذ قال: "وقد يجوز أن يكون (مه) كإذ ضُمّ إليها (ما)".[2]

الثالث: أن (مهما) بسيطة غير مركبة بل هي حرف واحد؛ لأن الأصل عدم التركيب حتى يقوم دليل واضح عليه.[3]

والنيسابوري عرض الوجهين الأولين، ولم يرجِّح أياً منهما، والصحيح عندي القول بالبساطة؛ إذ لا دليل يدل على تركيبها؛ إنما هو احتمال لا غير، فلا يُتصور أن العرب قد نطقت: ماما، ونتيجة لاستثقال الجمع بين حرفين متماثلين أبدلت الألف هاء، قال ابن عصفور: "لم يُنطق بهذا الأصل في موضع". [4]

كما استبعد قول القائلين: أن "مهما" مركبة من (مه) و(ما) فقال:

"فمن قال إنها مركبة من (مه) و(ما)، فلا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد أو لا يجعلهما، فإن لم يجعلهما كالشيء الواحد، فلا يخلو الجازم من أن يكون (مه) أو (ما)، فإن كان الجازم (مه) فلا ينبغي له أن يجزم إلا فعلاً؛ لأنه بمنزلة الأمر، والأمر لا يطلب إلا جواباً خاصة، وهذا قد جزم فعلين فدل ذلك على بطلان قوله.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٦٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٦/٢، والبيان للأنباري ٣١٤/١، والارتشاف لأبي حيان ١٨٦٣/٤

(٢) الكتاب ٦٠/٣

(٣) ينظر: البيان للأنباري ٣١٤/١، وارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤، والمغني لابن هشام ٤٣٦

(٤) شرح الجمل ١٩٦/٢

وإن قال: إن الجازم (ما)، فباطل؛ لأن العرب تقول: مهما تمرر أمرر به، فلا تفصل بين حرف الجزم والمجزوم بشيء، فدل على بطلان قوله، ومن قال: إن (مه) مع (ما) كالشيء الواحد فيقال له: لا يُدّعى التركيب إلا بدليل ولا دليل على ذلك".[1]

---

(١) شرح الجمل ١٩٦/٢

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭼﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ[1] فقال:

"لكنا: أصله: لكن أنا، بإشباع الألف في "أنا" فألقيت حركة الهمزة من "أنا" على النون الساكنة في "لكن"، كما قالوا في الأحمر: الحمر، فصار: لكننا بنونين فأُدغمت إحداهما في الأخرى، فصار "لكناّ". [2]

(لكنّ) حـــرف من الأحـــرف الناســـخة، تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأول اسماً لها، وترفع الثاني خبراً لها، تقول: ما قام زيد لكنّ عمراً قاعد. ومعناها: الاستدراك.

واختُلف فيها بين البساطة والتركيب على مذهبين شهيرين في كتب النحو:

المذهب الأول: أن "لكنّ" حرف بسيط غير مركّب، وهي منتظمة من خمسة أحرف. وهذا المذهب نسبه غير واحد للبصريين. [3]

يقول أبو حيان: "... واختلفوا أهي بسيطة أم مركبة: فذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وأنها مُنتظمة من خمسة أحرف، وهي أقصى ما جاء عليه الحرف". [4]

---

(١) سورة الكهف: ٣٨

(٢) باهر البرهان: ٨٦٠/٢

(٣) ينظر: اللباب للعكبري ٢٠٦/١، والارتشاف لأبي حيان ١٢٣٧/٣، والجنى الداني ٦١٧، ومغني اللبيب ٣٨٤

(٤) التنييل والتكميل ١٠/٥

المذهب الثاني: ويُنسب للكوفيين[1]، وهو أنّ (لكنّ) حرف مركب، وقد اختُلف في كيفية تركيبها على النحو الآتي:

أولاً: أنّ أصلها "إنّ" زيدت عليها "لا" و "الكاف"، وخُفِّفت الهمزة، فصارت: "لكنّ"، أورده الفراء فقال: "وإنما نصبت العرب بها إذا شُدّدت نونها؛ لأنّ أصلها: إنّ عبدالله قائم، فزيدت على (إنّ) (لام) و (كاف) فصارتا جميعاً حرفاً واحداً؛ ألا ترى أنّ الشاعر قال:

وَلَكِنَّنِي مِن حُبِّها لَكَمِيدُ [2]

فلم تدخل اللام إلا لأنّ معناها: إنّ". [3]

واستحسنه ابن يعيش،[4] وردّه البصريون إذ إنّ هذا القول عندهم مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى. [5]

ثانياً: وهو ما أشار إليه النيسابوري من أنّ أصلها: لكن أنا فخُفِّفت همزة (أنا) بأن حُذفت وأُلقيت حركتها على ما قبلها، فصارت (لكننا)، ثم

---

(1) ينظر: الإنصاف ٢٠٩/١، وشرح الملوكي في التصريف ٣٥

(2) عجز بيت وصدره: يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي .... والبيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، والإنصاف ٢٠٩/١، وخزانة الأدب ١٦/١

(3) معاني القرآن ٤٦٥/١

(4) شرح الملوكي في التصريف ٣٥

(5) ينظر: الإنصاف ٢١٤/١

التقت النونان مُتحركتين، فأُسكنت الأولى وأُدغمت في الثانية، فصارت لكن في الإدراج فإذا وقفت ألحقت الألف لبيان الحركة. فقلت: (لكنا).[١]

ونُسب هذا القول للكسائي والمازني[٢]، وهو أحد قولي الفراء إذ يقول:

" لكن أنا هو الله ربي، تَرك همزة الألف من (أنا)، وكُثَر بها الكلام، فأُدغمت النون من (أنا) مع النون من (لكن)".[٣]

ويظهر لي أن القول بالبساطة أقوى وآكد، إذ إن التركيب خلاف الأصل، يقول العكبري:

"التركيب خلاف الأصل، ثُمَّ هو في الحروف أَبَعد، ثم إنّ فيه أمرين آخرين يزيدانه بُعداً، وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة، وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعي".[٤]

(١) ينظر: المحتسب ٢/ ٢٩

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٦

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٤٤

(٤) اللباب ١/ ٢٠٦

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ[1] فقال: "أي: ولم يأتكم، كقوله: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[2] وأصل (لمّا) (لم) إلا أنّ (لمّا) بانفرادها تصلُح جواباً لمن يقول لك: أقدم زيد؟ فتقول: (لماّ)، ولا يجوز (لم)".[3]

(لمّا) تأتي على ثلاثة أوجه:

الأول: بمعنى (لم) كقوله تعالى: ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[4] أي: ولم يدخل.

الثاني: بمعنى (إلاّ)، كقوله تعالى: ﭽ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ[5] أي: (إلاّ) عليها حافظ.

الثالث: بمعنى (حين) كقوله تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ[6] أي: حين آسفونا.[7]

---

(١) سورة البقرة: ٢١٤

(٢) سورة الجمعة: ٣

(٣) باهر البرهان ٢٠٩/١

(٤) سورة الحجرات: ١٤

(٥) سورة الطارق: ٤

(٦) سورة الزخرف: ٥٥

(٧) ينظر: معاني الحروف للرماني ١٩٠، والأزهية للهروي ١٩٧-٢٠٠، والجنى الداني ٥٩٢-٥٩٥، ومغني اللبيب ٣٦٧

وهناك فوارق بين (لم) و(لمّا) من وجوه عدة،[1] أشهرها: أن (لمّا) بانفرادها تصلح جواباً، فتقول مثلاً: أقدم محمد؟ فتجيب: (لمّا)، ولا تقول: (لم) مفردة، نصّ على ذلك سيبويه يقول:

"و(ما) في (لمّا) مغيرة لها عن حال "لم"، كما غيرت (لو) إذا قلت: (لوما) ونحوها، ألا ترى أنك تقول: (لمّا) ولا تُتبعها شيئاً، ولا تقول ذلك في (لم)".[2]

واختلف في (لمّا) بين البساطة والتركيب: فجمهور النحويين على أنها مركبة من (لم) و (ما)، [3] وقال آخرون: بأنها بسيطة.[4]

والصحيح عدم تركيبها لعدم قيام دليل واضحٍ على تركيبها، وكون (ما) في (لمّا) أصلية أولى من القول بأنها زائدة. يقول الطبري:

"و"لمّا يأتكم". فإن عامّة أهل العربية يتأولونه بمعنى: ولم يأتكم، ويزعمون أن (ما) صلة وحشو، وقد بينت القول في "ما" التي يسميها أهل العربية صلة، ما حكمها في غير هذا الموضع بما أغنى عن

---

(١) ينظر: الارتشاف لأبي حيان ١٨٦١/٤، والمساعد لابن عقيل ١٢٧/٣-١٣٠، والبرهان للزركشي ٣٨٠/٤-٣٨١، والتصريح ٣٦٣/٤-٣٦٧

(٢) الكتاب: ٢٢٣/٤

(٣) ينظر: الكتاب ٢٢٣/٤، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢، والمسائل البغداديات ٣١٦، والمساعد لابن عقيل ١٢٧/٣

(٤) ينظر: الارتشاف لأبي حيان ١٨٥٩/٤، والمساعد لابن عقيل ١٢٧/٣

(٥) تفسير الطبري ٣٥٤/٢

وهو يشير في ذلك إلى رأيه في وجوب حمل الحرف على معنى من المعاني الصحيحة.[1]

والنيسابوري في جميع ما مضى يرى القول بالتركيب وذلك محافظة على الأصول التي وضعها النحاة لأنفسهم وساروا عليها.

---

(1) ينظر: تفسير الطبري ١/٤١٩

ب- مجيء الحروف بعضها بدل بعض

أجاز قوم من النحويين استعمال حروف الجر بعضها مكان بعض،[1] ورأوا أنّ مجيئها في كلام العرب كثير جداً، فقد عقد ابن قتيبة باباً في دخول بعض حروف الصفات مكان بعض، أورد فيه عدة شواهد من القرآن الكريم والشعر[2]، وأشار المبرد إلى أنّ حروف الخفض يبدل بعضها مكان بعض،[3] وعقد ابن الشجري في أماليه باباً في استعمال حروف الجر بعضها مكان بعض، ومثّل فيه بكثير من الشواهد.[4]

ومن الشواهد على ذلك: أنّ "من" بمعنى "على" في قوله تعالى: ﭽﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭼ،[5] وتأتي (إلى) بمعنى (عند) كما في قوله تعالى: ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ،[6]، وترد (إلى) أيضاً بمعنى (مع) قال تعالى: ﭽﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﭼ.[7] وجاءت (إلى) بمعنى (في) عند قوله تعالى: ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖﭼ.[8]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١١٨، ٢٥٠، ٣٢٤، ٣٨٦، ومجاز القرآن ١/١٤، ٩٤، ٢٨٤، والأصول لابن السراج ١/٤١٤، والصاحبي ١٣٣، ١٤٨، ١٧١، ١٧٢، والتصريح للأزهري ٣/٢٠

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٦٧-٥٧٨

(٣) ينظر: المقتضب ٤/١٣٦-١٣٩

(٤) ينظر: أماليه ٢/٦٠٦، ٦١٧

(٥) سورة الأنبياء ٧٧

(٦) سورة الزمر ٢٣

(٧) سورة البقرة ٧٦

(٨) سورة النساء ٨٧

ونسب بعضهم هذا الرأي للكوفيين،[١] في حين أن جمهور البصريين يمنعون ذلك ويأبونه، ويرون أنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، ولكلٍ منها معنى خاص لا يدل على معنى حرف آخر، [٢] ويقولون بالتضمين وهو: أن تُضَمَّن الفعل مكان الفعل، فهو الأولى والأنسب، ويُخَرِّجون الآيات السابقة وفق الآتي:

"عداه بـــ "من" لتضمنه معنى نجيناه بنصرنا من القوم، أو عصمناه ومنعناه"،[٣] "ضَمَّن تلين معنى تطمئن"،[٤] "الأجود أن يُضَمَّن خلا معنى فعل يعدى بإلى، أي: انضوى واستكان؛ لأنّ تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف"،[٥] "يضمن معنى "ليجمعنكم" معنى ليحشرنكم، فيعدى بإلى".[٦]

فبدلاً من أن يجعلوا الحرف مكان الحرف، جعلوا الفعل بمعنى فعل آخر، ليستقيم لهم المعنى، ويصحّ تركيب الجملة، وقد شدّد غير واحد بلزوم القول بتضمين الأفعال، يقول ابن العربي: "عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال؛ لما بينهما من الارتباط والاتصال، وجهلت النحوية هذا، فقال كثير منهم: إن حروف الجر يبدل بعضها من بعض، ويَحْمِل بعضها معاني البعض، فخَفِي عليهم وضع فعل مكان فعل، وهو

---

(١) ينظر: الاقتضاب لابن السيد ٢٦٢/٢، والجنى الداني ٤٦، والتصريح للأزهري ٢٠/٣

(٢) ينظر: المصادر السابقة

(٣) البحر المحيط ٣٠٦/٦

(٤) المصدر السابق ٤٠٦/٧

(٥) المصدر السابق ٤٤٠/١

(٦) المصدر السابق ٣٢٥/٣

أوسع وأقيس، ولجأوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال". (١)

وقال ابن عصفور: "فإن قيل: فكما تجوّزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر، فهلاّ جعلتم الحرف في معنى حرف آخر؟

فالجواب: إن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف؛ وأيضاً فإنك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ، وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جُعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد". (٢)

والنيسابوري تحدّث عن تناوب حروف الجر، وأبان لنا عن رأيه في هذا الموضوع، فقد أجاز استعمال حروف الجر بعضها مكان بعض؛ وذلك بشرط أن تتقارب الأفعال بينها، وقد عبّر عن ذلك صراحةً حين وقف على قوله تعالى: چ   چ(٣) فقال:

"أي: مع الله، وإنما تُستعمل حروف الجر بعضها مكان بعض بشريطة وهي تقارب الأفعال، فإذا تقاربت وكان بعضها يتعدى بحرف وبعضها بحرف آخر، فيُوضع أحد الحرفين موضع صاحبه، وإلاّ فلا يجوز: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، ووجه المقاربة في الآية: ما في

---

(١) أحكام القرآن ١/١٧٧

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٧-٤٩٨

(٣) سورة آل عمران: ٥٢

الحرفين من معنى الإضافة والمصاحبة، كأنّه قيل: من ينضاف في نصرتي إلى الله، فهو مثل: من ينضاف في نصرتي مع الله".(١)

وهذا القول هو الصحيح والوسط بين القولين؛ إذ لا يمكن لنا أن نُجيز زيد في الفرس مثلاً، والمعنى: عليه، فلا يصح ذلك؛ لأنّ معنى الجملة سيختلف تماماً وتلتبس أيّما التباس، والعربية أفصح اللغات لا تجيز ذلك، أكّد على هذا المعنى ابن جني حين عقد باباً عنونه: بباب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض(٢)، فقال:

"هذا بابٌ يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة. وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وذلك أنّهم يقولون: إنّ (إلى) تكون بمعنى (من)، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ □ □ □ □ □ ﴾ ، أي: مع الله...، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنّا نقول: إنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إلى ذلك والمسوغة له، فأمّا في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيداً، لزمك أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد عليه.. واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتُوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر".(٣)

---

(١) باهر البرهان ١/٢٩٣-٢٩٤
(٢) الخصائص ٢/٣٠٦
(٣) المصدر السابق ٢/٣٠٦-٣٠٧

من هذا يتضح أن استعمال حروف الجر بعضها مكان بعض، يُعدّ مقبولاً إذا تقاربت الأفعال بينها، كما أن إطلاق التضمين على كل ما جاء في هذا الباب غير مَرْضِي، إذ يُعدُّ تعسفاً في الكلام، ولياً لأعناق كثير من النصوص الواردة في هذا الباب لا سيما ما جاء منها في القرآن الكريم، لذا أرى أنّ من اتهم النحاة بأنهم حين أخذوا بالترخُّص في تناوب الحروف، إنما ليفروا من وعورة المسلك، ويخرجوا من صعوبة البحث إلى قرب المأخذ وسهولة التناول، وأنهم قالوا بتناوبها حين عجزوا عن استشفاف معانيها، ولأن إجماع بعض المفسرين على تضمين حرف معنى حرف ليس بحجة، إنما هو نوع من الجمود الفكري يجب رفضه واطراحه، والذين ألغوا التضمين أو عطلوه، ركبهم جهل في الرأي، وإفحاش في الصنعة، واعتقادات فاسدة، وظُنون ردية.[1] – أرى أنه بالغ في التهجم على النحاة والمفسرين جميعاً، بسبب تحمسه الشديد لما كتبه في هذا الموضوع، ولعله قد غاب عنه ما ذكره ابن السيد البطليوسي، أو غيّبه على الأصح، إذ ذكر منه ما يدعم قوله وأغفل الباقي، وهو أن من يقول بالتضمين مطلقاً يلزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما جاء في هذا الباب.

يقول البطليوسي: "هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون، وفي القولين جميعاً نظر؛ لأنّ من أجازه دون شرط وتقييد؛ لزمه أن يُجيز: سرت إلى زيد، وهو يريد: مع زيد... وهذه المسائل لا يُجيزها من يجيز إبدال الحروف، ومن

---

(١) ينظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم د. محمد نديم فاضل ١/١١٤-١٢٣

منع ذلك على الإطلاق؛ لزمه أن يتعسّف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب".[1]

وسنعرض - الآن - للمسائل التي رأى النيسابوري فيها مجيء الحروف بعضها مكان بعض.

---

(١) الاقتضاب ٢/٢٦٢-٢٦٣

مجيء (إن) بمعنى (إذ)

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ.[1] فقال: "الاستثناء للتأديب، على مقتضى الدين، أي: ليدخلنه بمشيئة اللهِ، وقيل: إنّ الاستثناء في دخول جميعهم إذ عَلِمَ أنّ بعضهم يموت، وقيل: إنّ لتدخلُنّ من قول رسول الله لأصحابه حكاية عن رؤياه، فيكون الاستثناء في الرؤيا لا في خبر الله.

وقال أبو عبيدة: (إن) بمعنى (إذ) أي: إذ شاء الله".[2]

في ظاهر هذه الآية الكريمة إشكال، فقوله تعالى: "لتدخلن" تأكيد وتحقيق، وقوله: "إن شاء الله" استثناء، والاستثناء بإنّ يدل على الشك والتردد، فكيف يدخل شك وتردد بعد تحقيق؟

بناء على هذا رأى بعض النحويين أنّ: (إن) في الآية بمعنى (إذ)؛ لأنه ليس فيها معنى الشك، وبذا نخرج من هذا الإشكال، نصّ على ذلك ابن قتيبة،[3] وبه قال أبو عبيدة،[4] وابن فارس،[5] وهو قول الكوفيين عامة، أنّ (إنْ) ترد بمعنى (إذ)، مستشهدين على ذلك بما ورد عن العرب شعراً ونثراً.[6]

---

(١) سورة الفتح: ٢٧

(٢) باهر البرهان ١٣٣٢/٣

(٣) ينظر: المسائل والأجوبة ٢٥٥

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٠٠/٨

(٥) ينظر: الصاحبي ١٧٧

(٦) ينظر: رأيهم وشواهدهم في الإنصاف ٦٣٢/٢-٦٣٣، ومغني اللبيب ٣٩

أمّا البصريون [١] ، وجمهور النحويين [٢] ، فيمنعون مجيء (إن) بمعنى (إذ)، وذلك لأنّ الأصل في (إن) أن تكون شرطاً، وفي (إذ) أن تكون ظرفاً، ومن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل يُسلَّم لهم، ولذا وجّهوا جميع الآيات التي أوردها الكوفيون مع ما يتوافق ومذهبهم.[٣]

وقد فصّل ابن هشام في هذه الآية فقال: "وزعم الكوفيون: أنها تكون بمعنى إذ، وجعلوا منه چ□ □ □ □ □ □ چ[٤]، چ ۇ ۆ ۈ ۉ ۆ ۋ چ، وقوله عليه الصلاة والسلام "وإنا إن شاء الله بكم لاحقون" [٥] ونحو ذلك.. وأجاب الجمهور عن آية المشيئة؛ بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يُذكر للتبرك، أو أن المعنى: لتدخلن جميعاً إن شاء الله ألاّ يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى الله لنا ذلك، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام".[٦]

والنيسابوري – رحمه الله – سار في توجيهه للآية على مذهب البصريين في أن (إن) على أصل معناها من الشك، لذا أوّل الآية مع ما يتناسب وتوجيه البصريين لها، وهو القول الصحيح لقوة أدلتهم، وأمّا ما

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٦٣٣

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٤/٢٠٤، ومعاني الحروف للرماني ٥١، وأمالي ابن الشجري ٣/١٥١، والبحر المحيط ٢/٣٥١، ومغني اللبيب ٣٩

(٣) ينظر: أدلة الفريقين في الإنصاف ٢/٦٣٤-٦٣٥

(٤) سورة المائدة: ٥٧

(٥) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الجنائز حديث ٣٦٧

(٦) مغني اللبيب ٣٩-٤٠

حكاه عن قول أبي عبيدة – وهو قول الكوفيين عامة – من أنّ (إن) في هذه الآية، بمعنى (إذ) فهو قول ضعيف.

قال النحاس: "لا يعرف أحد من النحويين "إن" بمعنى "إذ" وإنما تلك "أن" فَغَلط، وبينهما فصل في اللغة والأحكام عند الفقهاء والنحويين". [١]

وقال أبو حيان: "... وهو قول لبعض النحويين أنّ (إن) تكون بمعنى (إذ) وهو ضعيف مردود ولا يثبُت في اللغة". [٢]

---

(١) إعراب القرآن ٢٠٤/٤

(٢) البحر المحيط ٣٥١/٢

مجيء "أو " بمعنى "الواو" وبمعنى "بل"

قال النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ.[١]

"قال الفراء: معناه بل أشد.

كقول ذي الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَمسِ في رَونَقِ الضُحَى

وصورَتِها أو أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ[٢]

وقال قطرب: هي بمعنى الواو، كقول توبة بن الحمير:

وَقَـدْ زَعَمَـتْ لَيـلَى بَـأَنّي فَـاجِـرٌ

لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُـورُهَا[٣]

والمبرد: يرد ذلك عليهما، ويَحْملها على الشك كما هو وضعها.

ويقول: إن هذا الكلام من الله خطاب لخلقه فكأنه قال: أو أشد قسوة عندكم، كقوله: ﭽ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿﭼ[٤] وقوله: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ.[٥]

---

(١) سورة البقرة: ٧٤

(٢) ديوانه ٤٩، وينظر: الخصائص ٢/٤٥٨، والأزهية ١٢١

(٣) ديوانه: ٣٨، وينظر: الأزهية ١١٤، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٤

(٤) سورة النجم: ٩

(٥) سورة الصافات: ١٤٧

وأما البيتان (فأو) فيهما أيضاً على أصلها من الشك، أمّا بيت ذي الرمة؛ فإنّ الشك في مثله أدمث وأغزل كقوله:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ

وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[1]

وأمّا بيت توبة فتقديره: لنفسي تقاها إن اتقت، وإن فجرت عليها فجورها. بيّن ذلك أن أحوال القلوب تختلف، وقسوتها تزداد وتنقص، فلم يخبر عنها بحال واحدة".[2]

اختلف البصريون والكوفيون في مسألة جواز مجيء (أو) بمعنى (الواو) و(بل).[3]

فالبصريون يمنعون ذلك، والكوفيون على جوازه، فقد نصّ الفراء على جواز مجيء (الواو) بمعنى (بل) فقال: "... (أو) في معنى (بل) ومنه قول الله ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ، وأنشدني بعض العرب:

بَدَتْ مثلَ قَرْنِ الشَّمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى

وصورَتِها أو أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

يريد: بل أنت".[4]

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ٢٧٣، وينظر: الكتاب ٥٥١/٣، والخصائص ٤٥٨/٢

(٢) باهر البرهان ٩٨/١-١٠٠

(٣) ينظر: المسألة (٦٧) من الإنصاف ٤٧٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٥/١

(٤) معاني القرآن ٧٢/١

والقول بأن (أو) بمعنى (بل) وإن ذكره بعض النحويين مردود عليه من جهتين:

"أحدهما: أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل)؛ لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنت تقول: ضربت زيد أو عمراً، وما ضربت زيداً أو عمراً، على غير الشك؛ ولكن على معنى (بل)؛ فهذا مردود عند جميعهم.

والوجه الآخر: أن (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفيٌّ عن الله عز وجل؛ لأن القائل إذا قال: مررت بزيد غالطاً، فاستدرك، أو ناسياً فذكر، قال: بل عمرو ليُضرب عن ذلك ويُثبت ذا....

ولكنّ مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قبل في قولك: ائت زيداً أو عمراً أو خالداً، تريد: إيت هذا الضرب من الناس، فكأنّه قال – والله أعلم –: إلى مائة ألف أو زيادة، وهذا قول كل من نثق بعلمه".[1]

والكوفيون يرون – أيضاً – جواز صحة مجيء (أو) بمعنى (الواو)،[2] وبه قال أبو عبيدة[3]، والأخفش[4]، وابن قتيبة[5]، وروي عن الجرمي[6]، وقطرب[7]، وعليه قول توبة:

---

(١) المقتضب ٣/٣٠٤– ٣٠٥

(٢) ينظر: الإنصاف ٤٨٠/٤

(٣) ينظر: مجاز القرآن ١٧٥/٢

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢٨٤/١

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٤٤

(٦) ينظر: الارتشاف لأبي حيان ١٩٩١/٤، والجنى الداني ٢٣٠

(٧) ينظر: الخصائص ٤٦١/٢

وَقَـدْ زَعَمَـتْ لَيـلَى بَـأَنِّي فَـاجِـرٌ
لِنَفْـسِي تُقَـاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُـورُهَا

فأو هنا بمعنى (الواو) وضعّفه الأنباري[1]؛ لأنّ الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإيهام، بخلاف الواو، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل؛ بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل يدل على صحة ما ادعوه.

وهو ما ارتآه النيسابوري من أن (أو) على بابها من الشك للإيهام على السامع، وسار في ذلك مع البصريين في تأويل الشواهد مع ما يتناسب ومذهبهم، فقد منع أن تكون (أو) بمعنى (بل) في قول ذي الرمة السابق:

بَدَتْ مثلَ قرْنِ الشّمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى
وصـورتِها أو أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

ورأى: أنها على أصل بابها من الشك، معلّلاً ذلك بأنّ الشك في مثله أدمث وأغزل، يُشير بهذا إلى ما يُسمّى في علم البلاغة بتجاهل العارف، وهو سوق المعلوم مساق غيره لنكتة[2]، كما في بيت ذي الرمة الآخر:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بين جُلَاجِلٍ
وَبَيْنَ النَّقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

---

(1) ينظر: الإنصاف ٤/٤٨١

(2) ينظر: التعريفات للجرجاني ٥٣

فهو هنا لم يستفهم أيُّهما أجمل الظبية، أم أم سالم؟ لأنَّه قطعاً يعلم بأن الظبية لا تساوي شيئاً أمام جمال معشوقته، لكنه تجاهل ذلك؛ إظهاراً للتدله في حبها، وليأخذ بالإقرار جمال معشوقته، فالنيسابوري رجّح هنا القول بأن (أو) على أصل بابها من الشك؛ بناء على مذهب الشعراء، وقد أشار إلى ذلك معاصره الأنباري حين وقف على قول ذي الرمة السابق إذ يقول:

"(أو) فيه للشك، وليست بمعنى (بل)؛ لأنّ مذهب الشعراء، أن يُخْرجُوا الكلام مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك، ليدلوا بذلك على قوة الشبه، ويُسمَّى في صنعة الشعر: تجاهل العارف، كقول الشاعر:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بين جُلَاجِلٍ

وَبَيْنَ النَّقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ"[1]

ولذا أقول: إنّ الأولى أن تأتي (أو) على أصل بابها من الشك؛ لأنّ الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر،[2] وذلك إذا استقام المعنى من غير ما تكلف – كما مر آنفاً – وهو ما أكّده الطبري: "فتوجيهها إلى أصلها ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً، أعجب إليّ من إخراجها عن أصلها ومعناها المعروف لها".[3]

أما إذا لم يستقم المعنى، فالحق أن (أو) قد ترد بمعنى (الواو)، و(بل) كما ذكر الكوفيون ولا ضير في ذلك.

---

(١) الإنصاف ٤٨١/٢

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤٨١/٢

(٣) تفسير الطبري ٤٠٦/١

تكلّف الأنباري في الرد على قول الكوفيين بأن (أو) بمعنى (الواو) في قول النابغة:[1]

قَالَت ألا لَيْتَما هَذاَ الحَمَامُ لَنَاَ

إلىَ حَمَامَتِنَا أو نِصنفُهُ فَقَدِ

فقال:" (أو) فيه باقية على أصلها، وهو أن يكون التقدير فيه: ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف، كقوله تعالى: ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﯿﭼ[2] أي: فضرب فانفجرت".[3]

مما حدا بالشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد أن يُعلّق عليه فقال:

"تقدير الكلام: ليتما هذا الحمام لنا أو هو ونصفه، مع بقاء (أو) على معناها الأصلي، بعيد كل البعد، فوق أنه لا مستند له من قواعد النحاة، فإن الذي تعودوا أن يقولوه: إنّ المحذوف هو الحرف العاطف والمعطوف به، كما في الآية الكريمة التي تلاها ﭽﭾ ﭿ ﮀ ﯿﭼ، التقدير: فضرب فانفجرت، فالمحذوف الذي قدّره، هو فاء العطف، والفعل الذي تعطفه هذه الفاء على ما قبله، فأمّا ما قدّره في البيت فهو معطوف على اسم مذكور بحرف مذكور، وعاطف آخر لاسم مذكور على المعطوف المحذوف، وهذا شيء عجيب أوقعه فيه التعصب للبصريين، ولو سلّمنا

(١) ديوانه ١٤، وينظر: الكتاب ٢/١٣٧، والخصائص ٢/٤٦٠

(٢) سورة البقرة: ٥٩

(٣) الإنصاف ٢/٤٨٣

أن ذلك جائز؛ لما صلُح أيضاً؛ لأنّ مراد النابغة أن يصف هذه الفتاة بدقة النظر، وسرعة الحساب فكيف يتفق ذلك مع شكها فيما تتمناه".[1]

والقول بأن (أو) قد تخرج عن أصل بابها قول المحققين من أهل العلم، قال ابن مالك: "ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "اسكن أحداً فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد".[2] [3]

(١) الإنصاف ٢/٤٨٠ في شرحه للشاهد رقم ٣٠٢

(٢) صحيح البخاري، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث ٣٦٨٦

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٦٤

ذ مجيء : " بمعنى "الواو"

وفي قوله تعالى: ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ.[1] ذكر النيسابوري أن (ثُمَّ) هنا بمعنى (الواو)، فقال: "معناها: معنى (الواو) وليس للتراخي، وهو كما قال عبدة بن الطبيب[2]

لمّا ورَدْنَا رفَعــنا ظِلَّ أَخْبِيةٍ

وفَارَ باللحْمِ للقَومِ المرَاجِــيلُ

ورْدَاً وأَشقَرَ لم يُنْهِئْهُ طابِخُهُ

مَا غَيَّرَ الغَلْيُ منهُ فهو مأكُولُ

ثُمَّتَ قُمْنَا إلى جُرْدٍ مُسَــوَّمَةٍ

أَعْرافُهُنَّ لأيــدِينا مَنَــادِيــلُ

لم يريدوا التراخي بدليل أنهم لم ينهئوا اللحم، أي: لم ينضجوه، ولم يتفرغوا للتنظف وغسل اليد".[3]

مجيء (ثم) بمعنى (الواو) ذكره بعض النحويين، كالفراء، والأخفش، وقطرب، وغيرهم.[4] قال أبو حيان:

---

(١) سورة الصافات: ٦٨

(٢) ديوانه ٥٤، وينظر: المفضليات ١٤١، والإنصاف ١/٢٩، ١٠٦

(٣) باهر البرهان ٢/١٢٠٨-١٢٠٩

(٤) ينظر: الصاحبي ٢١٥، والتصريح للأزهري ٣/٥٧٤

" ثم" تُشرك في الحكم وتُرتّب بمهلة، وذهب الفراء فيما حكاه السيرافي عنه والأخفش، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبدالمنعم بن الفرس[1] ...إلى أن (ثمّ) بمنزلة الواو لا تُرتِّب"[2]، وقد أشار إلى ذلك سيبويه من قبل فقال:

".... وتقول: وحياتي ثم حياتك لأفعلنّ، فـ "ثم" هاهنا بمنزلة الواو".[3]

والجمهور يمنعون ذلك، ويؤلونها بما يخرجها عن معنى الواو، محتجين بأن أصل وضع الحرف أنْ يدل على ما وضع له.[4]

قال الشاطبي عن "ثم":

"الدليل على لزوم الترتيب لها استقراء المتقدمين المتحققين بكلام العرب. وأيضاً فلو صحّ جريانها مجرى (الواو) لجاز وقوعها حيث لا يصلح إلا معنى (الواو)، فكنت تقول: اختصم زيد ثم عمرو، كما تقول: اختصم زيد وعمرو، لكن ذلك غير مقول باتفاق، فدلّ على أن ما ادعوه من معنى (الواو) غير صالح في (ثم) أصلاً".[5]

والصحيح أن (ثم) قد تخرج عن أصل وضعها الذي تدل عليه، وهو التراخي إلى أن تكون بمعنى (الواو) – كما أشار النيسابوري – ويكون خروجها على سبيل المجاز، قال الدماميني:

---

(١) هو عبدالمنعم بن محمد بن عبدالرحيم، يعرف بابن الفرس، له كتاب في أحكام القرآن، توفي سنة ٥٩٩هـ، ينظر: بغية الوعاء ٢/١١٦

(٢) الارتشاف لأبي حيان ٤/١٩٨٨

(٣) الكتاب ٣/٥٠١

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٤٨١

(٥) المقاصد الشافية ٥/٩٨

"الواو لمطلق الجمع، و(ثم) لجمع مقيد، والمطلق داخل في المقيد، فثبت أن بينهما اتصالاً معنوياً، فجاز استعمال (ثم) بمعنى (الواو) مجازاً لذلك".[1]

إلا أنني أرى أن ورودها في هذه الآية على معنى التراخي أوضح وأبين؛ لأنّه متوافق مع معنى الآية وتفسيرها، وتؤيده قراءة من قرأ: "ثم إن منقلبهم"،[2] قال الزمخشري: "ومعنى الثاني: أنه يُذهب بهم عن مقارهم في الجحيم، وهي الدركات التي أسكنوها، إلى شجرة الزقوم، فيأكلون إلى أن يتملؤا، ويُسقون بعد ذلك، ثم يرجعون إلى دركاتهم، ومعنى التراخي في ذلك بين".[3]

فشجرة الزقوم كما يذكر المفسرون خارجة عن الجحيم، فالجحيم في أسفل النار، والزقوم في الباب السادس من النار، فهؤلاء الكفار يخرجون من الجحيم فيأكلون من الزقوم، وبعد الأكل يُؤخّر سقيهم زماناً؛ ليزدادوا بالعطش عذاباً، ثم يُوردون الحميم لشربه كما تُورد الإبل، فيُسقوا ما هو أحَرٌ وآلمُ وأكره، ثم يردون إلى الجحيم[4]، ووصف ابن كثير هذا المعنى بأنه حسن قوي.[5]

---

(١) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٤٠/١١

(٢) ينظر: الكشاف ٢١٤/٥، وتفسير البيضاوي ٧/٥، وتفسير أبي السعود ٣٢٨/٥

(٣) الكشاف ٢١٤/٥

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي ٧/٥، والبحر المحيط ٣٤٩/٧، وزاد المسير ٦٤/٧

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير ١١/٤

معاني (أم)

تحدث النيسابوري في أكثر من موضع عن (أم) المنقطعة ومعانيها، وكانت له فيها آراء وترجيحات، سنناقشها بعد عرضنا لنصوصه في هذه المسألة.

وقف عند قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[1] فقال: "معنى أم هنا الجحد، وتقديرها الصناعي أنها منقطعة، ولا تكون منقطعة إلا بعد كلام متقدم عليها، فتجيء عند ذلك بمعنى (بل) وألف الاستفهام، كأنه قيل: بل أكنتم، أي: ما كنتم شهداء".[2]

وعند قوله تعالى: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ[3] قال: "(أم) تكون للابتداء والاستفهام، إلا أنه خُلع عنها هنا معنى الاستفهام (أي)".[4]

وقال عند قوله تعالى: ﭽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ[5] : "فيه حذف أي: فهل يؤمنون به أم يقولون، وقيل: معناه: بل يقولون.

والأصح: أنها (أم) المنقطعة تؤدي معنى واو العطف، ولذلك لا تكون إلا بعد كلام، وتؤدي معنى الاستفهام

---

(1) سورة البقرة ١٣٣
(2) باهر البرهان ١/١٤٤-١٤٥
(3) سورة البقرة ٢١٤
(4) باهر البرهان ١/٢٠٨
(5) سورة السجدة ٣

كما قال الأعشى:

هُرَيرَةَ وَدِّعْها وإنْ لامَ لائِمُ

غَداةَ غَدٍ أمْ أنْتَ للبَيْنِ وَاجِمُ

ثم أقام "الواو" عقيب هذا البيت مقام "أم" كما أقام "أم" مقام "الواو"... فقال:

لَقَدْ كَانَ في حَولٍ ثَوَاءٍ ثَويْتُهُ

تُقَضَّى لُباناتٍ ويسْأَمُ سَائِمُ." [١] [٢]

اختلف العلماء في (أم) الواردة في الآيات السابقة جميعها على قولين:

الأول: أن (أم) حيثما وردت في القرآن الكريم هي (أم) المتصلة، ولا تأتي (أم) منقطعة في القرآن بحال من الأحوال، [٣] وأنّ تقديرها بأن تكون بمعنى: (بل) و (الهمزة) خارج عن أصول العربية؛ لأنّ (أم) للاستفهام، و (بل) للإضراب، ويا بعد ما بينهما، [٤] وهذا القول مبالغ فيه لورود أم المنقطعة في غير ما آية من القرآن الكريم. [٥]

---

(١) البيتان للأعشى في ديوانه: ١٧٧، وينظر: الكتاب ٣/٣٨، وتأويل مشكل القرآن ٢٠٧

(٢) باهر البرهان ٢/١١١٥

(٣) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ٢١٠

(٤) ينظر: بدائع الفوائد ١/٢٢٣

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ١/٣٢٠-٣٢٥

القول الآخر: أن (أم) ترد منقطعة وعليه أكثر النحاة، وتأتي على معان مختلفة:

الأول: وهو قول البصريين أنها بمعنى (بل) و(الهمزة).

الثاني: أنها بمعنى (بل) فقط، وهو قول الكوفيين.
للكوفيين، وهو أنهم يحكمون على (أم) المنقطعة بأنها تكون بمعنى (بل) مجردة من الاستفهام.. والبصريون مجمعون على أنها لا تكون بمعنى (بل) إلا بتقدير همزة الاستفهام معها".[1]

الثالث: أنـــها بمعـــنى الاســـتفهـــام فقـــط، نصّ عليه أبوعبيدة،[2] والهروي.[3]

الرابع: تأتي بمعنى (الواو)، ذكره أبو عبيدة قال في قوله تعالى: چڍ ڍ ڎ ڎ چ

"مجازه مجاز (أم) التي توضع في موضع معنى الواو.. سبيلها: ويقولون".[4]

---

(١) ٣/١٠٨، وينظر رأيهم في الارتشاف ٤/٢٠٠٧، والجنى الداني ٢٠٥ ومغني اللبيـــب ٦٦ والمساعد ٢/٤٥٦

(٢) ينظر: مجاز القرآن ١/٧٢

(٣) ينظر: الأزهية ١٣٠

(٤) مجاز القرآن ٢/١٣٠

الخامس: تأتي زائدة أشار إلى ذلك الهروي.[١]

والنيسابوري أورد بعض هذه المعاني في توجيهه للآيات السابقة، فقد رأى رأيَ البصريين حين قدرها بـــ (بل) و(الهمزة) في قوله تعالى: ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ وهو القول، ولا صحة لرأي من اعتبرها متصلة، وقدّر قبلها محذوفاً، فيصير المعنى عنده: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء.[٢] يقول أبو حيان: "لا نعلم أحداً أجاز حذف هذه الجملة، ولا يُحفظ ذلك لا في شعر، ولا في غيره..".[٣]

كما ذكر النيسابوري أنها تكون بمعنى الهمزة في قوله تعالى: "أم حسبتم". أي: أحسبتم، وهذا القول حكي عن بعض الكوفيين،[٤] والأوجه: أن تكون أيضاً بمعنى (بل) و(الهمزة) كما هو مذهب البصريين.[٥]

ورجّح النيسابوري في قوله تعالى: "أم يقولون افتراه" أن تكون منقطعة لا متصلة، و(أم) فيها بمعنى (الواو)، وهو مرجوح؛ إذ الصحيح أن تكون منقطعة بمعنى (بل) و (الهمزة)، إذ إنّ مجيء (أم) بمعنى (الواو) يُعتبر شاذاً في الشعر بله القرآن الكريم، جاء في حروف المعاني: "تجيء (أم) في الشعر شاذة بمعنى (الواو) كقوله:

---

(١) ينظر: الأزهية ١٣١

(٢) ينظر: الكشاف ٣٣١/١

(٣) البحر المحيط ٥٧٢/١

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٨٠/٢

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣٨٠/٢

مَا أَكْرَمَ الأَخْلَاقَ أَنْ صَاهرتَهم

أَمْ مَا أَحَقَّ القَومَ بالخُلُقِ السَّرِي"[(١)] [(٢)]

(١)للزجاج ٤٨/١

(٢)لم أعثر على هذا الشاهد، وقد قال محقق الكتاب د. علي توفيق الحمد: لم أعثر على قائله، ولم أعثر عليه شاهداً في ما رجعت إليه من كتب اللغة والنحو

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﭼ،[1] فقال: " لكي تتقوا، وهو معنى كل "لعل" في القرآن؛ لأنّ الله يتعالى عن معاني الشك.

وقال المبرد: بل هو على أصلها في الشك والرجاء من المخاطب، أي: اعبدوه على رجاء أن يتمّ لكم التقوى، والترجية في مثل هذا أبلغ، لأنّه ترقيقٌ للموعظة، وتلطيف في العبادة".[2]

في هذه الآية الكريمة إشكال ذكره بعض العلماء،[3] وخير من أشار إلى بيانه – فيما رأيت – ابن الشجري حيث قال:

"ويُقال في قوله تعالى:ﭽ ﭼ[4]، و ﭽﭾ ﭽﭼ،[5] و ﭽ ﮛ ﮜ ﭼ ونحو ذلك ممّا ورد في كلامه القديم سبحانه، كيف وقع "لعلّ" في كلام الله تعالى؟

ولعلّ إنما هو حرف موضوع للرجاء، والراجي شاك، بدلالة إنّك تقول: لعلّي أدخُل الجنة، وأرجو أن أدخل الجنة، ولا تقول: أرجو أن يدخل النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم الجنة؛ ولا لعلّ النبي صلى الله

(1) سورة البقرة: ٢١

(2) باهر البرهان ٤٤/١

(3) ينظر: المفردات ٧٤١، والبرهان للزركشي ٣٩٢/٤

(4) سورة الأنعام: ١٥١

(5) سورة الأنعام: ١٥٢

عليه وآله وسلم يدخل الجنة؛ لأنك على غير يقين من دخولك الجنة، وغير شاكٍ في دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجنة". [1]

ولذا اختُلف في توجيه "لعلّ" في هذه الآية الكريمة وسواها، وذكر النحويون عدة معان لها:

الأول: أنها للتوقّع، ويكون ذلك لأمر ترجوه أو تخافه، فالترجي يكون في المحبوب نحو قولك: لعلّ الحبيب قادم، والإشفاق يكون في المكروه كقولك: لعل العدو يقدم، [2] فهي لا تدلُّ على قطع، إنّما على أملٍ وتمنٍّ، يقول الهروي: "ولا تدلُّ على قطع أنّه يكون أو لا يكون، وإنّما هي طمع أن يكون، وإِشفاق ألاّ يكون". [3]

الثاني: أنّها تأتي "استفهاماً"، وهو مذهب الكوفيين [4]، تقول للرجل: لعلّك تشتمني؟ تريد: هل تشتمني؟ فتُجيب بـــ "نعم"، أو "لا". [5]

وأيّدهم ابن فارس [6]، وابن مالك الذي قال:

"وتكون (لعلّ) أيضاً للاستفهام كقوله تعالى: ﴿ ﴾ [7] وكقول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الأنصار رضي الله عنهم،

---

(١) أماليه ٧٦/١

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٨/٢، والتصريح ١٤/٢، والهمع ٤٢٨/١

(٣) الأزهية ٢١٧

(٤) ينظر: الأزهية ٢١٨، والارتشاف ١٢٤٠/٣، والتصريح ١٥/٢

(٥) ينظر: الأزهية ٢١٨

(٦) ينظر: الصاحبي ٢٦٧

(٧) سورة عبس: ٣

وقد خرج إليه مستعجلاً: "لعلنا أعجلناك". [1] [2]

الثالث: تكون للتعليل، وأثبته الكسائي[3]، والأخفش[4]، وابن فارس[5]، والهروي[6]، وابن الشجري[7]، وابن مالك[8]

ونصّ عليه الطبري فقال: "فإن قال لنا قائل: فكيف قال جلّ ثناؤه "لعلكم تتقون.. " أو لم يكن عالماً بما يصير إليه أمرهم إذا هم عبدوه وأطاعوه حتى قال لهم: لعلكم إذا فعلتم ذلك أن تتقوا، فأَخرج الخبر عن عاقبة عبادتهم إيّاه مخرج الشك؟ قيل له: ذلك على غير المعنى الذي توهمت، وإنما معنى ذلك: اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لتتقوه بطاعته وتوحيده وإفراده بالربوبية والعبادة". [9]

الرابع: تأتي للشكّ بمعنى: "عسى"، ونسب هذا المعنى للكوفيين غير واحد، [10] وأثبته ابن فارس [1]، والهروي [2]، الذي جعل منه قوله قوله تعالى: ﴿ ... ﴾[3] أي: عسى أن أبلغ.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، حديث 174

(2) شرح التسهيل 2/8

(3) ينظر: التذييل والتكميل 5/23، والجنى الداني 580، ومغني اللبيب 379، والتصريح 2/15 2/15

(4) ينظر: معاني القرآن 2/631

(5) ينظر: الصاحبي 267

(6) ينظر: الأزهية 218

(7) ينظر: أماليه 1/77

(8) ينظر: شرح التسهيل: 2/8

(9) تفسير الطبري 1/197

(10) ينظر: الارتشاف 3/1240، والهمع 1/428

والنيسابوري أجاب عن الإشكال الوارد في الآية بتوجيه معنى "لعل" على التعليل، أو على شكّ المخاطبين، مُرجحاً القول الآخر بأنّ "لعلّ" على أصلها من الشك والرجاء، وقد اقتصر على هذا التوجيه في كتابه الآخر،(٤) وهو توجيه البصريين للآية، فهم لا يُثبتون لـــ "لعلّ" إلاّ معنى التوقــع، ويردون المعــاني الأخرى لها. قــال المبرد: "ولعلّ" إنّما هي للترجي، ولا يُقال ذلك لله، ولكن المعنى – والله أعلم – اذهبا أنتما على رجائكما، وقولا القول الذي ترجوان به ويرجو به المخلوقون". (٥)

وسبق إلى الإشارة في ذلك إمام النحاة حين وقف على قوله تعالى: چ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ چ(٦)، فقال: "فالعلم قد أوتي من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما"(٧).

والحقُّ أن الإشــكال الذي قد يــرد في الآيــة الكريمة، يزول بكلا المعنيين اللذين أوردهما النيسابوري، وزاد ابن الشجري توجيهاً ثالثاً فقال:

---

(١) ينظر: الصاحبي ٢٦٧
(٢) ينظر: الأزهية ٢١٧
(١) ينظر: الصاحبي ٢٦٧
(٢) ينظر: الأزهية ٢١٧
(٣) سورة غافر: ٣٦
(٤) ينظر: إيجاز البيان ٨١/١
(٥) المقتضب ١٨٣/٤
(٦) سورة طه: ٤٤
(٧) الكتاب ٣٣١/١

" والثالث: أن يكون "لعلّ" بمعنى: التعرض للشيء كأنّه قيل: افعلوا ذلك متعرضين لأن تعقلوا، أو لأن تتقوا".[1]

على أنّ القول بأنّ الآية تكون في الرجاء، ويُحمل الشك من المخاطبين أولى وأوجه عندي، وذلك أنّ الأصل في كل حرفٍ أن يكون دالاً على ما وُضع له في الأصل[2]، و(لعلّ) أصل وضعها التوقع، فإذا ما أمكن حملها عليه من غير ما تَكَلُّف، فلا حاجة إلى القول بمعانٍ أخرى، أقرب ما يُمكن أن يُقال عنها أنّها تتحول إليها على سبيل المجاز.

---

(١) أماليه: ١/٧٧

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٦٣٤

مجيء "هل" بمعنى "قد"

قال النيسابوري في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﭽ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ[1]، "يُمكن تقدير (هل) على وضعه في الاستفهام هاهنا، كأنّه سؤال عن الإنسان: هل أتى عليه هذا؟

فلابد في جوابه من (نعم) ملفوظاً أو مقدراً، ثم يكون المعنى: إنّ الأمر كما أنه كذلك، فينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا يرتكب ما قُبّح له ويُبَيّن هذا ما عدّد عليه من النعم بعده".[2]

تأتي (هل) بمعنى (قد) كثيراً في القرآن الكريم[3]، بل قد يتعين مجيئها في بعض الآيات عند بعض النحويين، يقول ابن خالويه: "كل ما في القرآن من "هل أتاك" فهو بمعنى قد أتاك".[4]

وقال أبو عبيدة عند تفسير قوله تعالى: ﭽ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣﭼ "مجازها: قد أتى على الإنسان، ليس باستفهام، ويُحقّق ذلك قول أبي بكر: ليتها كانت تمت فلم نبتل".[5]

وحكى ابن هشام عن الزمخشري أنها بمعنى: (قد) أبداً،[6] فيما يمنع فريق من النحاة ورودها بمعنى: (قد) كأبي حيان،[7] وابن هشام،[8] قال

---

(١) سورة الإنسان ١

(٢) باهر البرهان ٣/١٥٩٧

(٣) ينظر: معاني الحروف للرماني ١٠٢

(٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة ٦٤

(٥) مجاز القرآن ٢/٢٧٩

(٦) ينظر: المغني ٤٦٠

(٧) ينظر: الارتشاف ٥/٢٣٦٥

(٨) ينظر: المغني ٤٦١

السيوطي: "ولأنكره قوم آخرهم أبو حيان، وقال: لم يقم على ذلك دليل واضح، إنما هو شيء قاله المفسرون في الآية، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا يُرجع إليهم في مثل هذا، إنما يُرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين".[١]

وكلا القولين ليس بسديد، فقد بالغ من جعل (هل) بمعنى (قد) مطلقاً، وأن الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها، إذ جاءت في القرآن في غير ما موضع على أصل وضعها للاستفهام، قال ابن جني: ﭽ □ □ □ □ □ ی ی ﯾ ﯾ ﭼ[٢] قالوا: معناه: قد امتلأت، وهذا أيضاً تفسير تفسير على المعنى دون اللفظ، و(هل) مبقاة على استفهامها".[٣]

وكذلك لا صحة لقول القائلين: إنها لا تأتي بمعنى (قد) مطلقاً عند أئمة اللغة والنحو، وإنما هو شيء قاله المفسرون، فقد أثبتها جماعة من النحويين وأهل اللغة، كالكسائي،[٤] والفراء،[٥] وابن قتيبة،[٦] قتيبة،[٦] والأنباري،[٧] والمالقي،[٨] ونص على ورودها بمعنى (قد) شيخ النحاة من غير أن يشير إلى الآية الكريمة فقال: "وكذلك (هل) إنما

---

(١) الهمع ٢/٥٠٧

(٢) سورة ق ٣٠

(٣) الخصائص ٣/٢٦٣

(٤) ينظر: المساعد لابن عقيل ٣/٢١١

(٥) ينظر: معاني القرآن ٣/٢١٣

(٦) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٣٨

(٧) البيان ٢/٤٠٢

(٨) رصف المباني ٤٧٠

تكون بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف، إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام".[١]

والنيسابوري – رحمه الله – يرى ورودها بمعنى (قد)، وإن لم يذكره دلّ على ذلك سياق كلامه، "يُمكن تقدير (هل) على وضعه في الاستفهام" فهو مُسلِّم بورودها بمعنى (قد)، وأجاز ورودها بمعنى الاستفهام، فكلامه كأنّه اعتراض على من قال: إنها بمعنى (قد) مطلقاً في الآية، ومنع الوجه الثاني وهو مجيئها بمعنى: الاستفهام، – كما أشار أبو عبيدة آنفاً– فهو يرى جواز الوجهين، وهو الصحيح، وتخريجه لهذه الآية يشبه تخريج ابن جني لها حين قال:

"فأما (هل) فقد أُخرجت عن بابها إلى معنى (قد)، نحو قول الله سبحانه: (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) قالوا معناه: قد أتى عليه ذلك، وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال – والله أعلم–: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلابد في جوابه من (نعم) ملفوظاً بها أو مقدرة، أي فكما أنّ ذلك كذلك فينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا يبأى بما فُتح له، وهذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيتك؟ أم هل زرتني فأكرمتك؟ أي فكما أن ذلك كذلك، فيجب أن تعرف حقي عليك، وإحساني إليك".[٢]

---

(١) الكتاب ١٨٩/٣

(٢) الخصائص ٤٦٢/٢

ج- الزيادة في القرآن الكريم

تحدث النيسابوري كثيراً عن زيادة الحروف في القرآن الكريم، لذا آثرت أن أجعل هذا موضوعاً مستقلاً بنفسه، وأطلت فيه؛ لأنّ هذه المسألة لم تتحرر تماماً عند النيسابوري، فقد أكثر القول فيها، وناقض نفسه في مواضع متفرقة من كتابه، فرأيت أن أضمّ هذه المسائل المتفرقة تحت عنوان واحد، وأناقشها مجملة حتى لا يُكرّر الباحث نفسه.

تعريف الزيادة:

الزيادة لغة: خلاف النقصان[1] ، قال ابن فارس: "الزاء والياء والدال أصل صحيح، يدل على الفضل، يقولون: زاد الشيء يزيد فهو زائد".[2]

واصطلاحاً: أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر.[3]

وتُطلق عند أهل العربية بمعانٍ متعددة: تُطلق على الحرف غير الأصلي، وعلى ما لا فائدة له، وعلى كلمة وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي وإن كان لها فائدة أخرى، ومنه حروف الزيادة.[4]

موقف العلماء من القول بالزيادة في القرآن الكريم:

اعلم أن لفظ الزائد لا يستسيغه الذوق الأدبي، ولا يستقيم مع الفصاحة والبلاغة، لذا تعدّدت آراء العلماء فيه، فمنهم من نفى الزيادة في

---

(١) ينظر: لسان العرب (مادة: زيد).

(٢) معجم مقاييس اللغة، (مادة:زيد)

(٣)ينظر: مفردات ألفاظ القرآن (مادة: زاد)

(٤)ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون (مادة: الزائد)

القرآن الكريم مطلقاً، وأنه يجب حَمْل الحرف في كلام الله على معنى صحيح[1]، وأن القرآن كله هدى وبيان، وكون الحرف لغواً ينافي ذلك[2]، وإذن فلا زيادة في القرآن، ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظٍ أو معنى، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجّه الوعيد إليه،[3] وهو إمّا أن يكون جاهلاً بهذا القول، وإما أن يكون مُتَسَمِّحاً في دينه واعتقاده[4].

ومنهم من أقرّ بوجود الزيادة لعللٍ ظهرت له، ورأى وجودها ضرورة وجائزاً، ومعنى قولهم زيدت أي: جيء بها توكيداً للكلام دون إحداث معنى[5]، ومنهم من يرى بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى[6].

هل زيادة الحروف قياس؟

زيادة الحروف أو حذفها ليس بالقياس؛ وذلك لأنّ الحرف إنما يدخل الكلام لضرب من الاختصار، فلو حذفته؛ لكنت مختصراً أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به، فأنت حين تقول: ما قام زيد، قد أغنت (ما) عن قولك: أنفي وهو اختصار، فلو حذفت الحرف مرة أخرى لكان اختصار الاختصار...

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٤٠٩/١

(٢) ينظر: التفسير الكبير للرازي: ١٣٥/٢

(٣) ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء ٧٤

(٤) ينظر: المثل السائر لابن الأثير ٣٥٨/١

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١٣٣/١

(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٧٢/٣

كما أن زيادة الحرف خارج عن القياس أيضاً؛ لأنّ الحرف إنما جيء به اختصاراً وإيجازاً، والقول بزيادته يؤدي إلى نقض ذلك وأخذاً له بالعكس والقلب.[1]

ومع أنّ هذا هو الأصل إلا أنه قد سُمع زيادة الحروف وحذفها عن العرب، ولذلك اندفع بعض اللغويين والمفسرين إلى بذل الجهد لدرء وصمة الزيادة، ومحاولة إيجاد معنى لكل حرف من الحروف في كلام الله عز وجل.

مصطلحات مرادفة للزيادة:

هناك ألفاظ أخرى تأتي مرادفة للزيادة عند جمع من النحويين والمفسرين، فالزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين،[2] إضافة إلى بعض المصطلحات التي وردت عند بعض العلماء: كاللغو،[3] والمقحم،[4] والتوكيد،[5] والإلقاء،[6] والنزع،[7] والسقوط،[8] والاستغناء.[9]

(١) ينظر: الخصائص ٢٧٣/٢ – ٢٨٥
(٢) ينظر: شرح المفصل ١٢٨/٨، والبرهان في علوم القرآن ٧٢/٣
(٣) ينظر: الكتاب ٣٠٥/٢ ، ٢٢١/٤
(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٧٠/٣
(٥) ينظر: المصدر السابق ٧٠/٣
(٦) ينظر: مجاز القرآن ١١/١، وتأويل مشكل القرآن ٢٤٨
(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٢/١
(٨) ينظر: المصدر السابق ١٣٨/٣ ، ١٤٧
(٩) ينظر: المصدر السابق ٢٢٦/١

وورد عند النيسابوري من المصطلحات: الزيادة،[1] والصلة،[2] والصلة،[2] والإقحام،[3] والتوكيد.[4]

آراء النيسابوري في الزيادة ومناقشتها:

أفاض النيسابوري في حديثه عن الزيادة، ورأيتُ أنه في أثناء كلامه التنظيري يرى وجوب تنزيه القرآن عن أي لفظ خالٍ من معنى، وأنّه يجب حمل الحروف على معنى من المعاني الصحيحة، وإنكاره مجئ الحروف زائدة في كتاب الله عز وجل.

وقد أكّد على هذا الرأي في أكثر من موضع.[5]

١- "تنبت بالدهن"

وقف على قوله تعالى: ﴿ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾[6] فقال: " قيل: إنّ الباء زائدة. وتكثُر زيادتها في كلامهم، مثلُ قول الهذلي:

ألاَ يا فَتى ما نَازَلَ القَومُ واحِداً
بِنَعْمَانَ لم يُخْلَقْ ضَعِيفاً مُنَتَّرا
أخو الحَرْبِ إنْ عَضَّت به الحربُ عَضَّها
وإنْ شَمَّرت عن ساقِها الحَرْبُ شَمَّرا[1]

---

(١) ينظر: باهر البرهان ١/٨٠، ١٤٧
(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٤٣٥، ٤٨٩
(٣) ينظر: المصدر السابق ٢/١٢١٧
(٤) ينظر: المصدر السابق ٢/١١٧٨، ١٢٥١
(٥) ينظر: المصدر السابق ١/٤٩
(٦) سورة المؤمنون: ٢٠

أي: عضَتْهُ الحرب...

وعندنا لا يُحكم لشيء بكونه زيادة وله معنىً مًّا، وللباء هاهُنا معاني صحيحة:

أحدها: أنَّ تقديره: تُنبِت ما تُنْبت والدهنُ فيها، كقول ثعلبة بن حِزْزٍ:

ومُسْتَنَّــةٍ كاسْــتِنَانِ الخَــرُو

فِ قَــد قَطَــعَ الحَبْــلَ بالمِــرْوَدِ

دَفُــوعِ الأصَابِعِ ضَرْحَ الشّمو

سِ نَجْــلاءَ مُــؤْيِــســةِ العُــوَّدِ[2]

والمعنى: أنَّه قطعه والمرودُ فيه.

والثاني: أن إنباتها الدهن بعد إنبات الثمر الذي يخرُج الدهن منه، فلمًّا كان الفعل في المعنى تعلّقَ بمفعولين يكونان في حال بعد حال، وهما: الثمر والدهن، احتاج إلى تقويته بالباء.

والثالث: أنَّ أَنْبت جاء لازماً مثل نَبت، فيُعدَّى بحرف الصّفة.

قال زهير:

رَأَيــتُ ذَوِي الحَاجَاتِ حَوْلَ بُيوتِهِم

---

(١) البيتان لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٥٦/٢، واللسان (مادة: نبت)

(٢) ورد بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٣٤/١، ورصف المباني ٢٢٣، والجنى الداني ٢٢٣

قَطِيناً لَهُم حتّى إذا أنْبــتَ البَقْلُ[1] [2]

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو " تُنْبِتُ " بضـم التـاء، وقـرأ البـاقون بفتحها،[3] واختُلِف في تخريج (الباء) على قولين:

القول الأول: أن الـباء زائدة للتوكيد، وقد نَصَّ غيـر واحـد مـن علماء العربية على زيادتها في هذا الموضع، كالأخفش[4]، وابن قتيبةِ[5]، وابن مالك[6]، وأبي حيان[7] ، وابن هشـام[8] ، وقد زيـدت (البـاء) تأكيداً في غير ما آية من كتاب الله عز وجل كقوله تعالى: ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ[9]،وﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ[10]، وﭽ □ □ □ □ﭼ[11]،

وﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ. [12][13]

---

(1) البيت في ديوانه ٦٢، وينظر: معاني الفراء ٢/٢٣٣، والمحتسب ٢/٨٩

(2) باهر البرهان ٢/٩٧٥-٩٧٧

(3) ينظر: علل القراءات ٢/٤٣٢، وحجة القراءات ٤٨٤

(4) معاني القرآن ٢/٦٩٤

(5) تأويل مشكل القرآن ٢٤٨

(6) شرح التسهيل ٣/١٥٤

(7) ارتشاف الضرب ٤/١٧٠١

(8) مغني اللبيب ١٣٩

(9) سورة البقرة: ١٩٥

(10) سورة مريم: ٢٥

(11) سورة الحج: ١٥

(12) سورة الحج: ٢٥

(13) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٥٤، والارتشاف ٤/١٧٠١

وسُمِعَ زيادتها في كلام العــرب كثيــراً، فإضــافةً إلــى مــا ذكــره النيسابوري، قول الشاعر:

أَلَــمْ يَأْتِيــكَ والأَنْبَــاءُ تَنْمِــي

بِمَــا لاقَــت لَبُونُ بني زِيادِ[1]

أي: ما لاقت.

وقول امرئ القيس:

ألاَ هَلْ أتَــاها والحــوادثُ جَمَّــةٌ

بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بنِ تَمْلِكَ بَيْقَرا[2]

أي: هل أتاها أن امرأ القيس.

القول الآخر: أنّ (الباء) في هذه الآية أصلية، تدلُّ على معنــى مــن المعاني، ويمكن تخريج معانيها على الآتي:

أحدها: أن (الباء) ها هنا في معنى الحال، أي تُنْبِتُ وفيها دهــن أو ومعها دهن، كما تقول: جاءني زيد بالسيف، أي: ومعه سيفه[3]، وفي هذا هذا يقول ابن جني: "تَنْبُتُ بالدهن" ذهب كثير من الناس إلى أن الباء فيه زائدة، وأنّ تقديره تنبت الدهن.. وهذا عند حُذّاق أصحابنا على غير وجه

---

(١) البيت لقيس بن زهير في التصريح للأزهري ٢٨٦/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء للفراء ١٦١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/٣

(٢) ديوانه ٣٩٢، وينظر: الخصائص ٣٣٥/١، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٠/٤، والحجة للفارسي ٢٩١/٥، وسر الصــناعة ١٣٤/١، والمحتسب ٨٨/٢، ورصف المباني ٢٢٨

الزيادة، وإنّما تأويله عندهم- والله أعلم- تُنْبتُ ما تُنْبِتُه والدهن فيها، كما تقول : خرج زيد بثيابه، أي: وثيابه عليه، وركب الأمير بسيفه، أي: وسيفه معه، وكما أنشد الأصمعي:

ومُسْتَنَّـةٍ كاسْتِنَانِ الخـرُو

فِ قد قَطَـع الحَبْـل بالمِـرْوَدِ

أي: قطع الحبل ومرووده فيه". [١]

الثاني: أنّ مجئ (الباء) هنا إنّما هو للتقوية، فإنّ الشجرة تُنْبتُ – أولاً – الثمر، ومن ثَمّ فإنّ الدهن يَخرُج من الثمر، لذا فإن الفعل في المعنى تعلّق بمفعولين ثمراً أولاً، ودهناً ثانياً، فاحتيج إلى تقويته بالباء.

الثالث: أن فعلت وأفعلت يأتيان بمعنى واحد، فأنبت بمعنى نبت، وعليه قول زهير:

رأيتُ ذَوي الحاجاتِ حَوْلَ بيوتهم

قَطيناً لهم حتّى إذا أَنْبت البقـلُ

قال ابن جني: "وذهبوا في قول زهير: حتى إذا أَنْبتَ البقل إلى أنّه في معنى نَبَت، وأنها لغة فعلت وأفعلت، وقد يجوز أن يكون على هذا أي: محذوف المفعول، أي: حتى إذا أنبت البقل ثمره".[١]

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٣٤

في حين أن الأصمعي يُنكر (أنبت) ويرى أن قصيدة زهير التي فيها هذا البيت مُتَّهَمَة[2] ، إلا أنَّ الفارسي يرى أن الشيء إذا جاء مجيئاً كان للقياس فيه مَسْلَكٌ، فروته الرواة لم يكن بعد ذلك موضع مطعن.[3]

ويترجَّح هنا أن مجئ الباء على معنى الحال، هو الأوجه والأسلم، إذ لا يترتب عليه إفسادٌ للمعنى، وحَمْلُ الحرف على معنى صحيح أولى من حَمْلِه على معنى الزيادة. وقد نَصَّ ابن جني على أن الزيادة ضعيفة هنا فقال: "فأمَّا من ذهب إلى زيادة (الباء) أي تُنْبِتُ الدهن فَمَضْعوفَ المذهب، وزائد حرفاً لا حاجة به إلى اعتقاد زيادته مع ما ذكرناه من صحة القول عليه".[4]

٢- "وإما تخافن"

وعند قوله تعالى: چ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ چ[5] قال: "أي: إن خفت. ونحن نُنكر "ما" أو غيرها تجئ زائدة في القرآن، فالمعنى هاهنا: نقل الفعل من الماضي إلى المستقبل مع ما حدث من حسن اللفظ بالغنة التي يحدثها اجتماع "إن" مع "الميم"".[6]

---

(١) المحتسب ٢/٨٩
(٢) ينظر: الحجة للفارسي ٥/٢٩١
(٣) المصدر السابق ٥/٢٩١
(٤) المحتسب ٢/٨٩
(٥) سورة الأنفال ٥٨
(٦) باهر البرهان ١/٥٧٢

فهو يَنصُّ هنا على منع زيادة (ما) أو غيرها من الحروف، في حين أن معظم النحويين والمفسرين على زيادة (ما)[١]، وقاعدتهم الشهيرة: إنه حيث اجتمعت (ما) و(إن)، فإن تقدمت (ما) على (إن)، فـ (مـا) نافيـة و(إن) زائدة، وإن تقدمت (إن) على (ما)- كما في هذه الآية – فـ (إن) شرطية و(ما) زائدة.[٢]

وأبان لنا النيسابوري أن العلة في أصالة الحرف هنا حسن اللفظ بالغنة التي يحدثها اجتماع (إن) مع (ما)، حيث أحدث اجتماعهما نغماً وجرساً، ولو كانت الميم زائدة دخولها كخروجها وحذفتها لانكسر الجرس القرآني، وأصبح الصوت خالياً من النغم المشتمل فيه غير منضبط، فَفَرِّقْ بين أن تقول: وإن خفت من قوم، وقوله تعالى: چ گ ں ں ڻچ، ففي الأولى انكسر البناء الصوتي مع ما قبلها وما بعدها من الآية الكريمة، ولعل هذه إشارة مهمة أجدها لدى أحد المفسرين في القرن السادس يشير إلى مراعاة النغم والجرس في القرآن، ويبني عليهما حُكْماً نحوياً، وقد تكرّر ذلك عنده في قوله تعالى: چ ے ے ۓ ۓ چ[٣]

فقال: "أي: في الذي ما مكناكم، فيكون (إن) بمنزلة (ما) في الجحد، فيكون في (إن) إصلاح اللفظ من وجهين:

أحدهما: سقوط تكرير (ما).

---

(١) ينظر: مجاز القرآن ٢٤٩/١، وتفسير الطبري ٢٤٦/١، والأزهية في علم الحـروف ٧٩، ورصف المباني ٣٨٢

(٢) ينظر: رصف المباني ٣٨٢، ومغني اللبيب ٤١٣

(٣) سورة الأحقاف: ٢٦

والثاني: الحجاز بين الميمين في (ما) و(مكناكم)؛ لأن الألف حاجز غير حصين، هذا مع ما أحدثت من الغُنّة التي يزداد بها اللفظ حسن ترنمٍ يربي على حروف المد واللين". [1]

٣- "فبما نقضهم"

وفي قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ [2] نصّ أيضاً على منع زيادة (ما) فقال: "(ما) ليست بزائدة؛ لأنّا ننزّه القرآن عنها، ولكن كان فبشيء أو أمر عذبناهم أو لعنّاهم، ثم فسّر ذلك بما هو بدل عنه من نقضهم الميثاق وكفرهم وغير ذلك"[3] .

وهذه الآية وقف عليها إمام النحاة وأكد أن (ما) فيها زائدة للتوكيد، وعلى ذلك جمع غفير من النحويين والمفسرين.[4]

يقول سيبويه عن (ما): "وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرم، وقال الله عز وجل: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ وهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجئ من العمل، وهي توكيد للكلام". [5]

---

(١) باهر البرهان ٣/١٣١٦-١٤١٧

(٢) سورة النساء: ١٥٥

(٣) باهر البرهان ١/٣٩٥

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٤٤، ومجاز القرآن ١/١٤٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٥٧، ومعاني القرآن للزجاج ٢/١٢٧، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٣، والأزهية في علم الحروف ٧٨، ورصف المباني ٢٢٠

(٥) الكتاب ٤/٢٢١

والنيسابوري يرى أنّ (ما) اسم نكرة، و(نقضهم) بدل منها؛ لأنّ الزيادة يجب تنزيه القرآن عنها، وأن يُخرّج الحرف على معنى من المعاني الصحيحة، وهذا النهج سبقه فيه أبو الحسن بن كيسان حين يقول: "وأنا أختار أن أجعل لــ (ما) موضعاً في كل ما أقدر عليه. نحو قول الله عز وجل: ﴿ ﴾[1] ، وكذا: ﴿ ﴾ ، وكذا" ﴿ ﴾ ، [2] (ما) في موضع خفض في هذا كله، ومـا بعـدها تابـع لهـا، وكــذا: ﴿ ﴾[3] (ما) في موضع نصب، وبعوضة تابعة لها" [4].

وردّ الأنباري هذا القول فقال: "(ما) زائدة للتوكيد، وزعم بعضهم: أنها اسم نكرة، و(نقضهم) بدل منه، وليس بشيء؛ لأن إدخال (ما) وإخراجها واحد، ولو كانت اسماً؛ لوجب أن يزيد في الكلام معنى لم يكن فيه قبل دخولها، وإذا كان دخولها كخروجها فالأولى أن تكون حرفاً زائداً على ما ذهب إليه الأكثرون".[5]

٤- "فبما رحمة من الله"

وفي مسائل أخرى كُثر يُخرّجها النيسابوري على أصالة الحروف دون أن يشير إلى رأيه، ولكن تُفهم من خلال تفسيرها وسياقها التي

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٩

(٢) سورة القصص: ٢٨

(٣) سورة البقرة: ٢٦

(٤) ينظر: إعراب القرآن ٢٤٨/٣، ومشكل إعراب القرآن ٥٠٨

(٥) البيان ٢٣٥/١-٢٣٦

أوردها فيه، فعند قوله تعالى: ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭼ[1] قال: "أي: فبأي رحمة من الله، تعظيماً للنعمة عليه فيما أعانه من اللين لهم في ذلك المقام..".[2]

فهو حمل (ما) على معنى الاستفهام خلافاً لإجماع النحويين أنّها زائدة، قال الزجاج: ""ما" بإجماع النحويين هنا صلة"[3]، ورجّح الرازي – أيضاً– حملها على الاستفهام،[4] وتعقَّبَهُ أبو حيان فقال: "وليست (ما) في هذا المكان مما يتوهمه أحد مهملاً، فلا يُحتاج في ذلك إلى تأويلها بأن تكون استفهاماً للتعجب، ثم إنّ تقدير ذلك فبأي رحمة، دليل على أنه جعل (ما) مضافة للرحمة، وما ذهب إليه خطأ من وجهين:

أحدهما: أنه لا تضاف (ما) الاستفهامية، ولا أسماء الاستفهام غير "أي" بلا خلاف، و "كم" على مذهب أبي إسحاق.

والثاني: أنه إذا لم تصح الإضافة فيكون إعرابه بدلاً، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام فلابد من إعادة همزة الاستفهام في البدل، وهذا الرجل لحظ المعنى ولم يلتفت إلى ما تقرر في علم النحو من أحكام الألفاظ، وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يحسنه والتسور عليه، قول الزجاج في (ما) هذه أنها صلة، فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين".[5]

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٩

(٢) باهر البرهان ٣٣٢/١

(٣) معاني القرآن ٤٨٢/١

(٤) ينظر: التفسير الكبير ٦٢/٩، ٦٣

(٥) البحر المحيط ١٠٤/٣

ومن خلال أقوال النيسابوري السابقة وتوجيهاته، يتضح لنا رأيه بعدم جواز زيادة الحرف في القرآن الكريم، ولذا يجب تنزيه كلام الله سبحانه وتعالى عنه، وأنّه يسير على منهج واحد في أولويّة حمل الحروف على أصالتها، ولاشك أنّنا إذا سرنا على هذا النهج سنتأول تأويلات بعيدة، ونُحمّل الحروف ما لا تحتمل، ولذا فإن هذا الكلام التنظيري الذي أورده وكرره النيسابوري، لم يستطع السير عليه دوماً، أو إطالة النفس فيه وتطبيقه على جميع الآيات، فقد خالف ما قرره سابقاً من وجوب تنزيه الزيادة في القرآن الكريم في غير ما آية، وأثبت الزيادة في القرآن، إنْ في الحروف أو الأسماء.

٥- "بمثل ما آمنتم به"

قال في قوله تعالى: ﴿ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ﴾[١] "قيل: إن الباء زائدة، أي: مثل إيمانكم. وقيل: بل المثل زائد، أي: فإن آمنوا بما آمنتم. هكذا كُتب في مصحف ابن مسعود، وابن عباس؛ ولأنّه ليس لله مثل، والمراد: الإيمان به عز وجل، إلاّ أن العرب تأتي بـ "مثل" في نحو هذا توكيداً، يقول الرجل: مثلي لا يفعل هذا، أي: أنا لا أفعله".[٢]

فهنا أثبت الزيادة في الأسماء، علماً بأن حق الزيادة أن تكون في الحروف والأفعال، وأما الأسماء فنصّ أكثر النحويين أنها لا تزاد.[٣]

---

(١) سورة البقرة: ١٣٧

(٢) باهر البرهان ١٤٧/١

(٣) ينظر: سر الصناعة ٣٠١/١، ومغني اللبيب ٣٩٧، والبرهان للزركشي ٧٤/٣، وهمع الهوامع ٣٠١/١

كما نجد النيسابوري في سورة مَّا يُثبت الزيادة، والسورة التي بعدها يمنعها، بل في السورة الواحدة ترد عنده المسألة برأيين متناقضين، ويمكن لنا أن نصنِّف هذا في باب تطور الرأي لو كان أحد القولين في كتاب، والآخر في كتاب آخر، أما أن تكون جميعاً في مُصَنَّف واحد فتكون من المناقضة لأقواله، تأمّل معي هذه الأمثلة:

٦- "لئلا يعلم" ، "لما جميع"

چ ۋ ې ې ۑ چ[1] ".. وقيل معناه: لأن يعلم، قال الراجز:

وَلاَ أَلُومُ البيضَ ألاّ تَسْخَرَا

وقد رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرَا" [2] [3]

فـ (لا) عنده زائدة؛ لأنّه أسقطها من المعنى، قال سيبويه: "وأمّا (لا) فتكون كـ (ما) في التوكيد واللغو، قال الله عز وجل: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ أي: لأن يعلم".[4]

---

(١) سور الحديد: ٢٩

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ٩٦، وينظر: مجاز القرآن ٢٦/١، والخصائص ٢٨٣/٢

(٣) باهر البرهان ١٤٧٨/٣

(٤) الكتاب ٢٢٢/٤

وهذا هو التوجيه الصحيح كما في قوله تعالى: ﭽ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ[1] قال النيسابوري: "(لما) بالتخفيف على أنّ (ما) صلة مؤكدة، و(إنْ) مخففة من المثقلة أي: إنْ كلاً لجميع لدينا محضرون"[2].

ونصّ سيبويه على زيادتها هنا فقال: "إنما هي: لجميع، و(ما) لغو".[3]

٧- "وناديناه أن يا إبراهيم"

وعند قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ[4] قال: "وجواب "فلما أسلما"، "ناديناه" فيكون الواو مقحمة كما قال:

حتى إذا قَمِلَت بُطُونُكُمُ ورأيتُمُ أبناءكُمْ شَبُّوا

وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنا إنّ اللئيمَ لَعَاجِزٌ خِبُّ[5]

أي: قلبتم".[6]

ولو أنّ النيسابوري سار على منهجه الأول بعدم جواز إيراد الأحرف زائدة، لسلك في توجيه الواو هنا المسلك الصحيح، وهو رأي البصريين الذين يمنعون الزيادة في هذا الموضع، ويجعلون الواو عاطفة، وجواب (فلما أسلما) محذوف تقديره: كان ما كان، أو عرفنا صبره

---

(١) سورة يس: ٣٢

(٢) باهر البرهان ١١٧٨/٢

(٣) الكتاب ١٣٩/٢

(٤) سورة الصافات ١٠٣-١٠٤

(٥) البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ١٩، وينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٧/١، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٤

(٦) باهر البرهان ١٢١٧/٢

وانقياده، وناديناه أن يا إبراهيم، لكنّه سار على مذهب الكوفيين المرجوح، الذين تزاد الواو عندهم في جواب (لما)، و(حتى)، و(إذا)، ويجعلونها في كل ما ترد صلة.[1]

من جميع هذه الأمثلة يُثبت النيسابوري الزيادة في القرآن الكريم، بل يرى ورودها كثيراً في القرآن الكريم، فحين وقف على قوله تعالى: ﭽﭼ ﭾ ﭿ ﮀ ﭼ[2] قال: "... فاحتيج إلى فاصل بينهما، ففصل بـ (ما) التي تدخل كثيراً في الكلام زيادة"[3].

وهو الذي سبق أن قال: "ونحن ننكر (ما) أو غيرها تجئ زائدة في القرآن"[4].

رأي وترجيح:

وكان الأولى بالنيسابوري – رحمه الله– أن يُخرِّج كل حرف على الأصالة إذا استقام له المعنى من غير ما تكلف، وإذا لم يتيسر له ذلك، فلا يضيره أن يكون الحرف زائداً، كما قال ابن الأثير: "فائدة وضع الألفاظ أن تكون أدلة على المعاني، فإذا وردت لفظة من الألفاظ في كلام مشهود له بالفصاحة والبلاغة، فالأولى أن تُحمل تلك اللفظة على معنى،

---

(١) ينظر: المقتضب ٧٨/٢، وتفسير الطبري ٨٠/٢٣، وسر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢، ومشكل إعراب القرآن ٥٧٠، والانصاف ٤٥٦/٢، والجنى الداني ١٦٥

(٢) سورة هود: ١١١

(٣) باهر البرهان ٦٨٦/٢

(٤) المصدر السابق ٥٧٢/١

فإن لم يوجد معنى بعد التنقيب، والتنقير، والبحث الطويل، قيل: هذه زائدة، دخولها في الكلام كخروجها منه"[١].

وحين يكون الحرف زائداً ليس المراد منه أنه لم يفد شيئاً ألبتة، ولكن معناه التوكيد، وقد نصّ غير واحد من العلماء على ذلك، يقول ابن جني: "ومعنى قولي زيدت أنّها إنّما جئ بها توكيداً للكلام".[٢]

وسبق أن ذكر سيبويه عن (ما) أنها تأتي لغواً للتوكيد، والتوكيد معنى صحيح، يقول ابن يعيش: "وقد أنكر بعضهم وقوع الأحرف زوائد لغير معنى؛ لأنّه إذ ذلك يكون كالعَبَث، والتنزيل منزه عن مثل ذلك، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يُحصى... وإن كان الثاني فليس كما ظنّوه؛ لأنّ قولنا زائد ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى ألبتة، بل زِيدَ لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح "[٣].

ويقول ابن تيمية: "ولا يُنكر فيه – القرآن – لفظاً زائداً إلا لمعنى زائد، وإن كان في ضمن ذلك التوكيد".[٤]

والزيادة في القرآن إنما هي على عادة العرب، ومن أساليبهم، ومثال ذلك: مثال العارف بوزن الشعر طبعاً، فإذا تغيّر البيت بزيادة أو نقص أنكره، وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن، فكذلك زيادة

---

(١) المثل السائر ١٥٢/٢

(٢) سر صناعة الإعراب ١٣٣/١

(٣) شرح المفصل ١٢٨/٨-١٢٩

(٤) مجموع الفتاوى ٥٣٧/١٦

الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانه.(١)

وليس المراد بالزيادة اللغو الضائع، كما نصّ على ذلك البيضاوي في حديثه عن زيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿ما بعوضة﴾ حين قال: " ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان، بل (ما) لم توضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تُذكر مع غيرها فتَفِيدَ له وثاقاً وقوة، وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه "(٢).

والزيادة تماماً كما التكرار في القرآن الكريم، فإنّه لا مجال لإنكاره وتنزيه كلام الله سبحانه وتعالى عنه، وأنه لغو زائد، فهو من سنن العرب ومذاهبهم، وقد أقرّه النيسابوري حين وقف على قوله تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﭼ (٣) حيث كُرّرت هذه الآية إحدى وثلاثين مرة، فقال: "تكرار هذه الكلمة في عدة مواضع من السورة على عادة العرب، كما قالت الأخيلية:

ونعِمَ الفَتى ياتَوبَ كُنتَ إذا التَقَتْ

صُدورُ الأعالي واستَشَالَ الأسَافِلُ

ونِعْمَ الفَتَى يا توبَ جَاراً وصَاحِباً

ونِعْمَ الفَتى يا تــوبَ حينَ تُطاوِلُ

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٧٤/٣

(٢) تفسير البيضاوي ٤٩/١

(٣)سورة الرحمن: ١٣

ونِعْمَ الفَتَى يا توبَ كُنْتَ لِخَائِفٍ

أتَاكَ لِكَيْ يُحْمَى ونِعْـم المُحَامِلُ" (١) (٢)

لذا من الضروري أن تُثبت الزيادة في بعضٍ من الآيات القرآنية، ثم تُدرس أسرارها، وما تعنيه زيادة الحرف من تأكيد، أو حفاظٍ على عـدم انكسار الجرس القرآني مع ما قبله أو بعـده، أو لأن المعنـى يقتضـيه وجوباً، ولله دَرُّ أبي العباس إذ أبان لنا الفرق في زيادة الحروف وحذفها وما تقتضيه من معان، "ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس فقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً. فقال له أبو العباس: فـي أي موضـع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبدالله قـائم، ثـم يقولـون: إن عبدالله قائم، ثم يقولون: إن عبدالله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبدالله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبدالله قائم، جوابٌ عـن سـؤال سـائل، وقولهم: إن عبدالله لقائم جواب عن إنكار منكرٍ قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني، قال: فما أحار المتفلسف جواباً"(٣).

أيضاً من الأمور التي ينبغي التنبه لها في مسألة إنكار مجئ الحرف الزائد في كتاب الله عز وجل، اختلاف القراءات القرآنية، فحـين نُنكـر مثلاً مجئ (ما)، أو (الباء)، أو (اللام)، زائدة في القرآن الكريم، فكيـف نُخرِّج القراءات الأخرى التي أتت بإسقاط هذه الحروف؟ كما في قولـه

---

(١) الأبيات لليلي الأخيلية ترثي توبة بن الحمير وهي في ديوانها ٩٣، ٩٤، وينظـر: أمـالي المرتضى ١/١٢٤

(٢) باهر البرهان ٤/١٤٢٨

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز للجرجاني ٣١٥

تعالى: "مثلاً بعوضـــة"،[1] و "أي الأجلـين مـا قضـيت"[2]، و"تخـرج الدهن"[3]، و"لأن يعلم"[4]، فلكل قراءة من هذه القراءات سرٌ من الأسرار يجب أن نبحث في خفاياه، كما فعل الزمخشري في قولـه تعـالى: "أي الأجلين ما قضيت" قال: "فإن قلت: ما الفرق بين موقعي (ما) المزيدة في القراءتين؟ قلت: وقعت في المستفيضة مؤكدة لإبهـام (أي) زائـدة فـي شياعها، وفي الشاذة تأكيداً للقضاء، كأنه قال: أي الأجلين صمَّمْت ُ على قضائه وجردت عزيمتي له".[5]

---

(١) قراءة عبدالله بن مسعود، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٣

(٢) قراءة عبدالله بن مسعود، ينظر: الكشاف ٣/٤٠٦، والبحر المحيط ٧/١١٠

(٣) قراءة عبدالله بن مسعود، ينظر: البحر المحيط ٦/٣٧١

(٤) قراءة عبدالله بن مسعود، ينظر: مختصر الشواذ لابن خالويـه ١٥٣، والبحـر المحـيط ٨/٢٢٨

(٥) الكشاف ٣/٤٠٦

الفصل الثاني

التراكيب النحوية

وفيه مسائل:

١- الضمير في (إياك).

٢- إضمار (كاد).

٣- فتح همزة (إنّ).

٤- إعمال (إنْ) المخففة.

٥- إعمال (إنّ) المشددة المكسورة.

٦- المصدر الملازم للنصب.

٧- الاستثناء بين الاتصال والانقطاع.

٨- مجيء التمييز معرفة.

٩- إضافة جمع المذكر السالم إلى ياء المتكلم.

١٠- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

١١- القول في أصل (اللهم).

١٢- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

١٣- علة منع (مثنى) و (ثلاث) من الصرف.

١٤- صرف ما لا ينصرف.

١٥- مجيء الماضي لما يُستقبل من الزمان.

الضمير في " إياك "

عند قوله تعالى: ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ﴾[1] قال النيسابوري: "والصحيح في "إيّاك" مذهب الأخفش أنه اسم موضوع مضمر مُعَرّف غير مضاف، والكاف فيه حرف خطاب ولا موضع له من الإعراب، بمنزلة الكاف في ذلك، ولهذا لم يكن مشتقاً؛ لأن الأسماء المضمرة لا اشتقاق في شيء منها إلا ما حكي عن الزجاج أنه كان يشتقه من الآية، أي: العلامة، وأن "إياك نعبد" حقيقتك نعبد.

فقيل له: كيف يكون الاسم المضمر مشتقاً؟

فقال: هو مظهر خُصّ به المضمر".[2]

اختلف علماء العربية في ضمير النصب "إياك" أهو مُضمر أم ظاهر؟ على أقوال:

الأول: وهو قول جمهور النحويين: أنه اسم مضمر.[3]

الثاني: وهو قول الزجاج،[4] أنه اسم ظاهر غير مضمر، وردّه ابن جني ووصفه بالفساد.[5]

---

(1) سورة الفاتحة: ٥

(2) باهر البرهان ١/٨

(3) ينظر: سر الصناعة ١/٣١٣، والإنصاف ٢/٦٩٥، وشرح المفصل ٣/٩٨، والارتشاف ٢/٩٣٠، والمقاصد الشافية ١/٢٨٦

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨

(5) ينظر: سر الصناعة ١/٣١٦

الثالث: وهو رأي ابن درستويه أن"إيا" بين الظاهر والمضمر،[1] ولا يخفى ما فيه من تكلف.

وجمهور النحويين بعد اتفاقهم على أنه اسم مضمر، اختلفوا فيه على أقوال:

الأول: أن (إياك) بكماله هو الضمير، وهو رأي بعض الكوفيين،[2] ورُدَّ بأنه لا يُعرف اسم مضمر يتغير آخره فتقول فيه: "إياه" و "إياها" و"إياكم" غير هذا.[3]

الثاني: ويُنسب إلى الفراء، وابن كيسان، وبعض الكوفيين أن "إيّا" عماد، والكاف ضمير منصوب[4]، وأُجيب عنه بأنه لو كان الأمر كما زعموا؛ لكان ذلك يؤدي إلى أن يُعْمَد الشيء بما هو أكثر منه، وأن يكون الأكثر عماداً للأقل وتبعاً له، وهذا لا نظير له في كلامهم[5].

الثالث: وهو رأي الخليل،[6] والمازني،[7] أن "إيا" اسمٌ مضمر، وأن وأن اللواحق ضمائر أُضيفت إليها "إيًا"، ورجّحه ابن مالك من ستة أوجه[8]، وردّه ابن جني بقوله: "أما قول الخليل: إن "إيا" اسم مضمر مضاف

---

(1) ينظر: همع الهوامع ٢٠٦/١، والمقاصد الشافية ٢٨٧/١

(2) ينظر: الإنصاف ٦٩٥/٢، والارتشاف ٩٣٠/٢، والجنى الداني ٥٣٧

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥

(4) ينظر: سر الصناعة ٣١٣/١، والإنصاف ٦٩٥/٢، والارتشاف ٩٣٠/٢

(5) ينظر: الإنصاف ٧٠١/٢

(6) ينظر: الكتاب ٢٧٩/١، وسر الصناعة ٣١٣/١

(7) ينظر: شرح المفصل ١٠٠/٣، وشرح التسهيل ١٤٥/١، والارتشاف ٩٣٠/٢، والهمع ٢٠٦/١

(8) ينظر: شرح التسهيل ١٤٥/١

فظاهر الفساد، وذلك أنّه إذا ثبت أنه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه؛ لأنّ الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلى الإضافة". [1]

الرابع: وهو مذهب جمهور البصريين، [2] وبه قال الأخفش، [3] والفارسي، [4] وابن جني، [5] أن الضمير "إيا"، والكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب.

والقول الأخير هو الراجح من بين الأقوال السابقة، وقد أيده الأنباري إذ يقول: " الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد؛ لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون "إيا" هي الضمير؛ لأنّ لها نظيراً في كلامهم، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير؛ ولهذا المعنى قلنا: إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجرّ بالإضافة ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا؛ لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها؛ لأن الإضافة تزاد للتعريف، والمضمر في أعلى مراتب التعريف؛ فلا يجوز إضافته إلى غيره؛ فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب". [6]
[6]

---

(1) سر الصناعة ٣١٤/١

(2) ينظر: الإنصاف ٦٩٥/٢

(3) ينظر: الإغفال ٧٧/١، وسر الصناعة ٣١٣/١، وشرح المفصل ٩٨/٣

(4) ينظر الإغفال ٧٧/١-٧٨

(5) ينظر: سر الصناعة ٣١٤/١

(6) الإنصاف ٦٩٦/٢

وقد ناقش ابن جني جميع الأقوال السابقة، إلى أن انتهى به المطاف إلى ترجيح هذا القول حيث قال:

"وتأمّلنا هذه الأقوال على اختلافها والاعتلال لكل قولٍ منها، فلم نجد فيها ما يصح مع الفحص والتنقير غير قول أبي الحسن الأخفش".[١]

وهو ما رجّحه وصحّحه النيسابوري – رحمه الله – معللاً ذلك بأنه ليس مشتقاً؛ إذ نشأ من خلاف النحويين في كون (إياك) اسماً ظاهراً أو مضمراً خلاف آخر، وهو هل الضمير (إياك) جامد أو مشتق؟ واختلفوا فيه على الآتي:

أولاً: أن "إيا" اسم مشتق، وبه قال أبو عبيدة،[٢] والزجاج،[٣] والسهيلي[٤]، ولم أعثر على ما نسبه النيسابوري إلى الزجاج بأنه مشتق من الآية في كتبه، ولعلّه في كتابه (الاشتقاق)، وهو أحد كتبه المفقودة، يقول محقق كتاب معاني القرآن وإعرابه:

"وللزجاج كتاب يسمى كتاب الاشتقاق لم أقف عليه ولا أظنه موجوداً".[٥]

إلا أني وقفت على نصٍّ لابن جني عن الزجاج يقول:

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٣١٤/١

(٢) ينظر: الارتشاف ٩٣١/٢، والجنى الداني ٥٣٨، والهمع ٢٠٦/١

(٣) ينظر: سر الصناعة ٦٥٦/٢

(٤) ينظر: نتائج الفكر ٢٠١

(٥) معاني القرآن وإعرابه – مقدمة المحقق ٣١/١

"وحكى لي حاكٍ عن أبي إسحاق أراه قال لي: سمعته يقول وقد سُئل عن معنى قوله عز وجل "إياك نعبد" ما تأويله؟ فقال: حقيقتك نعبد، قال: واشتقاقه من الآية وهي العلامة".[١]

ويظهر لي أن النيسابوري حين أورد قول الزجاج كان معتمداً على ما ذكره ابن جني، يؤكد ذلك تقارب قوليهما، وقول الزجاج مرجوح، يقول ابن جني: "وهذا القول من أبي إسحاق عندي غير مرضي".[٢]

ثانياً: أن "إيّا" ضمير غير مشتق ولا متصرف، حكاه غير واحد كابن جني،[٣] وأبي حيان،[٤] والسمين؛[٥] إذ الضمائر مبنية لا يدخلها الاشتقاق، يقول أبو حيان: "(إيّا) على اختلاف المذاهب ليست بمشتقٍ من شيء"،[٦] وقال السمين: "وقد أبعد بعض النحويين فجعل له اشتقاقاً... والتصريف والاشتقاق لا يدخلان في المتوغل في البناء".[٧]

وهذا القول اختاره النيسابوري، وهو الصحيح لما ذكرناه من أنها جامدة غير مبنية، والتصريف والاشتقاق لا يدخلان في المبنيات.

---

(١) سر الصناعة ٦٥٦/٢
(٢) المصدر السابق ٦٥٦/٢
(٣) ينظر: المصدر السابق ٦٥٦/٢
(٤) ينظر: الارتشاف ٩٣٠/٢
(٥) ينظر: الدر المصون ٥٥/١
(٦) الارتشاف ٩٣١/٢
(٧) الدر المصون ٥٥/١-٥٦

إضمار كاد

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: چ ڙ ڙ ک ک ک ک چ[1] فقال: "وقيل: معنى بلغت: كادت تبلغ إذ القلب لو زال عن موضعه لمات صاحبه.

وأفسد ابن الأنباري هذا التأويل، وقال: كاد لا يضمر ألبتة، ولو جاز إضماره لجاز "قام زيد" بمعنى: كاد يقوم، فيصير تأويل قام زيد: لم يقم زيد.

والتأويل صحيح غير فاسد؛ لأن إضمار"كاد" أكثر من أن يحصى، ولكنّه بحسب الموضع المحتمل ودلالة الكلام.

ألا ترى أنك تقول: أوردت عليه من الإرهاب ما مات عنده، أي: كاد يموت، ومنه قول جرير:

إنَّ العيونَ التي في طَرْفِهَا حَوَرٌ

قَتَلْنَنَــا ثُمَّ لا يُحْيِينَ قَتْلانَـــا

يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لا حَرَاكَ بِهِ

وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللهِ أَرْكَانَا[2]

أي: كدن يقتلننا ويصرعن".[3]

(١) سورة الأحزاب الآية ١٠

(٢) البيتان في ديوانه: ٧٥٣ وينظر: المقتضب ٢/١٧١، وأمالي المرتضى ١/٣٢٧

(٣) باهر البرهان ٢/١١٢٦-١١٢٧

وصف القرآن الكريم البلاء الذي أصاب المسلمين في غزوة الخندق بالآية السابقة، فقد أحاط كفار قريش ومن حالفهم من القبائل ويهود بني قريظة بالمسلمين من كل مكان، فأصاب المسلمين يؤمئذ زلزال شديد، وبلاء عظيم، وبلغ بهم الخوف مبلغه، حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم يكرِّر على أصحابه أكثر من مرة: "ألا رجل يأتينا بخبر القوم جعله الله معي يوم القيامة"،[1] فلا يجيبه أحد، والقصة بكمالها وتمامها في صحيح مسلم، ولكن ما يهمنا بيانه هنا هو معنى قوله تعالى: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ فهل الآية على حقيقتها من أن القلوب حين فزعت وخافت تحركت عن موضعها التي هي فيه، وتوجهت إلى الحناجر، وحين زال عنها الخوف رجعت إلى مكانها الأول؟

أقول: هو كذلك عند بعضٍ من العلماء، وأن الآية على حقيقتها، فقد حكى القرطبي ذلك إذ قال: "أي: زالت عن أماكنها من الصدور حتى بلغت الحناجر، وهي الحلاقيم، ولولا أن الحلوق ضاقت عنها لخرجت".[2]

وأشار إلى ذلك الفراء وغيره[3]، قال الفراء: "ذُكر أن الرجل منهم كانت رئته تنتفخ حتى ترفع قلبه إلى حنجرته من الفزع".[4]

وقد استغل الطاعنون في القرآن الكريم هذا القول، وفرحوا وطاروا به، فقد ذكر ابن قتيبة في تأويله إشكالات الطاعنين في كلام الله عز وجل، فحكى قولهم: "وقالوا في قوله تعالى: ﭽ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ كيف تبلغ

(١) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، حديث ٣٣٤٣

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٧/٩٢

(٣) ينظر: البرهان للزركشي ٣/٥٢

(٤) معاني القرآن ٢/٣٣٦

القلوب الحلوق؟ والقلب إن زال عن موضعه شيئاً مات صاحبه"،[1] ثم أجاب عليه في باب القول في المجاز بأن الآية ليست كما توهموا، وإنما هي على إضمار كاد، أي: كادت من شدة الخوف تبلغ الحلوق.[2]

وبقول ابن قتيبة أخذ النيسابوري وسار عليه، وخرّج الآية على إضمار (كاد) ليصح المعنى، ولكي لا يكون هناك مدخل للطاعنين، وعلى ذلك قول العرب: أوردت عليه من الإرهاب ما مات عنده، وبيت جرير السابق، كلاهما بتقدير: (كاد)، ولذا نراه يعترض على ابن الأنباري الذي منع إضمار (كاد)، معللاً اعتراضه بكثرة إضماره في كلام العرب، وقد سبق أن أكّد ابن المرتضى هذا القول فقال:

"وجدت أبا بكر محمد بن القاسم الأنباري يطعن على جواب من أجاب في قوله تعالى: "وبلغت القلوب الحناجر" بأن معناه: كادت تبلغ الحناجر، ويقول: "كاد" لا تضمر، ولابد من أن يكون منطوقاً بها، ولو جاز إضمارها لجاز قام عبدالله، بمعنى كاد عبدالله يقوم، فيكون تأويل: قام عبدالله: لم يقم عبدالله؛ لأن معنى: كاد عبدالله يقوم: لم يقم.

وهذا الذي ذكره غير صحيح، ونظن أن الذي حمله على الطعن في هذا الوجه حكايته له عن ابن قتيبة؛ لأنّ من شأنه أن يرد كل ما يأتي به ابن قتيبة وإن تعسف في الطعن عليه.

والذي استبعده غير بعيد؛ لأن "كاد" تضمر في مواضع يقتضيها بعض الكلام وإن لم تكن في صريحه، ألا ترى أنهم يقولون: أوردت على فلان من العتاب والتوبيخ والتقريع ما مات عنده وخرجت نفسه، ولمّا

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٣١

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٧١ وينظر: تفسير غريب القرآن ٣٤٨

رأى فلان فلاناً لم يبق فيه روح، وما أشبه ذلك. ومعنى جميع ما ذكرناه المقاربة، ولابد من إضمار كاد فيه، وقال جرير:

إنّ العيونَ التي في طَرْفِهَا حَوَرٌ
قَتَلْنَنَــا ثُمَّ لا يُحْيِينَ قَتْلاَنَــا

وإنما المعنى أنهن كدن يقتلننا، وهذا أكثر في الشعر والكلام من أن نذكره". [1]

وفي رأيي أن هذا الاعتراض مرجوح، والصحيح ما قاله ابن الأنباري، فلا يُحتاج إلى حذف الفعل "كاد"، فإن الحذف خلاف الأصل، وإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأن الأصل عدم التغيير،[2] ويُجاب عن هذه الآية – وسواها – بأنها على المبالغة، والاستعارة، وكناية عن غاية الشدة والخوف[3]، وهو أسلوب من أساليب العرب اعتادوا على قوله، وبلغتهم نزل القرآن الكريم، وعليه فلا يُحتاج إلى مثل هذا التمحل، إذ يمكن أن يقال لهم: لم نقدر (كاد) ونجعلها مضمرة؟ لم لا نقدر (أوشكت)؟ فإن معناها معنى (كادت) وتدل على المقاربة، وبها يصح المعنى، وليس ثمة مدخل للطاعنين، فالصحيح كما أشرت أن هذا أسلوب من أساليب العرب، لا يُراد به حقيقة ما وُصف، وإنما المراد المبالغة في وصف الخوف الذي لحق بهم.

(١) أمالي المرتضى ١/٣٢٧

(٢) ينظر: البرهان الزركشي ٣/١٠٤

(٣) ينظر: الكشاف ٣/٥٤، والمحرر الوجيز ٤/٣٧٢، وتفسير الرازي ٢٥/١٩٨، وتفسير القرطبي ١٧/٩٢

فتح همزة "ـ "

عند قوله تعالى:ﭽ   ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ[1] قال النيسابوري: وَجْهُ فتح الهمزة بتقدير حذف اللام، وما يشعركم إيمانهم لأنّها إذا جاءت لا يؤمنون، أو (لا) صلة وفي الكلام حذف، أي: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون أولا يؤمنون". [2]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وخلف: "إنها" بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها، [3] ولا إشكال في قراءة الكسر فهي "واضحة استجودها الناس"؛ [4] لأنّ معناها استئناف وإخبار من الله عز وجل من أنّ الآيات إذا جاءت لهؤلاء الكفّار فإنهم لا يؤمنون بها، [5] ولذا لم يتطرق إليها النيسابوري، وإنّما وجّه قراءة الفتح؛ لإشكالها في المعنى، قال أبو شامة: "والقراءة الأخرى بالفتح يُوهم ظاهرها أنّه عذر للكفرة"، [6] وسبق أن أشار إلى ذلك الخليل – رحمه الله – يقول سيبويه:

"وسألته عن قوله عز وجل: "وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون" ما منعها أن تكون كقولك: ما يُدريك أنّه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضوع، إنّما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: "إنها إذا

---

(1) سورة الأنعام: ١٠٩

(2) باهر البرهان ٤٨٩/١

(3) ينظر: علل القراءات ١٩٧/١، والكشف ٤٤٤/١

(4) ينظر: الدر المصون ١٠١/٥

(5) ينظر: الإغفال ١٩٦/٢، وإبراز المعاني ١٣٧/٣، والدر المصون ١٠١/٥

(6) إبراز المعاني ١٣٨/٣

جاءت لا يؤمنون" ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون كـــان ذلك عذراً لهم". [1]

وبناء على هذا الإشكال فقد اختلف النحويون في توجيه قراءة النصب على عدة توجيهات، ودونك إياها:

التوجيه الأول: أن تكون "أنّ" بمعنى "لعلّ"، والتقدير: وما يشـــعركم إيمانهم لعلّ الآيات إذا جاءت لا يؤمنون، وأيّد هذا الوجه غير واحد مـــن النحويين [2] مستشهدين على ذلك بما ورد عن العرب شعراً ونثراً، كقول الشاعر:

قُلْتُ لِشَــيبانَ ادْنُ مِن لِقَائِهِ

أنّا نُغذّي الناسَ مِنْ شِيــوَائِهِ [3]

أي: لعلّنا نغذي.

وقول الآخر:

أَرِيني جَوَاداً ماتَ هُزْلاً لأنَّني

أَرَى مَا تَرِينَ أو بَخِيلاً مُخَلَّداً [4]

---

(1) الكتاب ٣/١٢٣

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٥٠، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٢٨٣، والأصول ١/٢٧١، والصاحبي ١٧٦، والبيان للأنباري ١/٢٨٢، وأمالي ابن الحاجب ٢/٥٧٢، والجنى للداني ٤١٨

(3) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٣٢، وينظر الكتاب ٣/١١٦، والإنصاف ٢/٥٩١

(4) لحاتم الطائي، ينظر: ديوانه ٤١، وبلا نسبة في الحجة لأبي علي ٣/٣٧٩، وسر الصناعة ١/٢٣٦

أي: لعلّني أرى ما ترين.

التوجيه الثاني: أن تكون "لا" زائدة، والتقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، وأجازه الفراء،[1] والفارسي،[2] والأنباري،[3] وغيرهم،[4] وخطأه الزجاج فقال: "والذي ذكر أن "لا" لغو غالط؛ لأنّ ما كان لغواً لا يكون غير لغو.

ومن قرأ (إنّها إذا جاءت) بكسر إنّ فالإجماع أن "لا" غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي ومرة الإيجاب".[5]

ولم يرتض أبو علي قول الزجاج فعلّق عليه بقوله:

"... ولا يجب إذا ثبت أنّه لغو في تأويل أن يكون في كل تأويل غير لغو... ولهذا القائل أن يقول: إنّ قولي بزيادة "لا" وحكمي بلغوها صواب إذا كانت القراءتان على هذا التأويل يتعاضدان ويتفقان فلا يختلفان؛ ألا ترى أنّك إذا حكمت بلغوها كان المعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون؛ أي: هم لا يؤمنون إذا جاءتهم، وهذا التأويل كقراءة من كسر فقال: "إنّها إذا جاءت لا يؤمنون".[6]

---

(1) ينظر: معاني القرآن ١/٣٥٠

(2) ينظر: الحجة ٣/٣٨٠

(3) ينظر: البيان ١/٢٨٣

(4) ينظر: كشف المشكلات للباقولي ١/٤٥٠، والتبيان للعكبري ١/٥٣١، والفريد ٢/٢١٢، وإبراز المعاني ٣/١٣٨

(5) معاني القرآن ٢/٢٨٣

(6) الإغفال ٢/٢٠٠

التوجيه الثالث: أنّ فتح الهمزة في "أنّها" على تقدير حذف لام العلة، والمعنى: إنما الآيات التي يقترحونها عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون.[1]

التوجيه الرابع: أنّ "ما" في "وما يشعركم" نافية وليست استفهامية، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى لفظ الجلالة،[2] وردّه أبو علي بقوله: "فهذا التأويل غير سائغ؛ لأنّ المعنى على خلافه. ألا ترى أنّ الله عز وجل قد أعلمنا أنّه إذا جاءت الآية التي يقترحونها لم يؤمنوا مع مجيئها فقال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ[3] فلا مساغ لحمل (ما) على نفي الإعلام لنا، وقد أعلمنا بما تلونا أنّ الآية إذا جاءت لا يؤمنون".[4]

التوجيه الخامس: أنّ في الكلام حذفاً، والتقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، ولم يُذكر المحذوف للعلم به،[5] ورُدّ بأنّ لفظ الآية لا يعضده ولا يقتضيه.[6]

التوجيه السادس: أنّ "لا" ليست مزيدة وليس في الكلام حذف، والمعنى: وما يُدريكم انتفاء إيمانهم لا سبيل لكم إلى الشعور بها، قال أبو حيان: "ولا يحتاج الكلام إلى زيادة "لا" ولا إلى هذا الإضمار، ولا أن

---

(١) ينظر: إبراز المعاني ١٣٨/٣، والدر المصون ١٠٥/٥

(٢) ينظر: الكشف ٤٤٥/١، والدر المصون ١٠٦/٥

(٣) سورة الأنعام: ١١١

(٤) المسائل المشكلة ٢٦٨

(٥) ينظر: الدر المصون ١٠٥/٥-١٠٦

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٣٣٤/٢، والبحر المحيط ٢٠٤/٤

يكون (أن) بمعنى: (لعل)، وهذا كله خروج عن الظاهر وحمله على الظاهر أولى".[1]

وأرى أنّ هذا التأويل لا يُناسب سياق الآية الكريمة؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى قد أخبرنا أنهم لن يؤمنوا قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ فإذا أخبرنا بهذا فقد أعلمنا أنهم لا يؤمنون.[2]

والتوجيهات الأول والثاني والثالث صحيحة لا يترتّب على القول بهنّ إفسادٌ للمعنى، وإن كنت أميل إلى التوجيه الأول خروجاً من التقدير والقول بالزيادة، ولوجود شواهد تعضده وتُقوِّيه، فقد قرأ أُبيٌّ بن كعب: "وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"،[3] والقراءات يُفسِّر ويعضُد بعضها بعضاً، كما أنّ (يشعركم) و (يدريكم) بمعنى واحد، وكثيراً ما ترد "لعلّ" بعد فعل الدراية كقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ،[4] ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ.[5] [6]

---

(1) البحر المحيط ٢٠٤/٤

(2) ينظر: الإغفال ١٩٥/٢

(3) ينظر: تفسير الطبري ٣٠٨/٥، والبحر المحيط ٢٠٤/٤، والدر المصون ١٠٣/٥

(4) سورة عبس: ٣

(5) سورة الشورى: ١٧

(6) ينظر: الحجة للفارسي ٣٨٠/٣، وإبراز المعاني ١٣٨/٣، والبحر المحيط ٢٠٤/٤،ومغني اللبيب ٣٣١ ،

عند تفسير قوله تعالى: ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﭼ[1] قال النيسابوري:

"(لمّا) بالتشديد بمعنى (إلاّ) كقوله: ﭽ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭼ[2]

ألا ترى أنه في القسم كذلك تقول: نشدتك الله لمّا فعلت، أي: إلا فعلت، يُبيِّن ذلك أنّ (لم) و (لا) كلتاهما للنفي، فضمَّت إلى إحداهما (ما) وإلى الأخرى (إنْ) وهما أيضاً للنفي، فتقاربتا وتعاقبتا.

والفراء يقول: إنه لممّا ليوفينهم، فحذفت إحدى الميمات لكثرتها.

والزجاج يقول: إنها من لممتُ الشيء إذا جمعته، إلا أنها لم تُصرَف نحو تترى وشتى، كأنه: وإنّ كلاً جميعاً ليوفينهم.

والسراج يقول: (لمّا) فيه معنى الظرف، وقد دخل الكلام اختصار كأنه: وإنّ كلاً لمّا بعثوا ليوفينهم ربك أعمالهم.

ومن إشكال هذا الموضع ما حُكي عن الكسائي – وحمده على ذلك أبو علي– أنه قال: ليس بتشديد (لمّا) علم، وإنما نقرأ كما أقرئنا.

وأما (لما) بالتخفيف فعلى أن (ما) بمعنى (من) كما في قوله: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﭼ[3] أي: وإنْ كلاً لَمَنْ ليوفينهم.

---

(1) سورة هود: ١١١

(2) سورة الطارق: ٤

(3) سورة النساء: ٣

وقيل: بل هو إن كلا لليوفينهم، واللام الأولى: لام التأكيد دخل على خبر (إنّ)، والثانية لام القسم، فاحتيج إلى فاصل بينهما، ففصل بـــ (ما) التي تدخل كثيراً في الكلام زيادة". [1]

قرئت هذه الآية على صور عديدة، وصلت إلى ثماني قراءات،[2] قرأ أبو عمرو والكسائي بتشديد (إن) وتخفيف (لما)، وقرأ نافع وابن كثير بتخفيفهما، وقرأ حفص عن عاصم وابن عامر وحمزة بالتشديد فيهما، وقرأ أبوبكر عن عاصم بتخفيف (إن) وتشديد (لما).[3]

وبهذه الصور المتعددة، أشكلت على النحويين إشكالاً كبيراً، فقد نص الفارسي على أن قراءة التخفيف في (إن) والتشديد في (لما) مشكلة، وكذلك من شددهما معاً،[4] وزعم النحاس أن القراءة بالتشديد فيهما لحن عند أكثر النحويين[5]، حتى قال الكسائي عنها: الله جل وعز أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهاً[6]، ووصف أبو شامة هذه الآية بأنها من أشكل الآيات[7]، وعنها قال السمين الحلبي: "هذه الآية الكريمة، مما تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً، وعسُر على أكثرهم تلخيصها قراءة وتخريجا".[8]

---

(١) باهر البرهان ٢/٦٨٣-٦٨٦

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٠٤

(٣) ينظر: الحجة لأبي علي ٤/٣٨١، والبحر المحيط ٥/٢٦٦، والدر المصون ٦/٣٩٧

(٤) ينظر: الحجة ٤/٣٨٧

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٢/٣٠٥

(٦) ينظر: إعراب القرآن ٢/٣٠٥، والبيان للأنباري ٢/٢٣، والبحر المحيط ٢/٢٦٧

(٧) ينظر: إبراز المعاني ٣/٢٤٦

(٨) الدر المصون ٦/٣٩٧

وكل قراءة فيها تحتاج إلى بيان ومناقشة، ولكن سنجمل الحديث عنها إجمالاً لا يخل بإيضاح الآية وبيانها فأقول –مستعيناً بالله-:

أولاً: قراءة نافع وابن كثير بالتخفيف فيهما.

اختلف النحويون في إعمال (إن) المخففة من الثقيلة على قولين:

الأول: وهو قول الكوفيين[١] أن (إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب فيما بعدها مستدلين بالسماع والقياس، فالسماع إجماع القراء السبعة على رفع كل[٢] في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ[٣] وقوله تعالى: ﭽ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ.[٤]

وأما القياس فقالوا: إنما قلنا لا تعمل لأنّ المشددة إنما عملت؛ لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنّها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها.[٥]

و(كلاً) عندهم منصوب بـ "ليوفينهم"، والتقدير وإن ليوفينهم كلاً، أو أن تكون (إن) نافية، و(لما) بمعنى (إلا)، والمعنى وإن كلاً إلا ليوفينهم.[٦]

---

(١) ينظر: الإنصاف ١٩٥/١

(٢) ينظر: حجة القراءات ٧٥٨، ٥٩٧

(٣) سورة الطارق ٤

(٤) سورة يس ٣٢

(٥) ينظر: الإنصاف ١٩٥/١

(٦) ينظر: المصدر السابق ١٩٦/١

الثاني: أجاز البصريون[1] إعمال (إن) المكسورة المخففة، مستدلين بقراءة نافع وابن كثير "وإنْ كلاً لما ليوفينهم"، وإعمالها لغة لبعض العرب، نصّ على ذلك سيبويه حين قال: "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: "إن عمراً لمنطلق"، وأهل المدينة يقرؤون " وإنْ كلاً لما ليوفينهم ".[2]

وأجابوا عن أدلة الكوفيين، بأن قياسهم باطل، وذلك أن (إنّ) إذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، فأنت تقول في الكلام شِ الثوب، وما أشبه ذلك، ولا يبطل العمل فكذلك هاهنا.[3]

كما أن (كلاً) لا يجوز أن تُنصب بـــ "ليوفينهم"؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، ولا يجوز أيضاً أن يقال أن (إن) بمعنى (ما) و(لما) بمعنى (إلا)؛ لأن (إن) التي بمعنى (ما) لا يجيء معها اللام بمعنى (إلا)؛ لأنه لو جاز ذلك لأمكن أن يقال: ما قام القوم لما زيداً، وقام القوم لما زيداً، بمعنى: إلا زيداً وفي امتناع ذلك دليل على فساده.[4]

وقول البصريين هو الصحيح والأوجه وذلك لما يلي:

أولاً: لأن إعمال "إن" المخففة قد قُرئ به في السبعة، وذلك في قراءة نافع وابن كثير.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١٩٦/١

(٢) الكتاب ١٤٠/٢

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٠٨/١

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٩٦/١

ثانياً: لأن إعمال "إنْ" المخففة قد سمع عن العرب كما ذكره سيبويه سابقاً.

ثالثاً: لأن عليه أكثر النحويين كابــن الشــجري،[1] وابن مالك[2] والمرادي،[3] وابن هشام،[4] والأزهري،[5] قال السيوطي معلقاً على قول الكوفيين: "وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو: "وإن كلاً لما ليوفينهم"".[6]

ثانياً: قراءة أبي عمرو والكسائي، بتشديد (إن) وتخفيف (لما).

هذه القراءة ليس ثمة إشكال فيها؛ إذ إن الخلاف في القراءة السابقة منتف عنها؛ لأن (إن) مشددة، فهي عاملة عند البصريين والكوفيين على حد سواء، و(كلاً) اسمها منصوب.

ثالثاً: قراءة حفص عن عاصم، وابن عامر وحمزة، بالتشديد فيهما جميعاً.

وصف أكثر النحويين هذه القراءة بالمشكلة،[7] واختلفوا فيها وفق الآتي:

أولاً: القول في "إنّ"

---

(1) ينظر: الأمالي ٢/٥٦٣

(2) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٥

(3) ينظر: الجنى الداني ٢٠٨

(4) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٢٧

(5) ينظر: التصريح ٢/٨٠

(6) همع الهوامع ١/٤٥٣

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٥، ٣، والحجة لأبي علي ٤/٣٨٧، والبيان للأنباري ٢/٢٣، وأمالي ابن الحاجب ١/١٦٥

قال بعضهم: إنّ (إن) هي المخففة من الثقيلة، ولكنها ثقلت هنا، وهي نافية بمعنى (ما)، وضعفه أبو حيان[1]، وقال السمين: "هذا قول ساقط لا اعتبار به؛ لأنه لم يعهد تثقيل (إن) النافية، وأيضاً كلاً بعدها منصوب، والنافية لا تنصب"،[2] والصحيح أنها (إن) المشددة على حالها و(كلاً) منصوب بها.

ثانياً: القول في "لمّا"

واختلف فيها على وجوه:

الأول: أن (لمّا) مصدر (لمّ)، من قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘﭼ[3]، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف، وضعفه ابن الحاجب؛[4] لأن استعمال (لمّا) في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، ورأى الأنباري أن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يكون في ضرورة الشعر.[5]

الثاني: أن يكون أصل (لما)، (لَمنْ ما) ثم أدغم النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فحذفت الميم الأولى لاستثقال اجتماع الأمثال، فبقي لمّا، وهذا وارد عن العرب، كقول أبي حية:

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٦٧/٥

(٢) الدر المصون ٤١٠/٦

(٣) سورة الفجر: ١٩

(٤) ينظر: أماليه ١٦٦/١

(٥) ينظر: البيان ٢٣/٢

وإنّا لَمِمَّا نَضرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً

على رَأسِه تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ [(١)]

وهو رأي الفراء، يقول: "وأما من شدد (لما) فإنه أراد: لمن ما ليوفينهم، فلما اجتمعت ثلاث ميمات، حذف واحدة، فبقيت اثنتان، فأدغمت في صاحبتها"[(٢)].

واستبعده ابن الحاجب؛ لأن ذلك لم يثبت في كلام ولا شعر، فكيف يحمل عليه كتاب الله[(٣)]؟ وقد اجتمع في قوله تعالى: ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆﭼ[(٤)]، ثماني ميمات، ولم يحذف منها شيء،[(٥)] وقال الزجاج: "وهذا القول ليس بشيء؛ لأن (من) لا يجوز حذفها؛ لأنها اسم على حرفين".[(٦)]

الثالث: أن أصل (لمّا)، (لما) بالتخفيف، ثم شددت، كقول رؤبة:

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًّا

مِثْلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا [(٧)]

يريد: القصب، لكنه ضعَّف الباء، وهو مروي عن المازني.[(٨)]

---

(١) البيت لأبي حية النميري في الكتاب ١٥٦/٣، والأزهية ٩١، وخزانة الأدب ٢١٥/١٠

(٢) معاني القرآن ٢٩/٢

(٣) ينظر: أماليه ١٦٦/١

(٤) سورة هود ٤٨

(٥) ينظر: الدر المصون ٤٠٢/٦

(٦) معاني القرآن ٨١/٣

(٧) الرجز في ديوانه ١٦٩ وورد بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٤٧٧/٢، وخزانة الأدب ١٣٨/٦

(٨) ينظر: معاني القرآن الزجاج ٨١/٣، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ والدر المصون ٤٠٥/٦

وضعّفه الزجاج بقوله: "وهذا القول ليس بشيء أيضاً؛ لأن الحروف نحو رب وما أشبهها تخفف، ولسنا نثقل ما كان على حرفين فهذا منتقض".[١]

الرابع: أن (لما) زائدة، وردّه أبو حيان،[٢] وقال السمين: "وهذا وجه وجه لا اعتبار به، فإنه مبني على وجه ضعيف أيضاً، وهو أن (إلا) تأتي زائدة".[٣]

الخامس: أن (لمّا) فعلى من اللم، ومنع الصرف لأجل ألف التأنيث، ومثله: تترى وشتى بالتنوين وعدمه، وهو مأخوذ من قولك: لممته، أي: جمعته، واستبعده ابن الحاجب إذ لا يُعرف (لما) فُعلى بهذا المعنى، ولا بغيره، ثم يلزم هؤلاء أن يميلوا لمن أمال، وهو خلاف الإجماع، ولن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم.[٤]

سادساً: أن (لما) هنا هي الجازمة للفعل المضارع، حُذِف مجزومها لدلالة المعنى عليه كما حذف في قولهم: خرجت ولمّا، وسافرت ولمّا، والتقدير: وإن كلاً لمّا يهملوا، أو لمّا يتركوا، وهو الصحيح والأسلم؛ إذ لا تخلو الأوجه السابقة من ضعف وتكلف، قال عنه أبو شامة: "وهو وجه

(١) معاني القرآن ٨١/٣

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٦٧/٥

(٣) ينظر: الدر المصون ٤٠٧/٦

(٤) ينظر: أماليه ١٦٦/١

مليح ومعنى صحيح"[1]، ورجّحه ابن الحاجب[2]، وصحّحه أبو حيان إذ قال:

"وكنت اعتقدت أني سبقت إلى هذا التخريج السائغ العاري من التكلف، وذكرت ذلك لبعض من يقرأ عليّ فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو ابن الحاجب، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه، ثم رأيت نقل هذا التخريج عنه".[3]

رابعاً: قراءة أبوبكر عن عاصم بتخفيف (إن) وتثقيل (لمّا).

وهذه القراءة الخلاف فيها كالخلاف فيما سبق من حيث جواز إعمال (إن) وهي مخففة عند البصريين، وإهمالها عند الكوفيين، وأما (لمّا) فيقال فيها ما قيل في القراءة السابقة، فكل الأوجه التي قيلت هناك تقال أيضاً هنا.

(١) إبراز المعاني ٢٥٤/٣

(٢) ينظر: أماليه ١٦٦/١

(٣) البحر المحيط ٢٦٧/٥

إعمال ( ) المشددة المكسورة

قال النيسابوري عند حديثه عن قوله تعالى: ﭽ ﭽ[1]: "قال أبو عمرو: إني لأستحي من الله أن أقرأ "إنّ هذان"، والقرآن أَنْزَلَهُ بأفصح اللغات، وكان يقرأ: (إنّ هذين).

وأما خط المصحف: فقد روى عيسى بن عمر أنّ عثمان قال: أرى فيه لحناً ستُقِيمُه العرب بألسنتها. [2]

وقرأ ابن كثير: "إنْ هذانِ"[3] بجزم النون، فيكون ارتفاع (هـذان) على وجهين:

أحدهما: أنها خفيفة من الثقيلة، فضعفت في نفسها فلم تعمل فيما بعدها، فارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، ودخل اللامُ الخبَرَ للفرق بينها وبين "إنْ" التي هي نافية بمعنى "ما".

والثاني: أنها بمعنى "ما"، واللام في خبرها بمعنى "إلاّ"، أي: ما هذان إلاّ ساحران، كقوله: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﭼ[4] أي: إلاّ فاسقين، وقوله: ﭽ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭼ.[5]

وأما القراءةُ المعروفة، فيقال: إنها جاءت على لغة كنانة، وبلحرث بن كعب، وخثعم، وزبُيد، ومراد، وبني عذرة، وجماعة من قبائل اليمن،

---

(1) سورة طه: ٦٣

(2) ذكر ابن تيمية أن هذا لا يصح أن ينقل، وأنه من الكذب على عثمان رضي الله عنه. ينظر: مجموع الفتاوى ١٥/٢٥٢-٢٥٤

(3) هكذا ضبطته المحققة، والصحيح أن قراءة ابن كثير بتخفيف النون الأولى وتشديد الثانية (إنْ هذانّ) ينظر: الحجة للفارسي ٥/٢٢٩، للنشر ٢/٣٢١.

(4) سورة الأعراف: ١٠٢

(5) سورة الشعراء: ١٨٦

فإنَّ في لغاتها أن التثنية في الأحوال كلها بالألف، ولا يختلف إعرابها وأنشد:

إنَّ أبَاها وأبَا أبَاهـا

قد بلَغَا في المجْدِ غايتَاها[1]

ويقال أيضاً: "إنَّ" بمعنى ["نعم" وقيل: هو على حذف الهاء، بمعنى "إنَّه"][2] كما قال عبدالله بن قيس:

بَكَرَتْ عَليَّ عواذِلِي

يلْحَيْنَنِي وألُومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شَيبٌ قد عَلاَ

كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقُلتُ: إنَّهْ[3]

إلاَّ أنَّ التعسُّفَ في القولين ظاهر؛ لأنَّ لام التوكيد يختص بخبر (إنَّ).

(1) الرجز لرؤبة في ديوانه: ١٦٨ وبلا نسبة في: سر الصناعة ٧٠٥/٢، وخزانة الأدب ١٠٥/٤

(2) ذكرت المحققة أن ما بين المعكوفتين زيادة من كتاب النيسابوري الآخر إيجاز البيان ص١٢٠، أقول: إن النص الذي أدخلته المحققة لا يستقيم مع الشاهد الشعري، فالصحيح أن تزاد كلمة نعم فقط ليستقيم النص على هذه الطريقة: "إنّ بمعنى نعم كما قال عبدالله.. " ثم الوجه الآخر: وقيل هو على حذف الهاء بمعنى: إنه

(3) ديوانه ص٦٦، وينظر: سر الصناعة ٤٩٢/٢، وخزانة الأدب ٢١٣/١١

والأوجه ما قاله أبو علي – رحمه الله-: إنّ (هذان) ليس بتثنية (هذا)؛ لأنّ (هذا) من أسماء الإشارة فلا يكون أبداً إلا معرفة، والتثنية من خصائص النكرات كالجمع؛ لأنّ واحداً أعرفُ من اثنين، فلما لم يَصح تنكير"هذا" لم يصح تثنية"هذا" من لفظه، ألا ترى أن (أنت)، و(هو)، و(هي) لمّا كانت معارف، لم يُثَنَّ على لفظها، فلا يقال أنتان، وهُوَانِ، وهِيان.

وإذا مسَّت الحاجة إلى تَثْنِيَتِهَا يصاغ لها أسماء مبنية لا تختلف أبداً على صورة الأسماء المثناة، وهي: (أنتما) و(هما).

فكذلك صيغَ لـ "هذا" عند التثنية لفظ مخترع مبني لا يَعمَلُ فيها عامل، ألا ترى كيف فعلوا في "الذين" هكذا". [1]

اختلف القراء في هذه الآية[2] : فقرأ أبو عمر بن العلاء :"إنّ هذين" بتشديد نون (إنّ) ونصب (هذين) كما أشار النيسابوري، وهذه القراءة لا إشكال فيها حيث أتت ومقتضى القاعدة النحوية؛ إلا أنها تخالف رسم المصحف، ممّا حدا بالزجاج أن يرفضها يقول: "لا أجيزها؛ لأنّها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب، لم أجز مخالفته؛ لأنّ اتباعه سنة".[3]

في حين قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم (إنْ هذان) بتخفيف نون (إنّ)، إلا انّ ابن كثير يشدد نون (هذان)، وهذه القراءة أتت وفق قواعد النحاة وخُرِّجت على وجهين ذكرهما النيسابوري:

(1) باهر البرهان ٢/٩٠٨-٩١٢
(2) ينظر: الحجة للفارسي ٢٢٩/٥، وحجة القراءات ٤٥٤
(3) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٤/٣

الوجه الأول: أن (إنّ) إذا خُفِّفت فالأكثر إهمالها ويرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر وتلزمها والحالة هذه اللام الفارقة.

يقول سيبويه: "واعلم أنهم يقولون: إنْ زيدُ لذاهب، وإنْ عمرٌ لخيرٌ منك، لمَّا خفَّفها جعلها بمنزلة (لكنّ) حين خففها، وألزمها (اللام) لئلا تلتبس بـ (إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تَنْفي بها".[1]

وأكد ذلك المبرد إذ يقول عن (إنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة: "إذا رفعت ما بعدها لزِمك أن تُدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما)، وإذا دخلت اللام عُلِم أنها الموجبة لا النافية، وذلك قولك: إن زيد لمنطلق"[2].

الوجه الثاني: وهو مذهب الكوفيين[3] أن (إنْ) المخففة من الثقيلة إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلاّ)، فالمعنى: ما هذان إلا ساحران، ونظائر ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثير، قال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[4] أي: ما كان وعد ربنا إلا مفعولاً، وقوله تعالى:ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ[5] أي: ما كانوا إلا يقولون.

والمختار ما ذهب إليه البصريون؛ لأنّ ما زعمه الكوفيون من أن (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلاّ) لا حجة لهم فيه، يقول الأنباري: "فأما كون اللام بمعنى (إلاّ) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم،

---

(1) الكتاب ٢/١٣٩
(2) المقتضب ٢/٣٦٠
(3) ينظر: الإنصاف ٢/٦٤٠
(4) سورة الإسراء: ١٠٨
(5) سورة الصافات ٣٧

والمصير إلى ما له نظير في كلامهم، أولى من المصير إلى ما ليس لــه نظير"[1].

أما قراء الجمهور: (إنّ هذان لساحران) بتشديد نون (إن) وإثبــات الألف في اسم الإشارة، فقد خُرِّجت على أوجهٍ كثيرة ليس المجال سردها وإيراد كل الأقوال إنما يهمنا أن نشير إلى رأي وفكر النيســابوري مــن خلال ما ذكره من توجيهات:

التوجيه الأول: أن (إنّ) بمعنى: نعــم، و(هــذان) مبتــدأ، خبــره (لساحران)، وتأتي (إنّ) حرف جواب بمعنى: نعم، فقد حكــي ســيبويه مجئ (إنّ) بمعنى: أجل من غير إشارة للآية الكريمة فقال:

"وأما قول العرب في الجواب (إنّه) فهو بمنزلة "أجل"، وإذا وَصَلْتَ قلت: إنّ يافتى، وهي التي بمنزلة أجل، قال الشاعر:

بَــكَــرَ العواذل في الصبو

حِ يَلُمْنَــنِي وأَلُــومُهُنَّــهْ

وَيَقُــلْنَ شَــيْبٌ قَــد عَــلاَ

كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فقُــلتُ: إنَّه".[2]

ورُوِي عن عبدالله بن الزبير أن رجلاً سأله فلم يعطه شــيئاً، فقــال الرجل: "لعن الله ناقة حملتني إليك. فأجابه ابن الزبير: إنّ وراكبَهــا أي: نعم، ولعن الله راكبها"[3].

(1) الإنصاف ٦٤٢/٢
(2) الكتاب ١٥١/٣
(3) ينظر: المغني ٥٧

واختار هذا التخريج الزجاج،[1] وقال النحاس: "حكى الكسائي عن عاصم قال: العرب تأتي بـــ (إنّ) بمعنى: نعم".[2] واستدل أصحاب هذا القول بما ورد عن العرب شعراً ونثراً.

وهذا القول اعتُرض عليه من وجهين:

"أحدهما: أنّ مجيء (إنّ) بمعنى: نعم شاذ حتى قيل: إنه لم يثبت.

والثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأُجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتــدأ محــذوف، أي: لهمـــا ساحران، أو بأنها دخلت بعد (إنّ) هذه لشبهها بـــ (إنّ) المؤكدة لفظاً كما قال:

وَرَجِّ الفتى لِلْخَيْــرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ
على السِّنِّ خَيْراً لا يَزالُ يزيدُ [3]

فزاد "إنّ" بعد (ما) المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية. ويُضَعِّف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين".[4]

التوجيه الثاني: أن اسم (إنّ) ضمير محذوف، والمعنـــى: (إنــــه)، وجملة هذان لساحران في موضع رفع خبر (إنّ)، يقول الزجاج: "الهـــاء

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣

(٢) إعراب القرآن ٣/٤٤

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب ٤/٢٢٢، والخصائص ١/١١٠، والأزهية ٥٢

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٥٧

هاهنا مضمرة، والمعنى: إنّه هذان لساحران"،[1] والحذف هنا فيه ضعف؛ لأن الموضوع لِتَقْوِية الكلام فلا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب (أنّ) المفتوحة إذا خُفِّفَت، فاستسهلوه لوروده في كلام بُني على التخفيف فحذف تبعاً لحذف النون.[2]

وهذان التوجيهان لا يستقيمان – كما ذكر النيسابوري – وذلك لأن لام التوكيد إنما تختص بخبر (إنّ)، وأمّا ما ورد في الشعر من قول القائل:

خَـالي لأنْتَ وَمَنْ جَـرِيرٌ خَالُهُ

يَنَلِ العَلاءَ ويُكْرَمِ الأَخوالاَ[3]

وقول الآخر:

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُـوزٌ شَـهرَبَـهْ

تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[4]

من دخول لام التوكيد على الخبر غير المؤكد بإن، فيُجاب باختصاصه بالضرورة الشعرية، يقول ابن جني: "وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير (إن) فمن ضرورات الشعر، ولا يُقاس عليها".[5]

---

(1) معاني القرآن ٣/٣٦٢

(2) ينظر: مغني اللبيب ٥٧

(3) البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٢١/١، والتصريح ١/٤

(4) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٧٠، وفي التصريح ٥٥٣/١ وبلا نسبة في سر الصناعة ٣٧٨/١

(5) سر صناعة الإعراب ٣٧٨/١

التوجيه الثالث: أنها جاءت على لغة بعض العرب، وهم بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وبنو عذرة، وبنو العنبر، والهجيم، وجماعة من قبائل اليمن التي تلزم المثنى الألف في جميع أحواله رفعاً ونصباً وجراً، يقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وقد حكى هذه اللغة أبو الخطاب، وأبوزيد الأنصاري الذي قال: "سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً، يجعلون المثنى كالمقصور فيثبتون ألفاً في جميع أحواله ويقدرون إعرابه بالحركات، وأنشدوا قوله:

إنَّ أبَاها وأبَا أبَاها

قد بلغَا في المجْدِ غايتاها".[1]

واختار هذا التخريج معظم النحويين كالأخفش،[2] والنحاس،[3] وأبي علي الفارسي،[4] وأبي حيان،[5] والشواهد كثيرة على هذه اللغة كقول القائل:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْن أُذْنَاهُ ضَرْبَةً

دَعَتْهُ إِلىَ هَابِي التُّرابِ عَقِيمِ[6]

الأصل: أذنيه، ولكن أتت على لغة بلحارث بن كعب.

---

(1) النوادر ٥٨
(2) ينظر: معاني القرآن ٦٢٩/٢
(3) ينظر: إعراب القرآن ٤٦/٣
(4) ينظر: المسائل المنثورة ٧٣
(5) ينظر: البحر المحيط ٢٣٨/٦
(6) ورد بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ٥٠، والصاحبي ٢٩، وسر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢

وقول الآخر:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى
مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصمَّمَا [1]

وكان الأصل: لنابيه، ولكن الشاعر أتى به على لغة بلحارث بن كعب وغيرهم من القبائل.

التوجيه الرابع: وهو اختيار النيسابوري، ونسبه إلى أبي علي الفارسي وهو إجراء أسماء الإشارة في تثنيتها إجراء الاسم المفرد، فكما أن المفرد (هذا) يكون مبنياً ولا تظهر عليه علامات الإعراب، جُعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرع عليه، فـ (هذان) ليست بتثنية (هذا) وإنما هي أسماء مستأنفة للتثنية، وقد صرَّح بذلك ابن جني حين قال:

"ينبغي أن تعلم أن (هذان) و(هاتان)، و(اللذان) و(اللتان)، إنما هي أسماء مصوغة للتثنية مخترعة لها، وليست تثنية للواحد على حدِّ زيد وزيدان". [2]

وإلى هذا ذهب جمعٌ من النحاة يقول ابن الحاجب:

"وقرأ الباقون: "إنَّ هذان لساحران"، وهي مشكلة، وأظهرها أن يقال: إن (هذا) مبني؛ لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، وممَّا يقويها أن اختلاف الصيغ في

---

(1) البيت للمتلمس في ديوانه ٣٤ وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، وسر الصناعة ٢/٧٠٤
(2) سر صناعة الإعراب ٢/٤٦٦-٤٦٧

اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض؛ لأن العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة وهذا كذلك".[1]

وهذا التوجيه هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[2]، ورجّح ابن هشام القراءة بـ "هذان"؛ لأن الأصل في المبني ألا تختلف صيغه،[3] وقال: "وقد تفطن لذلك غير واحد من حذاق النحاة".[4]

وما أورده النيسابوري عن رأي أبي علي الفارسي في هذه الآية يحتاج إلى توضيح وبيان، فالفارسي اضطرب رأيه وتعدد في هذه المسألة، فهو قد قرر ما حكاه النيسابوري عنه من أن (هذان) ليس بتثنية (هذا)؛ لأنه معرفة، والتثنية من خصائص النكرات، وأن (هذان) لفظ مخترع مبني لا يعمل فيه عامل، وذلك في ثنايا حديثه عن التثنية، دونما إشارة إلى الآية الكريمة ﴿إن هذان لساحران﴾ يقول الفارسي:

"اعلم أن التثنية على ضربين: أحدهما أن يلحق الاسم فيها حرف التثنية ويكون في تقدير الانفصال، والآخر أن يصاغ الاسم على التثنية ولا يقدر فيها انفصال الواحد كما قدر في الوجه الأول، ولكن بني على التثنية كما بني نحو: "السماوة" و "العظاية" على التأنيث..

فالأول كقولك: "رجل" "ورجلان"، "وامرأة" "وامرأتان"، "وعصا" "وعصوان"، "ورحى" "ورحيان"، "ومعزى" "ومعزيان"، ونحو ذلك.

والثاني كقولهم: "مذروان"، "وعقلته بثنايين"، فهذان بنيا على التثنية كما بني نحو "الإداوة" على التأنيث..

(1) أمالي ابن الحاجب ١/١٥٧
(2) ينظر: مجموع الفتاوى ١٥/٢٤٩
(3) مغني اللبيب ٥٨
(4) شرح شذور الذهب ٥١

ومن هذا الباب تثنية الأسماء المبهمة، والأسماء المثناة فيها مصوغة في التثنية، وليست على حد "رجل" و "رجلان"، ولكن على حد "مذروان"، لأن التنكير لا يجوز أن يلحقها". [1]

وأشار إلى ذلك في موضع آخر يقول: "والذي يغلب عليّ في "هذان" أنه ليس بتثنية "ذا"؛ لأن المعنى الذي تعرف به لازم له، والتثنية توجب التنكير.

ألا ترى وجوب دخول لام التعريف في الاسم الذي كان يكون معرفة، وهذا في هذا نحوه لا يصح، ويقوي هذا أنهم لم يجمعوه على حد التثنية". [2]

لكنه حين وقف على الآية صرّح بأنها لغة بلحارث بن كعب جاء في المسائل المنثورة له:

"قال أبو زيد: هي لغة لبعض العرب وهم بنو الحرث، فنزلت هذه الآية بلغتهم.

ووجه القياس في ذلك: أنّ العرب قد تقلب الياء إذا انفتح ما قبلها، فمن ذلك قولهم: (حاحيت) و(عاعيت)، وكان حدُّها أن تكون بمنزلة: (قَوْقَيْتُ) و (ضَوْضَيْتُ)، فلما انقلبت عند جميع العرب ألفاً دلّك على تجويز ما قالت.

(1) شرح الأبيات المشكلة في الإعراب ١٣٥-١٤٠
(2) المسائل البصريات ٢/٨٥٢-٨٥٣

وفي بعض لغات العرب يقولون: (علاك) يريدون: (عليك) فيثبتون الياء ألفاً، وإذا كان هذا مستمراً في اللغة جاز".[1]

بل إنه في موضع آخر رفض رأي القائلين بأنها مبنية وأن "هذان" مستأنفة للتثنية يقول: "ومن زعم أنّ (هذان) في الآية الألف التي فيه الألف التي كانت في هذا، ليس إلا الألف التي جلبته التثنية، فإن الأمر لو كان على ما زعم لم تتقلب هذه الألف في تثنيته، كما أن الألف التي في هذا لا تتقلب على حال، وفي كون هذه الألف مرة ياء، ومرة ألفاً، دلالة على أنه كسائر التثنية، ولا فصل بين (هذا) وبين غيره من الأسماء المعربة، وذلك أن هذه الأسماء في الانفراد إنما بنيت لمشابهتها الحروف، فإذا ثنيت زال بالتثنية مشابهتها للحروف ، من حيث لم تثن الحروف فتصير كسائر الأسماء المعربة".[2]

وعليه يتضح أن النيسابوري قد أسقط وأنزل كلام الفارسي في التثنية على هذه الآية؛ وهو إسقاط واضح وصحيح لا إشكال فيه، ولكنه لم يطلع على قول الفارسي الآخر في هذه الآية، إذ لو اطلع عليه لما أثبت أن هذا رأي الفارسي، فقول أبي علي الآخر صريح من أنه يرى نزول هذه الآية على لغة بلحارث بن كعب.

ومن هنا يتبين لنا أن للفارسي رأيين في هذه المسألة، وقد عقد ابن جني باباً لطيفاً نفيساً في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين يقول: "وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مرسلاً، والآخر معللاً، فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل...

---

(1) ٧٣-٧٤

(2) الحجة ٥/٢٣١

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه، وهو أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلل أحد القولين، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه، فيجعل هو المراد الملتزم منهما، ويتأول الآخر إن أمكن..

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطَّرَح من رأيه.

فإن تعارض القولان مرسلين، غير مُبِان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به، بحث عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يُمَاز به عن صاحبه.

فإن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه، وجب إحسان الظن بذلك العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد، وأن الأضعف منهما هو الأول منهما الذي تركه إلى الثاني.

فإن تساوى القولان في القوة وجب أن يعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإن الدواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاً منهما..

وكان أبو علي – رحمه الله – يقول في هيهات: أنا أفتى بكونها اسما سمّى به الفعل، كصه ومه، وأفتى مرة أخرى بكونها ظرفاً، على قدر ما يحضرني في الحال".[1]

(1) الخصائص ١/٢٠٠-٢٠٦

وعليه فإن الرأي الآخر لأبي علي الفارسي – وهو نزول الآية على لغة بالحارث بن كعب – هو رأيه الصريح والأليق به، وذلك لأنه جاء في أثناء حديثه وتوجيهه للآية الكريمة، إضافة إلى أن أبا علي ناقش الرأي الأول، وردّ على أصحابه القائلين بأن (هذان) ليست بتثنية (هذا)، كما أن القول بأنها جاءت على لغة بلحارث بن كعب وغيرهم من القبائل، يُخرّج عليه جميع ما جاء، سواء أكان اسم إشارة أم خلافه، كقوله صلى الله عليه وسلم "لا وتران في ليلة"،[1] وما ورد نثراً عن العرب كقولهم: هذا خط يدا أخي بعينه، وقبضت منه درهمان،[2] وما مرّ معنا آنفاً من الشواهد الشعرية، فالأمثلة السابقة جميعاً ليست مبنية، وإنما هي قطعاً أتت على لغة بلحارث بن كعب حتى عند أصحاب الرأي الأخير، الذين يلزم على رأيهم تخريجان في هذه المسألة، أحدهما للأسماء المبنية، وآخر للمعربة، ولاشكّ أنّ حملها على تخريج واحد يطّرد عليه جميع ما جاء في هذا الباب هو الأقرب والأسلم.

(1) سنن الترمذي – كتاب الصلاة– باب ما جاء لا وتران في ليلة، حديث ٤٣٢
(2) ينظر: معاني القرآن ١٨٤/٢، والبيان للأنباري ١١٨/٢

من المصادر الملازمة للنصب " سبحان "

عند قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ[1] قال النيسابوري:

"أي: تنزيهاً لك أن يخفى عليك شيء، وهو نصب على المصـــدر، كقولك: تسبيحاً لك، وكذلك سائر المصادر العقيمة الغير متصرفة، مثل: معاذ الله، وعمرك الله، وقَعْدَك الله، وأشباهه". [2]

كما وقف عند قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ[3] فقال:

"لا يتصرف؛ لأنّه صار علماً لأحد معنيين:

إما التبرئة والتنزية؛ وإما التعجب.

الأول: براءة الله الذي "أسرى بعبده" من كل سوء.

والثاني: عجباً لمن أسرى بعبده، وقول الأعشى: [4]

أقولُ لمَّا جَاءَنِي فَخْــرُهُ

سُبْحانَ مِن عَلْقَمةَ الفَاخِرِ

البراءة، لا يُفسَّر بها في غيره، بل يفسر بالعجب منه ومن فخره".[1]

---

(١) سورة البقرة: ٣٢

(٢) باهر البرهان ٦٣/١

(٣) سورة الإسراء: ١

(٤) ديوانه ١٤٤، وينظر: الكتاب ٣٢٤/١، والخصائص ٤٣٥/٢

اختلف علماء العربية في إعراب "سبحان" على أقوال:

الأول: أنّ "سبحان" منصوب على النداء، والتقدير: يا سبحان الله، نُقل هذا عن الكسائي وأبي عبيد.[٢]

واستبعده أبو حيان؛ لأنّه لم يُنقل لنا شيء من ذلك، ولا يُحفظ دخول حرف النداء عليه.[٣]

الثاني: أنّه اسم مصدر، إذ الناصب له فعل من غير لفظه؛[٤] لأن "سبّح" "فَعّل"، و"فَعّل" إنما يجيء مصدره على التفعيل والفعال لا على "فُعلان"، ورجّحه الأنباري، واصفاً إياه بأنّه قول المحقّقين من أهل العلم.[٥]

الثالث: أنه مصدر منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وهو الصحيح إذ قد سُمع منه فعل ثلاثي، و(فَعّل) يأتي منه (فُعلان) كقولهم: كفّر عن يمينه كُفراناً وتكفيراً،[٦] وبالمصدرية قال جمهور النحويين، فقد

---

(١) باهر البرهان ٢/٨١٦-٨١٧

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٢/٤١٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٠٣، والدر المصون ١/٢٦٦

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/٢٩٧

(٤) ينظر: تفسير الطبري ١/٣١٧، والبيان للأنباري ١/٧٥، والدر المصون ١/٢٦٥

(٥) ينظر: البيان ١/٧٥

(٦) ينظر: المقتضب ٣/٢٠٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٢٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣١٤، والأصول لابن السراج ٢/٢٥٢، وشرح الرضي ١/٣٠٦، والبحر المحيط ١/٢٩٧، والدر المصون ١/٢٦٥

عقد سيبويه في كتابه بابا أسماه: "هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره"[1] قال فيه:

"وذلك قولك: سبحان الله، ومعاذ الله وريحانه، وعمرك الله إلا فعلت، وقعدك الله إلا فعلت، كأنّه حيث قال: سبحان الله قال: تسبيحاً، وحيث قال: وريحانه قال: واسترزاقاً؛ لأنّ معنى الريحان: الرزق، فنصب هذا على أُسَبِّح الله تسبيحاً، وأسترزق الله استرزاقاً، فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه، وخُزِل الفعل ههنا؛ لأنه بدل من اللفظ بقوله: أسبحك وأسترزقك".[2]

و(سبحان) علَم لمعنى البراءة والتنزيه، ويُمنع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كما في مثل: عثمان وحُمران[3]، إلا أنّه قد يأتي مصروفاً للضرورة الشعرية، كما في قول الشاعر:[4]

سُبحانَهُ ثُمَّ سُبْحاناً نَعوذُ به
وَقَبْلَنا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ

وقيل: إنما نوّن هنا؛ لأنّ الإضافة لم تُتوفيه.[5]

وأمّا معنى (سبحانه) فإنّه يكون في أحد أمرين:

---

(1) ٣٢٢/١

(2) المصدر السابق ٣٢٢/١

(3) ينظر: الخصائص ١٩٧/٢

(4) البيت لأمية بن أبي الصّلت في ديوانه ٣٧، والكتاب ٣٢٦/١، والمقتضب ٢١٧/٣

(5) ينظر: شرح التسهيل ١٨٥/٢، والهمع ٨٥/٢

الأول: وهو تنزيه الله عز وجل وبراءته من كل سوء ونقصان، وهو قول جماهير علماء العربية[1]، نَصَّ على ذلك المبرد حين قال:

" فأمّا قولهم: سبحان الله فتأويله: براءة الله من السوء"،[2] وقال أبو حيان: "ومعنى سبحان الله براءته من السوء". [3]

وهذا المعنى هو المشهور والغالب فيه.

الثاني: أن يكون مُراداً به التعجب، فإن التعجب له صيغتان قياسية مبوب لهما في كتب النحو، وهما: ما أفعله، وأفعل به، وله – أيضاً – ألفاظ كثيرة سَمَاعية لم تدلَّ عليه بالوضع، بل بالقرينة والسياق الذي ترد فيه، وقد وردت في كتاب الله وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم، وفي كلام العرب شعراً ونثراً، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ﴾[4]ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "سبحان الله إن المؤمن لا ينجس"،[5] ومن كلام العرب قولهم: لله دره فارساً وفي شعرهم قول الأعشى:

أقولُ لماَّ جاءَني فخـرُهُ

سبحانَ مِن علقمةَ الفاَخرِ

---

(1) ينظر: الكتاب ٣٢٤/١، ومشكل إعراب القرآن ٥٦، والبحر المحيط ٢٩٧/١، والدر المصون ٢٦٦/١

(2) المقتضب ٢١٧/٣

(3) الارتشاف ١٣٦٦/٣

(4) سورة البقرة: ٢٨

(5) صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس، حديث ٢٧٤

فإنّ (سبحان) هنا تأتي بمعنى البراءة كما حكى أبــو الخطـــاب[1]، وتأتي للتعجب، وهو الأولى والأقرب للصواب إذ السياق يدل عليه، فإن الأعشى يَعْجبُ من علقمة أن يُفاخر عامر بن الطفيل، فمن هــو علقمـــة حتى يُفاخر عامر؟ شتان ما بين الثرى والثريا؛ إذ إنّ القصيدة في هجاء علقمة ومدح ابن الطفيل.

وما حكاه النيسابوري عن سيبويه بأن (سبحان) في هذا البيت يُــراد به التعجب لم أجده في كتابه، وإنما حكى قول أبي الخطـــاب مـــن أنهـــا بمعنى البراءة والتنزيه، إلا أنه في موضع آخر حكى أن (ســبحان الله) صيغة من صيغ التعجب السماعية يقول:

"... ما رأيت كاليوم رجلاً، فكاليوم كقولك: في اليوم؛ لأن الكـــاف ليست باسم، وفيه معنى التعجب، كما قال: تـــالله رجـــلاً، وســـبحان الله رجلاً".[2]

ولعل النيسابوري – رحمه الله – أسقطها على هذه الآية الكريمة.

---

(1) ينظر: الكتاب ٣٢٤/١

(2) الكتاب ٢٩٣/٢

عند قوله تعالى: ﮋ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﮊ[1]قال النيسابوري:

"إلا أن يظلموكم في كتمانه، وقيل: إنه استثناء منقطع بمعنى: لكن، أي: لكن الذين ظلموا يضعون الشبهة موضع الحجة كقوله: ﮋ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐﮑ ﮊ[2] أي: لكنهم يتبعون الظن ولا يعلمون...

وقال أبو عبيدة: معناه: لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا، فتكون "إلاّ" بمعنى الواو، قال:

وكلُّ أخٍ مفارِقُــهُ أخــوه

لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفَرْقَدَانِ [3]

وقال قطرب: "معناه إلا على الذين ظلموا فحذف على". [4]

ذكر النيسابوري – رحمه الله – الخلاف المتعلق بالاستثناء وأداته، ويمكن تفصيل الأقوال في هذه الآية وفق الآتي:

القول الأول: أن الاستثناء متصل، وهو اختيار الطبري[5]، والزمخشري[1]، وابن عطية[2]، وأبي حيان[3]، ولكن يَرِدُ على هذا

---

(1) سورة البقرة: ١٥٠

(2) سورة النساء: ١٥٧

(3) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٦٧، وينظر: الكتاب ٢/٣٣٤، ومجاز القرآن ١/٣١

(4) باهر البرهان ١/١٥٤-١٥٥

(5) ينظر: تفسير الطبري ٢/٣٧

القول إشكال، وهو "أية حجة كانت لمشركي قريش على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في توجههم في صلاتهم إلى الكعبة؟ وهل يجوز أن يكون للمشركين على المؤمنين فيما أمرهم الله بـــه أو نهـــاهم عنـــه حجة؟".[٤]

وأجاب عن هذا الإشكال الطبري فقال: "إنّ معنى ذلك بخلاف مـــا توهمت وذهبت إليه، وإنما الحجة في هذا الموضع الخصومة والجــدال، ومعنى الكلام: لئلا يكون لأحد من الناس عليكم خصومة ودعوى باطل، غير مشركي قريش، فإن لهم عليكم دعوى باطلـــة، وخصـــومة بغيـــر حق".[٥]

القول الثاني: أنّ الاستثناء منقطع، و(إلاّ) بمعنى (لكن)، جوزه ابـــن فارس،[٦] وأكّده الأخفش،[٧] والرازي الذي قال: "هذا النوع من الكـــلام عادةٌ مشهورة للعرب"،[٨] وضَعَّفَه الطبري.[٩]

القول الثالث: أنّ (إلاّ) بمعنى الواو، وهو قـــول أبـــي عبيـــدة[١٠]، وجوزه الأخفش[١]، والمعنى: لئلا يكون عليكم حجة ولا الذين ظلمـــوا،

---

(١) ينظر: الكشاف ٣٤٦/١

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢٢٥/١

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦١٥/١

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٣٥/٢

(٥) المصدر السابق ٣٥/٢

(٦) ينظر: الصاحبي ١٨٧

(٧) ينظر: معاني القرآن ٣٤٣/١

(٨) التفسير الكبير ١٥٥/٤

(٩) ينظر: تفسير الطبري ٣٧/٢

(١٠)ينظر: مجاز القرآن ٦٠/١-٦١

يقول أبوعبيدة: "(إلاّ) هاهنا ليس بموضع استثناء، إنّما هو موضع واو الموالاة، ومجازها لئلا يكون للناس عليكم حجة وللذين ظلموا، وقال الأعشى:

إلاّ كَخَارِجَةَ المُكَلِّفِ نَفسَهُ

وابْنَيْ قَبيصَةَ أنْ أَغِيبَ وَيَشْهَدَا [٢]

ومعناه: وخارجة". [٣]

ومجيء (إلا) بمعنى (الواو) محطُّ خلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، فالكوفيون يُجيزون ذلك، والبصريون على خلافه ويؤولون جميع أدلة الكوفيين. [٤] قال أبو حيان: "وزعم أبو عبيدة معمر بن المثنى أنّ (إلاّ) في الآية بمعنى (الواو)....، وإثبات (إلاّ) بمعنى (الواو) لا يقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ فيما ادّعى فيه أن (إلا) بمعنى (الواو)، وكان أبو عبيدة يُضعَّف في النحو". [٥]

القول الرابع: أن "إلا" بمعنى: (بعد)، ومنه قوله تعالى: چۓ ﮎ ﮎ ﮏ ﯗ ﯗچ [٦] أي: بعد الموتة الأولى، وردّه أبو حيان إذ قال: "وأضعف من هذا زعم من زعم أن (إلاّ) بمعنى (بعد) أي: بعد الذين

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٤٣/١

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ٨٦، وبلا نسبة في المقتضب ٤١٨/٤، وسر الصناعة ٣٠٣/١

(٣) مجاز القرآن ٦١/١-٦٢

(٤) ينظر: المسألة رقم ٣٥ من الإنصاف ٢٦٦/١

(٥) البحر المحيط ٦١٦/١

(٦) سورة الدخان: ٥٦

ظلموا... ولولا أن بعض المفسرين ذكر هذين القـولين مـا ذكرتهمـا لضعفهما". [1]

يقصد بالقولين أن (إلاّ) تأتي بمعنى (الواو) و (بعد).

القول الخامس: ما نُسب إلى قطرب من أن (الذين) في موضع جر بدلاً من ضمير الخطاب في (عليكم)، وضعّفه أبو حيان فقـال: "وهـذا ضعيف؛ لأنّ فيه إيدال الظاهر من ضمير الخطاب بدل شيء من شيء، وهما لعينٍ واحدة، وذلك لا يجوز". [2]

والنيسابوري – رحمه الله – يرى أن الاستثناء في الآية متصل، دلّ على ذلك اقتصاره في التفسير عليه بقوله: "إلا أن يظلموكم في كتمانـه"، ويُجاب عن الشبهة التي قد ترد على هذا القول بما أورده الطبري آنفاً، أو بأنّ قولهم أُطلق عليه حجة لأنّهم ساقوه مساق الحجة [3]، أو يُراد بالحجة المجادلة بالباطل [4]، وأرى أنّ اختيار النيسابوري هو الصحيح والأوجه، والأوجه، وذلك لأنه متى ما أمكن حمل الاستثناء على الاتصال كان أولى وأحسن من حمله على غيره [5].

---

(١) البحر المحيط ٦١٦/١

(٢) المصدر السابق ٦١٥/١

(٢) المصدر السابق ٦١٥/١

(٣) ينظر: الكشاف ٣٤٧/١

(٤) ينظر: تفسير الرازي ١٣٩/٤

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦١٥/١

مجيء التمييز معرفة

قال النيسابوري عند قوله تعالى: ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮊ[1]:

"قال الفراء في انتصاب نفسه: أنها على التشبيه بالتمييز، كقوله تعالى: ﮋ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﮊ[2] وأنكر عليه الزجاج وقال: لا يحتمل التمييز التعريف، والإضافة عرَّفت النفس.

واعتُذر للفــراء: أن الانفصـــال مقــدر في هــذه الإضـــافـــة كما تقول: مررت برجل مثلك، أي: مثل لك...

وقال أبو عبيدة: (سفه نفسه): أوبقها وأهلكها...

وقال الزجاج: معناه سفه في نفسه، فلما حُذِفت (في) انتصب الاسم بنزع الخافض، كقوله تعالى: ﮋ ﯦ ﯧ ﯨ ﮊ[3] أي: لأولادكم ﮋ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮊ[4] أي: عليها.

وقال الشاعر:

نُغَالَي اللحمَ للأَضْيَافِ نيئاً

وَنَبْذُره إذا نَضِجَ القدورُ[5]

أي: باللحم.

---

(1) سورة البقرة: ١٣٠

(2) سورة النساء: ٤

(3) سورة البقرة ٢٣٣

(4) سورة البقرة ٢٣٥

(5) ورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٥٠، والمعاني الكبير لابن قتيبة ١/٣٨٦

وأصوب هذه الأقاويل وأمثلها، أنّ (سفه نفسه) بمعنى: جهلها؛ لأن الفعل إذا كان بمعنى آخر تتسع العرب فتوقع أحدهما موقع الآخر، كما قال الله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ [1] أي سخطتها؛ لأن البطر ساخط للنعمة يتعرض لزوالها، ألا ترى إلى إجراء المصدر على غير فعله إذا كان في معناه نحو قوله:

وإنْ شِئتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَاداً [2]

ومنه قوله تعالى: ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ[3]

قال النابغة:

إذاَ رَضِيَتْ عَلَيَّ بنُو قُشَيرٍ

لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَاهَا [4]

أي: إذا رضيت عنّي؛ لأنه إذا رضيت عنه أحبته، وأقبلت عليه".[5]

اختلف النحويون في حكم مجيء التمييز معرفة، ولهم رأيان شهيران في ذلك:

الأول: جواز مجيء التمييز معرفة، ويُنسب هذا الرأي للكوفيين،[1] وأكدّه الفراء إذ يقول:

---

(1) سورة القصص ٥٨

(2) عجز بيت وصدره: بما لم تشكروا المعروف عندي، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ٥١١، والخصائص ٣٠٩/٢، ورصف المباني ١٣٠

(3) سورة المزمل ٨

(4) لم أر من نسبه للنابغة سوى النيسابوري، والبيت للقحيف العقيلي كما في أدب الكاتب ٣٩٥، والأزهية ٢٧٧، والمقاصد النحوية ٤٥٤/٢

(٥) باهر البرهان ١٤٠/١-١٤١

"العرب توقــع سفه على (نفســه) وهي معرفــة، وكــذلك قولــه: ﭽ ﯘ ﯙﭼ وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مُفسّر، والمُفسّر في أكثر كلام العرب نكرة، كقولك: ضقت به ذرعاً، وقوله: ﭽ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ.[2]

واستدل الكوفيون على صحة قولهم بالآيات السابقة، وبقول الشاعر:

رَأَيْتُــكَ لَمَّــا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عَن عَمْرِو[3]

وقول الآخر:

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لم تَقِدْ

لَظَاهَا وَلَمْ تُستَعْمَلِ البيضُ والسُّمْرُ[4]

ففي البيت الأول: وقعت (النفس) تمييزاً وهي معرفة، وفي الثاني جاء (الرعب) تمييزاً وهو معرفة.

الثاني: عدم جواز مجيء التمييز معرفة، وهو مذهب البصريين، صرّح به المبرد[5]، وابن السراج[6]، وغيرهم[7]، وأوجبوا أن يكون

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٣، والمقاصد الشافية ٣/٥٢٦

(2) معاني القرآن ١/٧٩

(3) البيت لرشيد اليشكري في المقاصد النحوية ١/٣١٥، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ١/٤٧٩، وشرح ابن عقيل ١/١٧١

(4) ورد بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٣٨٦، وشرح عمدة الحافظ ١/٤٧٩، والمساعد ٢/٦٥

(5) ينظر: المقتضب ٣/٥٦

(6) الأصول ١/٢٢٣

(7) ينظر: المقرب لابن عصفور ١/١٦٣، والبسيط لابن الربيع ٢/١٠٨٣، والدر المصون ٢/١٢٢، والمقاصد الشافية ٣/٥٢٦

نكرة، لأنه يبيّن ما قبله كما الحال تماماً، فلما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة[1].

وأما ما استدل به الكوفيون من أدلة تُجوِّز مجيء التمييز معرفة، فلا تُسلَّم لهم، إذ خرَّجها البصريون على النحو التالي:

ففي قوله تعالى: ﴿ سفه نفسه ﴾ يمكن تخريجها وفق الآتي:

أولاً: أن يكون (نفسه) مفعولاً به؛ إذ إن سفه يتعدى بنفسه، واختاره أبو حيان.[2]

ثانياً: أن يكون (نفسه) منصوباً على إسقاط حرف الجر،[3] والتقدير: والتقدير: سفه في نفسه، قاله الأخفش،[4] ومكي، [5] وهو رأي الزجاج،[6] الزجاج،[6] كما أوضح النيسابوري، وردّه أبو حيان؛ إذ إن إسقاط حرف الجر لا ينقاس.[7]

ثالثاً: أن يكون (نفسه) مشبهاً بالمفعول به، فيُحمل الفعل اللازم على المتعدي،[8]وضعّفه ابن مالك؛ لأن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ في الأفعال مطرد في الصفات.[9]

---

(١) ينظر: أسرار العربية ١٩٩

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/٥٦٥

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٧، والدر المصون ٢/١٢١، والمساعد ٢/٦٦

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/٣٣٨

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٨٥

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/٢١٠

(٧) ينظر: البحر المحيط ١/٥٦٥

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٧

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٧، والمساعد ٢/٦٦

رابعاً: أن يكون مفعولاً به، وذلك بتضمين (سفه) معنى فعل متعد،[1] متعد،[1] قدّره الزجاج بجهل، قال: " والقول الجيد عندي في هذا أن (سفه) في موضع جهل"،[2] وقال أبو عبيدة: "أي: أهلك نفسه وأوبقها"،[3] وأوبقها"،[3] وردّه أبو حيان أيضاً بأن التضمين لا ينقاس[4].

وهذه التأويلات جميعاً تنطبق أيضاً على قوله تعالى: ﭽ ﯢ ﯣﭼ فهي إما على التشبيه بالمفعول، أو على تضمين بطرت معنى فعل متعد، أي:

وأما في "طبت النفس"، و"ملئت الرعب"، فيخرج على زيادة الألف واللام.[6]

والنيسابوري سار في تخريج هذه الآية على مذهب البصريين بـأن منع مجيء التمييز معرفة، ورأى أن يُضمّن الفعل (سفه) معنى جهـل، فينتصب ما بعده على المفعولية؛ لأن العرب قد تتسع فتوقع أحد الأفعـال موقع الآخر إذا كان بمعناه، معللاً رأيه بأن لذلك نظائر من كلام الله عز وجل، ومن أقوال العرب.

والذي يترجح عندي هو رأي البصريين، وذلك لكثرة الشواهد التي وردت عن العرب في مجيء التمييز نكرة، وقد لحظ هذا الفـراء نفسـه

---

(١) ينظر: البيان للأنباري ١/١٧١، وشرح التسهيل ٢/٣٨٧، والدر المصون ٢/١٢١

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٢١١

(٣) مجاز القرآن ١/٥٦

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/٥٦٥

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٧، والبحر المحيط ١/٣٩٤، والمساعد ٢/٦٦

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٦

فقال: "والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة"[1]، وكان الأولى به وبغيره ممن أجاز مجيء التمييز معرفة، أن يُخَرِّج بحسن الصنعة والتأويل بعض الشواهد التي وردت مخالفة لأكثرية كلام العرب دون الحاجة إلى كسر القاعدة النحوية بصحة مجيئه معرفة، لا سيما أن (سفه) يتعدى بنفسه، حكاه غير واحد، قال أبو حيان: "وأما نصبه على أن يكون مفعولاً به، ويكون الفعل يتعدى بنفسه، فهو الذي نختاره؛ لأن ثعلباً والمبرد حكيا أن سفه بكسر الفاء يتعدى كسفَّه بفتح الفاء وشدها"[2]، وهو الصحيح وقد نصّ أبو الخطاب على أن ذلك لغة.[3]

---

(1) معاني القرآن ١/٧٩

(2) البحر المحيط ١/٥٦٥

(3) ينظر: المصدر السابق ١/٥٦٥

إضافة جمع المذكر السالم إلى ياء المتكلم

قال النيسابوري في معرض حديثه عن قوله تعـالى: ﭽ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮﮯ ﭼ[1] :"وجميع النحاة لا يقبلون قراءة حمزة (بمصرخي) بكسر الياء، وهو لغة بني يربوع، ولها وجهان:

الأول: إشباع ياء الإضافة، فيصير بمصرخيٌّ، ثم حـذفت الزيـادة، وتُركت الحركة للدلالة عليها.

والثاني: أنّه لما حُذفت نون الجمع للإضافة، التقت ياء الجمع بيـاء الإضافة، وهما ساكنتان في الأصل، فحركت ياء الإضافة إلى الكسرة".[2]

وردت في الآية قراءتان: قرأ عامة القراء بالفتح، في حين قرأ حمزة بالكسر[3] (بمصرخيِّ)، وقد رفض كثير من النحاة هذه القراءة كما أشار النيسابوري.

يقول الفراء: "ولعلها من وهم القراء... فإنه قلَّ من سلم مـنهم مـن الوهم". [4]

وقال ابن قتيبة: "وقرأ الأعمش وما أنتم بمصرخيِّ – بكسر اليـاء – كأنّه ظنَّ أن (الباء) تخفض الحرف كله، واتّبعه على ذلك حمزة".[5]

(١) سورة إبراهيم: ٢٢
(٢) باهر البرهان ٢/٧٦٤
(٣) ينظر: علل القراءات ١/٢٨٨، وحجة القراءات ٣٧٧
(٤) معاني القرآن ٢/٧٥
(٥) تأويل مشكل القرآن ٦٢

وقال الزجاج: "ومن أجاز "بمصرخيِّ" بالكسر، لزمه أن يقول: هـذه عصايِّ أتوكأ عليها، وأجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر؛ لأن أصـل التقاء الساكنين الكسر، وأنشد:

قَـالَ لَهَا هلْ لكِ يا تَـافِيِّ

قَـالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بالمَرْضِيِّ". [1]

ثم علَّق على ذلك بقوله: "وهذا الشعر مما لا يُلتفت إليه، وعمل مثل هذا سهل، وليس قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يُحتج به فـي

هذا وقد وُجِّهت القراءة على أوجه ذكرها النحويون[3]، ويهمنـا مـا أشار إليه النيسابوري من أنَّ هذه اللغة لبعض العرب، وهم بنو يربـوع وفي تخريجها وجهان:

الوجه الأول: أن الأصل في مصرخيِّ ثلاث ياءات: ياء الجمع، وياء الإضافة، وياء زيدت للمد من إشباع ياء الإضافة، ثـم حـذفت اليـاء الزائدة، وبقيت الحركة (الكسرة) للدلالة عليها.

واختار هذا الوجه واقتصر عليه أبو علي الفارسي، يقول:

---

(1) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ١٦٩، وينظر: المحتسب ٤٩/٢، وخزانة الأدب ٤٣٠/٤

(2) معاني القرآن ١٥٩/٣-١٦٠

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٥/٢، والحجة للفارسي ٢٩/٥-٣٠، والبحر المحيط ٤٠٨/٥، والدر المصون ٨٨/٧، وخزانة الأدب ٤٣٣/٤

"وزعم قطرب أنه لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء... ثم حذفت الياء اللاحقة للياء، كما حذف من أختيها، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة... إذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة، وإن كان غيرها أفشى منها، وعضده من القياس ما ذكرنا؛ لم يجز لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحن، لاستفاضة ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحناً".(1)

وإلى مثل ذلك قال مكي: "ومن كسر الياء... فالأصل عنده في (مصرخي) ثلاث ياءات: (ياء) الجمع، و(ياء) الإضافة، و(ياء) زيدت للمد كما زيدت في بهي....

ثم حذفت (الياء) التي للمد، وبقيت (الياء) المشددة مكسورة كما تحذف الياء من به، وتبقى (الهاء) مكسورة".(2)

الوجه الثاني: أن (النون) لمّا حذفت لأجل الإضافة التقت (ياء) الجمع و(ياء) الإضافة وهما ساكنتان، فحركت ياء الإضافة بالكسر على الأصل لأجل التقاء الساكنين.

يقول الفراء: " وقد سمعت بعض العرب يُنْشد:

قَـالَ لَهَا هلْ لكِ يا تَـافِيِّ

قَـالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بالمَرْضِيِّ

(1) الحجة 5/29-30

(2) مشكل إعراب القرآن 381-382

فخفض الياءَ من (فيَّ)، فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيُخفَضُ الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح، ألا ترى أنهم يقولون: لم أره مُذُ اليوم، ومُذِ اليوم، والرفع في الذال هو الوجه؛ لأنه أصل حركة (مُذُ)، والخفض جائز، فكذلك الياءُ من (مصرخيِّ) خفضَت ولها أصلٌ في النصبِ".[1]

وقال ابن يعيش: ".. قراءة حمزة والأعمش قليلة النظير جداً على أنها ليست في البعد من القياس بالمكان الذي تعزى إليه، وذلك أن الإسكان في ياء النفس لماّ كَثُرَ صار كالأصل، فلما تقدمها ساكنٌ حرّكوها بالكسرة لالتقاء الساكنين، لِيَدُلُّوا بذلك أن الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء، فلم يراعوا أصلَ حرفِ اللين".[2]

وحكى الأنباري ذلك فقال: "وأما الكسر فقد قال النحويون: إنه ردئ في القياس، وليس كذلك لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر"[3].

واعلم أن الكسر لأجل التقاء الساكنين وإن كان هو الأصل إلاّ أنه يعتبر من الأصول المرفوضة لما فيه من الثقل مما يستوجب اطراحه.

يقول مكي: "فالقراءة بكسر الياء فيها بعد من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأصول، لكن الأصل إذا طرح كان استعماله مكروهاً بعيداً".[4] والأوجه تخريجها على الوجه الأول.

(1) معاني القرآن ٧٦/٢
(2) شرح المفصل ٣٦/٣
(3) البيان ٤٦/٢
(4) مشكل إعراب القرآن ٣٨٢

هذا وقد سلِمَ النيسابوري من الطعن في هذه القراءة السبعية المتواترة، بل ذكر أنها لغة لبني يربوع يكسرون الياء المشددة، وحكى هذه اللغة غير واحد من العلماء، كالفراء[1]، وقطرب[2]، والأنباري[3]، فلا حجة لمن نفاها إذ إنّ المثبت مقدم على النافي، فلا يجوز وصف هذه القراءة باللحن أو القبح، قال أبو حيان بعد أن ذكر أقوال الطاعنين في القراءة: "وما ذهب إليه مَنْ ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يُلتفت إليه؛ لأنها قراءة متواترة، نقلها السلف، واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة".[4]

وقال مكي: " وقد عدَّ هذه القراءة بعض الناس لحناً، وليست بلحن، إنما هي مستعملة".[5]

(1) ينظر: معاني القرآن ٢/٧٦
(2) ينظر: الحجة للفارسي ٥/٢٩
(3) ينظر: البيان ٢/٤٦
(4) البحر المحيط ٥/٤٠٩
(5) الكشف ٢/٢٦

العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار

يقول النيسابوري في معرض حديثه عن قوله تعـالى: ﭽ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭼ[1]: "أي: (اتقوا الأرحام) أن تقطعوها، وقيل: أسـألك بـالله وبالرحم... وهذا أولى من كسر الأرحام عطفاً على الضمير فـي (بـه) لفظاً؛ لأنه لا يُعطف على الضمير المجرور لضعفه، ألا ترى أنه لـيس للمجرور ضمير منفصل". [2]

وردت في هذه الآية عـدة قـراءات: قـرأ الجمهـور بالنصـب (والأرحامَ)، وهذه القراءة لا إشكال فيها، فـ (الأرحام) إمَّـا أن تكـون معطوفة على لفظ الجلالة، أو معطوفة على محل الجـار والمجـرور، كقولك مررت بزيد وعمراً.[3]

وقرئت – أيضاً – بالرفع، وعليه: فالأرحام مبتدأ، والخبر محـذوف أي: والأرحام ممَّا يجب أن تتقوه.[4]

وقرأ حمزة بالكسر عطفاً على الضمير المجرور في (به)، وقد طعن كثير من النحاة في هذه القراءة السبعية، ورموها باللحن والضعف والقبح والخطأ[5]، بل حكى بعضهم الإجماع على قبحها[6].

---

(1) سورة النساء: ١

(2) باهر البرهان في ١/٣٤٣-٣٤٤

(3) ينظر: علل القراءات ١/١٣٧، والحجة للفارسي ٣/١٢١، وحجة القراءات ١٨٨

(4) ينظر: البحر المحيط ٣/١٦٥

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢، وتفسير الطبري ٣/٥٦٨، والحجة للفارسي ٣/١٢١، ٣/١٢١، واللباب للعكبري ١/٤٣٣

(6) ينظر: علل القراءات ١/١٣٧

يقول الزجاج: "فأما الجر فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحلفوا بآبائكم".[1] فكيف يكون تساءلون به وبالرحم؟.. فأما العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار..."[2]

وعلى الرغم ممّا ذكره الزجاج وسواه من إجماع النحويين على عدم الجواز؛ إلاّ أنّ اختلاف النحويين في هذه المسألة بيّنٌ وظاهر، فالإجماع منقوض بما حكاه الأنباري من الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولذا فإن في هذه المسألة قولين:

القول الأول: وهو مذهب سيبويه[3] وجمهور النحويين[4]، أو مذهب البصريين عامة كما أشار الأنباري[5]، وهو أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وقد وصف سيبويه ورود ذلك بالقبح يقول:

"ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا

(1) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم، حديث ٦١٥٧
(2) معاني القرآن وإعرابه ٧/٢
(3) الكتاب ٣٨١/٢-٣٨٣
(4) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤/١، والأصول لابن السراج ٧٩/٢، وتفسير الطبري ٥٦٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١
(5) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢

يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم".[1]

وذكر أنّ ذلك لا يجوز إلاّ في الشعر فقال:

"وقد يجوز في الشعر، قال:

آبَـكَ أيِّـهْ بِيَ أو مُـصَـدَّرِ

من حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْـوَرِ[2]

وقال الآخر:

فاليَـوْمَ قرَّبْتَ تهجُونا وتَشْتِمُنا

فاذْهبَ فما بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ".[3][4]

والبصريون إذ يمنعون ذلك لهم أدلتهم فمنها:

أولاً: أن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عُطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، أدّى ذلك إلى عطفه على حرف الجر، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.[5]

(1) الكتاب ٣٨١/٢
(2) الرجز بلا نسبة في المعاني الكبير ٨٣٢/٢، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٤/٢
(3) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، وخزانة الأدب ٩١/٥
(4) الكتاب ٣٨١/٢-٣٨٣
(5) ينظر: الحجة للفارسي ١٢٦/٣، والإنصاف ٤٦٦/٢، واللباب للعكبري ٤٣٢/١-٤٣٣، وشرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢، والمقاصد الشافية ١٦٠/٥

ثانياً: أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين ومعاقب له، فكما لا يجوز العطف على التنوين، فكذلك ينبغي أن لا يجوز العطف على الضمير.[1]

ثالثاً: أنه وكما لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور في نحو: "مررت بزيد وكَ"، فكذلك لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يُقال: "مررت بك وزيدٍ"؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً؛ فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه.[2]

ويُخَرِّج البصريون قراءة حمزة بالكسر على وجهين:

الوجه الأول: أن الأرحام مجرورة بواو القسم، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾.

يقول أبو حيان: "ذهبت طائفة إلى أن (الواو) في (والأرحام) واو القسم لا واو العطف".[3] وضعّفه الشاطبي[4].

الوجه الثاني: أن الأرحام مجرورة بـ (باء) مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها، يقول ابن جني:

"ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيه وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل

---

(1) ينظر: الإنصاف ٢/٤٦٧، واللباب للعكبري ١/٤٣٣، وهمع الهوامع ٣/١٨٩

(2) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، والإنصاف ٢/٤٦٧، واللباب للعكبري ١/٤٣٢، والبحر المحيط ٣/١٥٨، والمقاصد الشافية ٥/١٦٢

(3) البحر المحيط ٣/١٦٧

(4) ينظر: المقاصد الشافية ٥/١٥٧

(الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: "وبالأرحام"، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: (بمن تمرر أمرر)، (وعلى من تنزل أنزل)، ولم تقل (أمرر به)، (ولا أنزل عليه) لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما".[1]

القول الثاني: هو مذهب الكوفيين[2]، ووافقهم فيه يونس، وقطرب، والأخفش، والشلوبين[3]، وهو جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار مطلقاً، وتبعهم جمع غفير من المتأخرين كابن مالك،[4] وأبي حيان[5] وابن هشام،[6] والسيوطي،[7] مستدلين على جوازه بكثرة السماع عن العرب شعراً ونثراً مما يدل على جواز هذه المسألة.

وممّا ورد قراءة حمزة: ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ﴾ بالكسر، وقوله تعالى: ﴿ۓ ﮓ ﮔﮕ ﮖ ۇ ۇ ۈ ۈ ۋ ۋ﴾[8] فـ "ما" موضعها خفض؛ لأنه عطف على الضمير في (فيهن)، وقوله تعالى: ﴿ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ﴾[9] بجر المسجد الحرام بالعطف على الهاء في (به).

(1) الخصائص ١/٢٨٥-٢٨٦
(2) ينظر: الإنصاف ٢/٤٦٣
(3) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٢، والبحر المحيط ٢/١٥٦، والدر المصون ٢/٣٩٤، وأوضح المسالك ٣/٣٤٨، والتصريح ٣/٦١٦
(4) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥
(5) ينظر: البحر المحيط ٢/١٥٦
(6) ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٤٨
(7) ينظر: همع الهوامع ٣/١٨٩
(8) سورة النساء: ١٢٧
(9) سورة البقرة: ٢١٧

وممّا ورد في الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً"،[1] بجر اليهود عطفاً على الضمير المجرور في (مثلكم).

وقول بعض العرب: (ما فيها غيرُهُ وفرسِهِ) بجر فرسه.[2]

ومن الشواهد الشعرية التي تدل على الجواز قول الشاعر:

فاليومَ قَرَّبت تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا

فاذهب فما بِكَ والأيامِ مِن عَجَبِ

فـ (الأيام) مجرورة بالعطف على الكاف في (بك)، والتقدير: بك وبالأيام.

وقول الشاعر:

هَلاَّ سَألْتَ بذي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ

وَأبي نُعَيْمٍ ذي اللِّواءِ المُحْرِقِ[3]

فقوله: (أبي نعيم) عطف على الضمير المجرور في (عنهم).

والشواهد الشعرية تكثر في هذه المسألة[4] ممّا يدل على جواز ذلك وأنه مسموعٌ عن العرب جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، قال الشاطبي: "فهذه جملة أيضاً من النظم المنقول عن

(1) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر، حديث ٢٢٦٩
(2) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦، والتصريح ٣/٦١٦، وهمع الهوامع ٣/١٨٩
(3) ورد بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٢/٨٦، والإنصاف ٢/٤٦٦، وخزانة الأدب ٥/١٢٥
(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٦٣-٤٦٦، وشرح التسهيل ٣/٣٧٦-٣٧٧

الثقات ثابتاً غير نادر، فلا بد من القول بجوازه"،[1] وقال أبو حيان بعد أن أورد كماً من الشواهد الشعرية، " فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو، وتارة ببل، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار".[2]

ومما يعضد – أيضاً – قول الكوفيين ما حكاه ابن زنجلة من جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بشرط أن يسبق للضمير ذكر في الكلام، يقول: "وأنكروا أيضاً أن الظاهر لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإظهار الخافض، وليس بمنكر، وإنما المنكر أن يعطف الظاهر على المضمر الذي لم يجر له ذكر، فتقول: (مررت به وزيد)، وليس هذا بحسن، فأما أن يتقدم للهاء ذكر فهو حسن، وذلك (عمرو مررت به وزيد)، فكذلك الهاء في قوله: (تساءلون به)، وتقدم ذكرها، وهو قوله: (واتقوا الله)".[3]

وأكّد على ذلك ابن مالك حيث قال:

وعود خافضٍ لدى عطف على
ضمير خفضٍ لازماً قد جعَلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى
في النظم والنثر الصحيح مثبتاً[4]

(1) المقاصد الشافية ٥/١٦٠
(2) البحر المحيط ٢/١٥٧
(3) حجة القراءات ١٩٠
(4) شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢١٩

ومن هنا يترجح أن قول الكوفيين هو الصواب لما يعضده من كثرة السماع عن العرب شعراً ونثراً، إضافة إلى أن قراءة حمزة قراءة سبعية، ليست من تلقاء نفسه، بل هي قراءة متواترة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يجوز وصفها باللحن، والخطأ، والقبح، يقول أبو حيان: "من ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب"،[1] وبعد أن أطال التفصيل فيها قال: " وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه، لئلا يطلع غمر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء ظناً بها وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم "[2].

والنيسابوري – رحمه الله – لم يُضعِّف أو يُلحِّن أو يُقَبِّح القراءة، بل وصفها بأنها خلاف الأولى، إذ لاشك أن الأولى والأكثر في كلام العرب أن لا يُعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، وإن كان جائزاً عدم عودته.

(1) البحر المحيط ١٥٦/٢
(2) المصدر السابق ١٦٧/٣

القول في أصل اللهم

قال النيسابوري عند قوله تعالى: ﭼ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ:[١] "(الميم) بدل من (ياء) النداء؛ ولهذا لا يُقال في الخبر: اللهم ولا يجمع بينها وبين ياء النداء.

وقال الفراء: هو الله أُمّ، أي: اقصد بالخير، ولو كان كذلك لا يجمع بينهما، ولا يقال: (اللهم) لُمّنا بالخير كما لا يقال: يا اللهم".[٢]

القول في الميم في (اللهم) أعوض هي عن حرف النداء أم لا مختلف فيه بين النحاة على قولين:

القول الأول: وهو رأي الفراء، أن (الميم) ليست عوضاً عن حرف النداء، وإنما الأصل: يا ألله أُمّنا بالخير، إلا أنها لما كثرت في الكلام وجرت على الألسن حذف بعض الكلام طلباً للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير مشهور، يقول الفراء: "ونرى أنها كانت كلمة ضُمّ إليها (أُمّ)، تريد: يا الله أُمّنا بالخير، فكثرت في الكلام فاختلطت".[٣]

وهذا القول للكوفيين عامة،[٤] ودليلهم على ذلك السماع، فقد ثبت عندهم أن العرب ورد عنها الجمع بين (الميم) في (اللهم)، و(ياء) النداء، ولو كانت عوضاً عنها، لما جاز الجمع بينهما، ومن شواهدهم على الجمع بينهما قول الشاعر:

---

(١) سورة آل عمران: ٢٦

(٢) باهر البرهان ٢٨٢/١

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٠٣/١

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٤١/١

إِنِّي إِذَا مَــا حَــدَثٌ أَلَمَّا

أَقُولُ: يــا اللَّهُمَّ يــا اللَّهُمَّا[1]

وقال الآخر:

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا

سَبَّحْتِ أَوْ صَلَّيْتِ: يا اللَّهُمَّا[2]

القول الآخر: أن (الميــم) عــوض عن "يــا" النــداء، وهو مذهب البصريين،[3] وعلى رأســهم الخليل وســيبويه،[4] وهو قــول جمهــور النحويين.[5]

يقول سيبويه:

"وقال الخليل –رحمه الله–: (اللهم) نداء، و(الميم) هاهنا بدل من (يا)، فهي هاهنا فيما زعم الخليل – رحمه الله – آخر الكلمة، بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن (الميم) هاهنا في الكلمة كما أن (نون) المسلمين في

---

(١) الرجز لأبي خراش الهذلي في المقاصد النحوية ٣/٢٢٢، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٢، ورصف المباني ٣٧٣

(٢) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، وأسرار العربية ٢٣٣، ورصف المباني ٣

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٣٤١، والتبيين ٤٤٩

(٤) ينظر: الكتاب ٢/١٩٦

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٤٣٠، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٣٤٦، وأمالي ابن الشــجري ٢/٣٤٠، وشــرح المفصل ٢/١٦، وارتشــاف الضــرب ٤/٢١٩١، وهمــع الهوامع ٢/٤٨

الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، و(الهاء) مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب".[1]

وأجاب البصريون عن أقوال الكوفيين بقولهم: الأصل ألاّ يجمع بين (الميم) و(ياء) النداء في كلمة واحدة، وأما ما زعموه من ورود شواهد شعرية فإنه لا يُعرف قائلها، وعليه فلا يكون فيه حجة، ولو سلمنا جدلاً بصحتها عن العرب فإنا نقول: إنّما تَسَهّلَ الجمع بينهما للضرورة الشعرية، والجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر كما قال الشاعر:

هُمَا نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا

عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ[2]

فجمع بين (الميم) و(الواو) وهي عوض منها لضرورة الشعر.[3]

وأما ما زعموه بأن أصل (اللهم) يا الله أمنا بالخير، فحذف بعض الكلام لكثرة الاستعمال فلا يخلو من ضعف من وجوه:

الوجه الأول: أنه لو كان الأمر كما قالوا، لكان ينبغي أن يجوز أن يقال: اللهمنا بخير، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده.

الوجه الثاني: أنه يجوز أن يقال: "اللهم أُمّنا بخير"، ولو كان الأول يراد به (أم)، لما حسن تكرير الثاني؛ لأنه لا فائدة فيه.

---

(١) الكتاب ٢/١٩٦

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢٨٠، وينظر: الكتاب ٣/٣٦٥، والمحتسب ٢/٢٣٨

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٣٤٥

الوجه الثالث: أنه لو كان الأمر كما زعموا؛ لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال اللهم العنه، اللهم أخزه، اللهم أهلكه، وما أشبه ذلك...

الوجه الرابع: أنه لو كان الأصل "يا ألله أمنا بخير"، لكان ينبغي أن يقال: اللهم وارحمنا، فلما لم يجز أن يقال إلا اللهم ارحمنا، ولم يجز وارحمنا، دلّ على فساد ما ادعوه".[1]

والنيسابوري سلك في هذه المسألة مسلك البصريين، وعلَّلَ بعللهم، وارتضى أقوالهم من خلال اعتراضه على الفراء بقوله: "ولو كان كذلك لا يجمع بينهما، ولا يقال: اللهم أمنا بالخير، كما لا يقال: يا اللهم".[2]

واعتراضه صحيح مستقيم؛ إذ يلزم على قول الفراء تكرار وتكلُّف، علّق الصيمري على قول الفراء السابق فقال: "وهذا ليس بشيء؛ لأنه لو كان كما قال، لما جاز أن تجمع بينهما".[3]

(١) ينظر: الإنصاف ٣٤٤/١

(٢) باهر البرهان ٢٨٢/١

(٣) التبصرة والتذكرة ٣٤٦/١

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱﭼ[1] فقال: "بالفتح، وجه انتصاب "أُمَّ" وهو مضاف على جَعْلِ الاسمين اسماً واحداً، كقولهم: جئته صباح مساء والفرق في شغر بغر.
وبالكسر: على أنه يا ابن أمي فحذفت ياء الإضافة". [2]

قرأ حمزة والكسائي وابن عامر بكسر الميم من "أم"، وقرأ البـــاقون بفتحها[3]، وكلا القراءتين فصيحة لا إشكال فيهما، قال أبو حيان: "وكسر الميم والفتح لغتان فصيحتان قُرِىء بهما في السبعة"، [4] وقال ابن مالـــك في ألفيّته: [5]

وَفَتْحٌ أَوْ كَسرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّْ

في يا ابن أُمَّ يا ابن عمَّ لا مَفَرّ

وقد اختلف علماء العربية في تخريج القراءتين على النحو التالي:

أولاً: قراءة الكسر: وفيها توجيهان:

الأول: أن (ابن) مضاف إلى (أم)، و (أم) مضافة إلى ياء المتكلم، ثم حُذفت الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها.

---

(1) سورة الأعراف: ١٥٠

(2) باهر البرهان: ٥٣٣/١

(3) ينظر: علل القراءات ٢٣١/١، وحجة القراءات ٢٩٧

(4) الارتشاف ٢٢٠٧/٤

(5) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢٥١/٢

ونَسَبَ السمين هذا القول للكوفيين[١]، واستبعده النحاس فقال: "الثاني ليس بمنادى، فلا ينبغي أن تُحذف منه الياء، فالقراءة بكسر الميم على هذا القول بعيدة". [٢]

والحق بخلاف ما ذكر النحاس، فإنّه قد ورد ثبوت الياء على الأصل وجاء منه في الشعر قول الشاعر:

يا ابنَ أمّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسي

أنتَ خلَّفْتني لِدَهرٍ شَديدِ [٣]

الثاني: أن يُجعل (ابن) مع (أم) كالشيء الواحد، ثُمّ يضاف هذا الاسم المركَّب لياء المتكلم، فيُكسر آخره ليكون دليلاً على حذف الياء[٤]، واستجاد النحاس هذا القول، [٥]ونسبه السمين إلى البصريين[٦].

ثانياً: قراءة الفتح: وفيها توجيهان:

الأول: وهو مذهب البصريين، [٧]بأن يُبنى (ابن) مع (أم) على الفتح، الفتح، ويكونان بمنزلة اسم واحد، كخمسة عشر، وشغر بغر، وعلى هذا فحركتهما حركة بناء لا إعراب، قال المبرد:

---

(١) الدر المصون ٤٦٧/٥

(٢) إعراب القرآن ١٥٢/٢

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي في رثاء لأخيه وهو في ديوانه ٤٨، والكتاب ٢١٣/٢، والتصريح ٦٧/٤

(٤) ينظر: معاني الأخفش ٥٣٣/٢، والبحر المحيط ٣٩٤/٤، والدر المصون ٤٦٧/٥

(٥) ينظر: إعراب القرآن ١٥٢/٢

(٦) ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٥

(٧) ينظر: الكتاب ٢١٤/٢، والحجة للفارسي ٨٩/٤، والبيان للأنباري ٣١٧/١، ، والبحر المحيط ٣٩٤/٤، والدر المصون ٤٦٧/٥، والارتشاف ٢٢٠٧/٤

"وأمّا قولهم: يا ابن أم، يا ابن عمَّ، فإنهم جعلوهما اسماً واحداً بمنزلة خمسة عشر، وإنّما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال.

ألا ترى أنّ الرجل منهم يقول لمن لا يعرف، ولمن لا رحم بينه وبينه: يا ابن عمَّ، ويا ابن أُمَّ، حتى صار كلاماً شائعاً مخرجاً عمّن هوله، فلمّا كان كذلك خُفِّف، فجُعل اسماً واحداً". [1]

الثاني: ويُنسب إلى الكوفيين[2] ، وهو أنّ (ابن) مضاف إلى (أم)، و(أم) مضافة إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم قد قُلبت ألفاً كما تُقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلاما، ثم حُذفت الألف واجتزئ عنها بالفتحة كما يُجتزأ عن الياء بالكسرة، واستضعفه الأنباري فقال: ".. وهذا ضعيف؛ لأنّ الألف لا تُحذف في هذا النوع إلا قليلاً". [3]

والصحيح في هذه المسألة هو ما اقتصر عليه النيسابوري، ففي قراءة الكسر يترجَّح القول الأول، فالأصل: يا ابن أمّي حُذفت الياء وبقيت الكسرة دليلاً، إذ إثبات الياء لغة لبعض العرب، قال الزجاج:

"ومن العرب من يقول: يا ابن أمّي بإثبات الياء"، [4]وقد قُرئ بها: "قال يا ابن أمّي"، [5] قال الأخفش: "وقال بعضهم: "يا ابن أمي لا تأخذ" وهو القياس"، [6] والقراءات يُفسّر ويعضد بعضها بعضاً.

---

(1) المقتضب ٢٥١/٤

(2) ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٥

(3) البيان: ٣١٧/١

(4) معاني القرآن ٣٧٨/٢

(5) وهي قراءة محمد بن السميفع، ينظر: مختصر في شواذ القراءات ٤٦

(6) معاني القرآن ٥٣٣/٢

وأمّا في قراءة النصب، فالقول هو الأول، ولا لازم للقول بالحـذف مع صحة التوجيه الأول. قال النحاس: "وقال البصريون: هذا القول خطأ؛ لأنّ الألف خفيفة لا تُحذف". [1]

ونلحظ أنّ النيسابوري في توجيهه لهاتين القراءتين قد اتخذ فيهمـا مذهبين متغايرين، ففي قراءة الفتح نَصَرَ مذهب البصريين، وفي قـراءة الكسر أخذ رأي الكوفيين، ممَّا يدلّ على اجتهاده وحُسْن اختياره، فلم يكن مُقلداً للبصريين في أقوالهم، ولا ناقداً على الكوفيين في آرائهم، إنّما كان متبعاً الدليل ومرجحاً القول الصحيح.

---

(1) إعراب القرآن ٢/١٥٢

علة منع " مثنى وثلاث " من الصرف

عند قولــه تعــالى: ﭽ ﮋ   ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭼ[1] قــال النيسابوري:

"هذه صيغ لأعداد مفردة مكررة في نفسها، وكــذلك مُنعــت مــن الصرف لمّا عُدلت عن وضعها الأول في اللفظ والمعنى.

ألا ترى أنّ الواحد لمّا لم ينقسم من الوجه الذي قيل له بأنه واحــد وآحاد منقسم بالكثرة المشتركة على آحاد غير منقسمين، وكــذلك مثنــى وثلاث كل لفظ منهما محمول على الكثير في ذلك العدد. قال الهذلي:

ولكنَّمَا أَهْــلِي بِوَادٍ أَنيسُــهُ

ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ". [2] [3]

(مثنى) و (ثلاث) و (رباع) ألفاظ يرى النحويون أنها ممنوعة مــن الصرف، وأجاز الفراء صرفها يقول:

"ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها. والعرب تقــول: ادخلوا ثُلاثَ ثلاث، وثلاثاً ثلاثاً". [4]

لكنه عاد ورأى أن المنع أولى، فقال:

---

(١) سورة النساء: ٣

(٢) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في الكتاب ٣/٢٢٦، ومجاز القرآن ١/١١٤، ومعاني الأخفش ١/٤٣٢

(٣) باهر البرهان ١/٣٤٦

(٤) معاني القرآن ١/٢٥٥

" (مثنى وثلاث ورباع) فإنهـا حـروف لا تُجـرى وذلـك أنهـن مصروفات عن جهاتهن.. فوجه الكلام ألا تُجرى". [١]

وإذا لم يكن هناك خلاف في أنها ممنوعة من الصرف، فإن الخلاف يكمن في علة منعها من الصرف؛ إذ اختلفوا فيه على مذاهب:

الأول: أنها ممنوعة من الصرف للعدل والتعريف، أشار إلى ذلـك الفراء فقال: "فكان لامتناعه من الإضافة كأنّ فيه الألف واللام، وامتنـع من الألف واللام؛ لأنّ فيه تأويل الإضافة". [٢]

ونَسَب الرضي هذا القول إلى ابن كيسان وعامة الكوفيين،[٣] وقـد رُدّ بجريانها صفة للنكرات، قال الزجاج:

"... وقال غيرهم: هو معرفة، وهذا مُحال؛ لأنه صفة للنكرة، قـال تعالى: ﴿ ﴾[٤]، فهذا محال أن يكون أولي أجنحة الثلاثة والأربعة، وإنما معناه: أولي أجنحة ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة". [٥]

الثاني: أنها ممنوعة من الصرف للعدل والتأنيث، وانفرد به الزجاج إذ يقول:

---

(١) معاني القرآن ٢٥٤/١

(٢) المصدر السابق ٢٥٤/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ١١٥/١

(٤) سورة فاطر: ١

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٩/٢

"لا ينصرف لجهتين لا أعلم أن أحداً من النحويين ذكرهما، وهي أنّه اجتمع فيه علتان: أنه معدول عن اثنين اثنين، وثلاث وثلاث، وأنه عُـدِل عن تأنيث"[1]، وخطأه الفارسي.[2]

الثالث: أنها ممنوعة من الصرف للعدل في اللفظ والمعنى[3]، ومعنى العدل في اللفظ: أنه عُدل عن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وعن لفظ ثلاثة إلى لفظ ثلاث، ومعنى العدل في المعنى: أن مفهوماتها تضعيف لأصولها، فأدنى المفهوم من أحاد وموحد: اثنان، ومن ثناء ومثنى أربعة، وكذلك سائرها فصار فيها عدلان[4]، وهو مذهب ابن السراج نص عليه فقال: "ولو قال قائل: إنه لم ينصرف لأنه عُدل في اللفظ والمعنى جميعاً، وجَعَل ذلك لكان قولاً".[5]

وخطّأه الفارسي[6]، ووصفه ابن الحاجب بأنه غير مستقيم.[7]

---

(1) معاني القرآن وإعرابه ٢/٩

(2) ينظر: الإغفال ٢/١٤٨

(3) ينظر: الأصول ٢/٨٨، وأسرار العربية ٣١٣، واللباب ١/٥١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٥، والهمع ١/٩٤

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٥، والهمع ١/٩٤

(5) الأصول ٢/٨٨

(6) ينظر: الإغفال ٢/١٤٧، أشار إليها بالتفصيل وأطال القول فيها

(7) ينظر: أماليه ٢/٧٢٥

الرابع: أنها ممنوعة من الصرف للعدل والوصف، وهو قول جمهور النحويين، كالخليل،[1] وسيبويه،[2] والأنباري،[3] والعكبري،[4] وغيرهم من علماء العربية.[5]

وهذا هو القول الراجح؛ إذ إن (مثنى وثلاث ورباع) مُلازمة للوصفية سواء أكانت أخباراً كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "صلاة الليل مثنى مثنى"،[6] أم نعوتاً كما في قوله تعالى: ﭽ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬﮭ ﭼ، أم أحوالاً كقولك: جاء القوم مثنى.

([1]) حكاه عنه سيبويه في الكتاب ٣/٢٢٥

([2]) ينظر: المصدر السابق ٣/٢٢٥

([3]) ينظر: البيان ١/٢١٠

([4]) اللباب: ١/٥١٤

([5]) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٢٠، والبحر المحيط ٣/١٥٩، والدر المصون ٣/٥٦٣

([6]) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب ما جاء في الوتر، حديث ٩٣٦

صرف ما لا ينصرف

قال النيســابوري في معــرض حديثه عن قوله تعالى: ﭽ ﯼ ﯼ ﯽ ﯽ ﭼ[1]:"ســلاسلاً: بالتنوين بمشاكلة قوله: "أغلالاً وســعيراً"، أو أجــرى الســلاسل مجرى الواحــد، فيكون الجمع سلاسلات، كما في الحديث: "إنكن صواحبات يوسف"،[2] وكذلك قوله: (قواريراً)، [3] إذ جمعها قواريرات، ولأنها خاتمة الآية فصُرِفَت ليتفق النظام، وليس هذا المعنى في قواريرا الثانية." [4]

ورد في (سلاسلا) قراءتان:

الأولى: من غير تنوين، وهي قراءة ابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو، وحمزة، وعاصم.

الأخرى: بتنوين (سلاسلا)، وقرأ بها نافع، والكسائي.[5]

والقراءة الأولى لا إشكال فيها، فهي وفق القاعدة النحوية: أن صيغ منتهى الجموع تمنع من الصرف، (وسلاسلا) جَمْعٌ على وزن فعالِل، ولذا منعت من الصرف، والقراءة الثانية أشكلت على النحاة لأنّ (سلاسلا) جاءت منونة في قراءة سبعية، ولذا تأولها النحاة ولهم فيها أقوال:

---

(١) سورة الإنسان ٤

(٢) سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، حديث ٣٦٠٥

(٣) سورة الإنسان: ١٥، قرأ نافع وابن كثير والكسائي بتنوين قواريرا وقرأ الباقون بغير تنوين، ينظر: علل القراءات ٢٧٣٣

(٤) باهر البرهان ٣/١٥٩٩-١٦٠٠

(٥) ينظر: علل القراءات ٢/٧٣٣، والكشف ٢/٣٥٢

الأول: أن (سـلاسلا) نونت للتناسب والمشاكلة، وإرادة التناسب من الحالات التي يجوز فيها صرف الممنوع من الصرف، وبه قال كثير من النحويين،[1] قال الأنباري:

"قرئ (سلاسلاً) بتنوين وغير تنوين، فمن نوّنه؛ لأنه جاور (أغلالاً) كقوله: "ارجعـن مأزورات غير مأجورات"[2]، وكقولهم: لتأتينا بالغدايا والعشـايا"[3] فـ "مأزورات" و"غدايـا" لا تجمع مثل هذا الجمـع، إلا أنها لمجاورتها لكلمة مأجورات وعشايا جاءت على هذه الصيغة.

الثاني: أن هناك جموعاً تشبه الآحاد، فتجمع كما يجمع الآحاد، فسلاسلا جمع لسلسلة، وتجمع على سلاسلات بالألف والتاء كما يجمع الواحد، ولذا انصرفت كما ينصرف الواحد، وعلى ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم "إنكن صواحبات يوسف" فصواحب جمع الجمع، وحكى الأخفش مواليات فلان، وعلى ذلك قول الفرزدق.

وإذاَ الرِّجَالُ رَأَوا يزيدَ رأيتَهُمْ

خُضُعَ الرِّقابِ نواكِسَ الأَبْصَارِ[4]

إذ روي بكسر السين، فجعله جمع "نواكسين" بالياء والنون، فحذف النون للإضافة، والياء لالتقاء الساكنين، وبقيت السين مكسورة في اللفظ، فدل جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع، والجموع كلها منصرفة.[1]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٥٨/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٩٧/٥، وشرح الكافية للرضي ١٠٨/١، والارتشاف ٨٩١/٢، والمساعد ٤٣/٣

(٢) رواه ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، حديث ١٥٦٧

(٣) البيان ٤٠٣/٢

(٤) ديوانه ٣٠٤/١ وينظر الكتاب ٦٣٣/٣، والمقتضب ١٢١/١

الثالث: أن (سـلاسلا) صـرفت على لغة بعض العرب، فإنهم يصـرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعل منك، وصرف ما لا ينصرف في لغة العرب كثير، وقد حكى هذه اللغة الكسائي والفراء والأخفش[٢].

الرابع: أن التنوين في (سلاسلا) بدل من حرف الإطلاق، وهذه الآية كما الأبيات الشعرية التي تنون قوافيها ويكون تنوينها بدلاً من حرف الإطلاق، وكل ما جاز في الشعر جاز في النثر؛ لأن الشعر أصل كلام العرب.[٣] يقول النحاس: "كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام؛ لأن الشعر أصل كلام العرب، فكيف نتحكم في كلامها ونجعل الشعر خارجاً عنه؟".[٤]

والذي يترجح في توجيه الآية الكريمة أن (سلاسلا) صرفت لأجـل المشاكلة والتناسب مع قوله تعالى: (وأغلالاً وسعيراً)، والسماع يؤيد ذلك ويقويه، فقد جاء ذلك في غير ما آية من كتاب الله كقراءة من قرأ: (يغوثاً ويعوقاً)،[٥] بالتنوين للتناسب مع (نسراً) المنون، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ارجعن مأزورات غير مأجورات"، وكقول العرب: (لتأتينـا بالغدايا والعشايا)، فكلمتي (مأزورات) و(غدايا) لا تجمع هذا الجمع؛ إلا أنها للمجاورة جاءت على هذه الصيغة؛ لأجل التناسب والمشاكلة، وهـو

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٣٣

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٧/٥، ومشكل إعراب القرآن ٧٣٣، والبيان للأنباري ٤٠٣/٢، والارتشاف ٨٩١/٢، والدر المصون ٥٩٧/١٠

(٣) ينظر: الكشاف ٢٧٦/٦، والبيان للأنباري ٤٠٣/٢

(٤) إعراب القرآن ٩٧/٥

(٥) وهي قراءة الأعمش، ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٦٢

ما سار عليه النيسابوري واختاره، دلّ على ذلك اقتصاره عليه في قولــه تعالى: (قواريرا قواريرا من فضة) حيث قال: صرفت ليتفق النظام.

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ[1] فقال: "قال الحسن: أي: ينشق.

فجاء على صيغة الماضي وهي للمستقبل؛ إمّا لتحقيق أمره ووجوب وقوعه، أو لتقارب وقته، أو لأنّ المعنى مفهوم أنّه في المستقبل فلا يلتبس، وعلى هذا نظائر هذا القول، كقوله تعالى: ﭽﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ[2]، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ[3] وغيرهما.

قال الحطيئة:

شَهِدَ الحُطَيْئةُ يومَ يَلْقَى ربَّهُ

أنّ الوَلِيدَ أحقٌّ بالعُـذْرِ[4]

والذي يدل على هذا القول أنّه لو انشق لما بقي أحدٌ إلاّ رآه...". [5]

في هذه الآية الكريمة يُخبر الله سبحانه وتعالى عن قُرب قيام الساعة ونهاية الدنيا وزوالها، وهذا الأمر مُسلَّم به وحَتْمي لا محالة منه.

كما يُخبر جلّ في علاه، أنّ القمر قد انشق معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم، وكان ذلك بعد أن سأله كفّار قريش أن يأتي بمعجزة تدلُّ على

---

(1) سورة القمر: ١

(2) سورة المائدة: ١١٦

(3) سورة الأعراف: ٤٤

(4) ديوانه ١٩٩، وينظر: سر الصناعة ٣٩٨/١، ولسان العرب (مادة: حسب)

(5) باهر البرهان ١٤١٠/٣-١٤١١

صدق نُبوّته، فأتت المعجزة الخالدة الباهرة؛ إذ انشق القمر فلقين على جبل أبي قبيس، فِلْقةٌ فوق الجبل، وأخرى وراءه، وهذه المعجزة الخالدة تلقّتها الأمّة بالقبول والتسليم، وتعضدها الأحاديث الصحيحة.

فعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقتين: فرقة فوق الجبل، وفرقة دونه، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "اشهدوا". [1]

وعن محمد بن جبير[2] عن أبيه[3] قال: "انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صار فرقتين: على هذا الجبل وعلى هذا الجبل، فقال ناس: سَحَرَ محمد القمر، فقال رجل: إن كان سَحَرَهُ وسَحَرَكم فلم يسْحر الناس كلهم". [4]

وروى مسروق[5] عن عبدالله قال: " مضى خمس الدخان، والروم، والروم، والقمر، والبطشة، واللِّزام"[6].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب وانشق القمر، حديث ٤٤٨٦

(2) هو محمد بن جبير بن مطعم بن عدي، روى عن أبيه وابن عباس وغيرهم، تابعي ثقة. مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز/ ينظر: تهذيب التهذيب ٩/٩١

(3) هو جبير بن مطعم، صحابي جليل، أسلم يوم الفتح، توفي سنة ٥٧هـ/ ينظر: الاستيعاب ٢/١٣١

(4) سنن الترمذي، كتاب التفسير، باب ومن سورة القمر، حديث ٣٢١١

(5) هو مسروق بن الأجدع الهمداني الكوفي، ثقة من كبار التابعين والمخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ٦٢هـ/ ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٦٣

(6) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين، حديث ٤٤٤٦

وبعد هذه الأحاديث الصحيحة؛ فإنّ بعض المفسرين رأى أن معنى قوله تعالى: "وانشق القمر" أي: سينشق، قال الحسن: اقتربت الساعة فإذا جاءت انشق القمر بعد النفخة الثانية.(١)

كما أنكر الفلاسفة الانشقاق فقالوا: باستحالة الخرق والالتئام على الأجرام العلوية(٢)، ورمى النظام(٣) عبدالله بن مسعود رضي الله عنه بالكذب؛ إذ لا يُعقل ولا يُتصور أن ينشق القمر.(٤)

والنيسابوري – غفر الله له– سار على هذا الدرب، ولم يكتف بالقول به؛ بل أخذ بتعليله وإيراد النظائر له كما في الآيات والأبيات التي أوردها، وهذه التعليلات والنظائر التي ساقها؛ إنما هي تلاعب بالنصوص القرآنية والشعرية لا تستقيم له، وهي أوهن من بيت العنكبوت؛ فقد حكى الإجماع على انشقاق القمر غير واحد(٥)، يقول الزجاج: "أجمع المفسرون وروينا عن أهل العلم الموثوق بهم أن القمر انشق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم...

قال أبو إسحاق: وزعم قوم عَنَدُوا عن القصد وما عليه أهل العلم: أنّ تأويله أنّ القمر ينشق يوم القيامة، والأمر بَيّن في اللفظ وإجماع أهل

---

(١) ينظر: تفسير القرطبي ٧٢/٢٠

(٢) ينظر: روح المعاني ٧٦/٢٧

(٣) هو ابراهيم بن سيار البصري، من أئمة المعتزلة، تبحر في علوم الفلسفة وله فرقة تابعته سميت "النظامية"، توفي سنة ٢٣١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٤١/١٠

(٤) ينظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٧٥

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٧١/٨، والدر المصون ١١٩/١٠

العلم؛ لأنّ قوله: ﭽ ﮯ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[1] فكيف يكون هذا في القيامة؟". [2]

وردّ ابن قتيبة قول النظام الذي وَصَم ابن مسعود بالكذب فقال:

"وهذا ليس بإكــذاب لابن مســعود، ولكنّه بَخْسٌ لعلم النبوة وإكذابٌ للقرآن العظيم؛ لأنّ الله تعالى يقول: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﭼ، فإن كان القمــر لم ينشق في ذلك الوقت، وكان مراده: سينشق القمر فيما بعد، فما معنى قوله: ﭽ ﮯ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ بعقب هذا الكلام؟ أليس فيه دليــل على أن قوماً رأوه منشقاً فقالوا: "هذا سحر مستمر" من سحره، وحيلة من حيلة، كما قد كانوا يقولون في غير ذلك من أعلامــه صــلى الله عليــه وسلم".[3]

فقول الله سبحانه وتعالى: ﭽ ﮮ ﮯ ﭼ ماضٍ على حقيقتــه، وأمّــا الزعم بأن الماضي يأتي في موضع المستقبل؛ فهو صحيح قد يــرد فــي بعض الآيات والأبيات الشعرية كتلك التي ساقها النيسابوري، ولكن لا بدّ من وجود قرينة ودليل ينقله من الماضي إلى المستقبل وليس هذا متحققاً في الآية الكريمة.

يقول الأنباري: "وأمّا قولهم: إنه يجوز أن يقــوم الماضــي مقــام المستقبل، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال، قلنا: هذا لا يستقيم؛ وذلك لأنّ الماضي إنما يقوم مقام المســتقبل فــي بعــض

---

(1) سورة القمر: ٢

(2) معاني للقرآن وإعرابه ٥/٨١

(3) تأويل مختلف الحديث ٧٥ – ٧٦

المواضع على خلاف الأصل بدليل يدلُّ عليه كقوله تعالى: "وإذ قال الله يا عيسى بن مريم" فلا يجوز فيما عداه؛ لأنّا بقينا فيه على الأصل".[1]

ولو افترضنا –جدلاً– أنّ هناك دليلاً إعرابياً ينقل الفعل "انشق" إلى المستقبل؛ لما سلّمنا به أيضاً؛ لمخالفته أدلة شرعية مقطوعاً بصحتها؛ إذ لا يجوز تحريف معاني القرآن من أجل المحافظة على القواعد النحوية، ولله دَرُّ ابن القيم حين قال: "فلا يجوز تحريف كلام الله انتصاراً لقاعدة نحوية، هدم مائة من أمثالها أسهل من تحريف معنى الآية".[2]

ولعل النيسابوري – رحمه الله – أدرك خطأ ما ذهب إليه من أنّ القمر لمّا ينشق بعد؛ إذ إنه رجع عن قوله هذا، فقال في كتاب له آخر بعد كتابه هذا: "والمنقول المقبول: أنه على الحقيقة انشق القمر بنصفين حين سأله حمزة بن عبدالمطلب، فرآه أجِلَّة الصحابة. ولا يُقال: لو انشق لما خفي على أهل الأقطار لجواز أن يحجبه الله عنهم بغيم".[3]

(1) الإنصاف ٢٥٧/١

(2) بدائع الفوائد ٥٠/١

(3) إيجاز البيان ٢٢١/٢-٢٢٢

الفصل الثالث

الأعاريب

١- إعراب " أربعين ليلة ".
٢- نصب الفعل المضارع بعد الأمر.
٣- النصب على المدح.
٤- ضمير الفصل.
٥- عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية.
٦- إعراب " كله ".
٧- الجر على الجوار.
٨- العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر.
٩- إعراب (من) في قوله تعالى: "أعلم من يضل عن سبيله".
١٠-إعراب "أسباطاً".
١١-إعراب "يعقوب".
١٢-التوجيه الإعرابي للفظ الجلالة في قوله تعالى: "الله الذي له ما في السماوات والأرض".
١٣-إعراب "مسخرات".
١٤-جمع تمييز العدد المركب.
١٥-إعراب "ما" في قوله تعالى: "ما أُنذر آباؤهم".
١٦-العطف على التوهم.

إعراب " أربعين ليلة "

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﭼ[1] فقال: "أربعين ليلة ليس بظرف؛ لأنّ الوعد ليس فيها كلها ولا بعضها، وإنّما الوعد انقضاء الأربعين، فيكون نصبها على أنه المفعول الثاني".[2]

في هذه الآية الكريمة وما قبلها وما بعدها[3]، يذكر الله سبحانه وتعالى نعمه الكثيرة على بني إسرائيل، فبعد أن أغرق الله فرعون وملأه، ونجّا موسى وقومه من بطشهم وظلمهم، عاد بنو إسرائيل إلى مصر، وعندها واعد الله موسى عليه السلام أن يُعطيه التوراة، فضرب له ميقاتاً وموعداً أربعين يوماً، وأكثر المفسرين على أنها ذو القعدة وعشر ذي الحجة.[4]

وقد اختُلف في إعراب "أربعين" بناء على اختلافهم في تفسير الآية، فهل لقاء الله لعبده موسى عليه السلام حصل في الأربعين؟ أم كان ذلك بعد انقضاء الأربعين؟ على قولين بين علماء العربية:

القول الأول: أنّ اللقاء كان بعد أربعين ليلة، ولذا يمتنع إعرابها ظرفاً؛ إذ لو أُعربت ظرفاً لفسد المعنى؛ وذلك لأنّ الظرف معدود فيلزم وقوع العامل في كل فرد من أجزائه.

---

(١) سورة البقرة: ٥١

(٢) باهر البرهان ٧٨/١

(٣) وهي قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ

(٤) ينظر: الرازي ٧٤/٣، والقرطبي ١٠١/٢، والبيضاوي ٣٢٣/١، وابن كثير ٩١/١

فإعراب "أربعين" عندهم مفعول ثـانٍ لواعـدنا، والمفعـول الأول "موسى"، ولا بُدّ عند إعرابها بهذا الوجه أن تُقدَّر حذف مضاف أي: تمام أربعين، أو انقضاء أربعين، قال بذلك أكثر النحويين[1] ، يقول الأخفش: "أي: واعدناه انقضاء أربعين ليلة، أي: رأس الأربعين، كما قـال چگ گ چ، [2]وهذا مثل قولهم: "اليوم أربعون يوماً منـذ خـرج"، و"اليـوم يومان"، أي: "اليوم تمام الأربعين"، و "تمام يومين"".[3]

وقال الأنباري: " و"أربعين ليلة" مفعول ثان لـ (واعدنا)؛ وتقـديره: تمام أربعين ليلة، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، ولا يجـوز أن يكون منصوباً على الظرف؛ لأنّه يُصَيِّرُ المعنى: واعدناه في أربعـين ليلة، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى: أن الوعد كان بتمام أربعين ليلة".[4]

القول الثاني: أن "أربعين" ظرف؛ إذ لا يجوز تحريف الآية وعـدم الأخذ بظاهرها، نصّ على ذلك الطبري إذ يقول: "... فـالأربعون ليلـة كلها داخلة في الميعاد، وقد زعم بعض نحويي البصـرة أنّ معنـاه: وإذ واعدنا موسى انقضاء أربعين ليلة، أي: رأس الأربعين، ومثّلَ ذلك بقوله: چگ گ چ، وبقولهم: اليوم أربعون منذ خرج فلان)، و(اليوم يومـان)، أي: اليوم تمام يومين، وتمام أربعين، وذلك خلاف ما جاءت به الروايـة عن أهل التأويل، وخلاف ظاهر التلاوة، فأمّا ظاهر التلاوة فإنّ الله جـل

---

(١) ينظر: الحجة للفارسي ٢/٦٤، ومشكل إعراب القرآن للقيسي ١/٦٥، وكشف المشكلات للباقولي ١/١٩٢، والتبيان للعكبري ١/٦٢، والدر المصون ١/٣٥٣

(٢) سورة يوسف: ٨٢

(٣) معاني القرآن: ١/٢٦٤

(٤) البيان ١/٨٣

ثناؤه قد أخبر أنه واعد موسى أربعين ليلة، فليس لأحد إحالة ظاهر خبره إلى باطنٍ بغير برهان دالٍ على صحته". [1]

وبعد هذا الاختلاف أقول: إن علماء العربية يرون أن الظـرف إذا كان معدوداً، فإن لكل واحد من أفراده قسط من العمل إما في جميعه وهو المعبر عنه بالتعميم، وإما في بعضه وهو المعبر عنه بالتقسيط، فالتعميم كقولك: صمت ثلاثة أيام، والتقسيط كقولك: أذّنت ثلاثة أيام، ومن الصالح لهما: تهجدت ثلاثة أيام، فيجوز للمتكلم في الأخير أن يقصد بها ما شـاء من المعنيين، فمن الجائز استيعابهن بالتهجد، أو التهجد في بعـض كـل واحدة منهن. [2]

وهذه الآية الكريمة من الجائز أن يكون الموعد حصل في أيٍ منهـا كما قال الطبري؛ إلا أن ما يمنع قوله ويرجح القول الأول – وهو اختيار النيسابوري– ورود ما يعضد ذلك وهو قوله تعالى: ﴿ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﴾. [3]

ففي هذه الآية إخبار من الله تعالى أن الموعد حصل بعد الأربعين، قال أبو حيان: ".... فإن جاء ما لا يتصل فيما يقتضي الاتصـال تـؤول نحو: "وواعدنا موسى ثلاثين ليلة، أي: "تمام ثلاثين". [4]

وأكد على ذلك الزركشي فقال:

---

(١) تفسير الطبري: ٣١٩/١

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٥/٢، وارتشاف الضرب ١٣٩٨/٣، والمساعد ٤٩٦/١، والهمع ١٠٨/٢

(٣) سورة الأعراف: ١٤٢

(٤) ارتشاف الضرب ١٤٠١/٣

"الأربعين لو كان ظرفاً لكان الوعد في جميعه؛ يعني من حيث إنّـــه معدود، فيلزم وقوع المظروف في كُلِّ فردٍ من أفراده، وليس الوعد واقعاً في الأربعين بل ولا في بعضها". [1]

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/١٧٤

نصب الفعل المضارع بعد الأمر

وعند قوله تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼ[1] قال النيسابوري: "وارتفاع فيكون: إما على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو يكون، وإما على العطف، وذلك أن (كن) أمر لفظاً، ولكن معناه الخبر كقوله ﭽ ﭼ[2] أي: ما أسمعهم، وتقديره: يقول له يكون فيكون، ولا يجوز حمله على جواب الأمر؛ لأن الأمر وجوابه فيهما شرط وجزاء، ولهذا تكون (إنْ) مقدرة فيهما، وليس ذلك في كن فيكون، ولأن جواب الأمر غير الأمر مثل قولك: زرني فأكرمك.

وقوله: (كن فيكون) واحد؛ لأن الكون الموجود هو الكون المأمور به.

والكسائي ينصب فيكون في سورتي النحل ويس لا على جواب الأمر بالفاء، ولكن بالعطف على قوله: ﭽ ﭼ[3]، وﭽ ﭼ".[4] [5]

قرأ ابن عامر (فيكون) بالنصب في كل موضع وردت فيه بالقرآن الكريم، وقرأ الكسائي (فيكون) بالنصب في موضعين فقط،[6] في حين قرأ الباقون (فيكون) بالرفع في كل المواضع،[7] وقراءة الرفع لا إشكال فيها، والرفع فيها من ثلاث جهات:

---

(١) سورة البقرة الآية: ١١٧

(٢) سورة مريم: ٣٨

(٣) الآية: ﭽ ﭼسورة النحل: ٤٠

(٤) الآية: ﭽ ﭼسورة يس: ٨٢

(٥) باهر البرهان ١٣٢/١

(٦) في سورة النحل: ٤٠، وسورة يس: ٨٢

(٧) ينظر: علل القراءات ٦٠/١، الدر المصون ٨٨/٢

الأولى: أن تكون للفاء استئنافاً، وجملةُ (يكون) خبر لمبتدأ محذوف، أي: فهو يكــون، وهــو قــول ســيبويــه،[1] وأحــد قولي الزجاج،[2] والأنباري.[3]

الثانية: أن تجعل (يكون) عطفاً على (يقول)، وهو أحد قولي ما ليس[4] فيه "يقول"، كالموضع[5] الثاني[6] في سورة آل عمران، وهو: ﭽ ﮯ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ[7]، فــ "قال" فعل ماض، و "يكون" مضارع، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما.[8]

الثالثة: أن يكون معطوفاً على "يكون" من حيث المعنى، وهو اختيار الفارسي إذ يقول:

"وأما قوله: "كن" فإنه وإن كان على لفظ الأمر، فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأن التقدير: يكون فيكون".[9]

والنيسابوري أورد التوجيهان الأول والثالث، ولم يرجح أياً منهما، وكل الأوجه جائزة، وإن كنت أميل إلى التوجيه الأول، على اعتبار أن

---

(1) ينظر: الكتاب ٣/٣٩

(2) ينظر: معاني القرآن ١/١٩٩

(3) ينظر: البيان ١/١١٤

(4) ينظر: معاني القرآن ١/٧٤

(5) ينظر: معاني القرآن ١/١٩٩

(6) ينظر: البيان ١/١١٤

(7) آية: ٥٩

(8) ينظر: الحجة ٢/٢٠٧

(9) المصدر السابق ٢/٢٠٥

الكلام تم عند "كن"، ثم يُبتدأ: فيكون ما أراد الله، وقد قال الفراء: "وإنه لأحب الوجهين إليّ".[1]

وقراءة الكسائي بالنصب في سورتي النحل ويس ظاهرة؛ لأن ما قبل الفعل منصوب فيصح العطف عليه.

قال الفراء: "تَصْنِبُ؛ لأنها مردودة على فعل قد نصب (بأن) وأكثر القراء على رفعهما".[2]

أما قراءة ابن عامر بنصب (يكون) في غير سورتي النحل ويس، فقد أشكلت على النحويين واضطرب كلامهم فيها، قال السمين: "اضطرب كلام الناس فيها، وهي لعمري تحتاج إلى فضل نظر وتأمل، ولذلك تجرأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير"[3]، فأغلب النحويين لا يجيزون نصب (يكون)؛ لأنه ليس جواباً للأمر من وجهين:

الأول: أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة، إذا ليس هناك مخاطب، وإنما المعنى على سرعة التكون، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود؛ لأن الموجود متكون، ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء، فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر، كقوله: أسمع بهم وأبصر.[4]

الثاني: أن من شروط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منها شرط وجزاء، نحو: ائتني فأكرمَك، تقديره: إن اتيتني أكرمتك، وفي هذه

---

(١) معاني القرآن ٧٥/١

(٢) المصدر السابق ٧٥/١

(٣) الدر المصون ٨٩/٢

(٤) ينظر: الحجة لأبي علي ٢٠٤/٢-٢٠٥، والبيان للأنباري ١١٤/١، والتبيان للعكبري ١٠٩/١، والبحر المحيط ٥٣٥/١-٥٣٦، والدر المصون ٩٠/٢

الآية لا يصح، إذ يصير التقدير: إن تكن تكن، فيتحد فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلاً، وهو ممتنع؛ لأن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر، إما في الفاعل، أو في الفعل، أو فيهما معاً.[1]

ولتمسك النحاة بقياساتهم وقواعدهم، طعنوا في هذه القراءة السبعية المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولعل أول إشارة في تخطئتها نجدها عند شيخ النحويين إذ يقول:

"اعلم أن الفاء لا تضمر فيها (أنْ) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع، وسنبين لم ذلك؟ وذلك قوله: إنه عندنا فيحدثنا، وسوف آتيه فأحدثه ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع، وقال عز وجل: ﭽﭼ ﭽﭾ ﭿﭼ[2] فارتفعت... ومثله: (كن فيكون...) وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر... وهو ضعيف في الكلام".[3]

وعلى دربه سار النحاة من ورائه في تضعيفها كالفراء[4]، والفارسي،[5] والقيسي،[6] والأنباري،[7] والعكبري،[8] مما حدا حدا بأبي حيان أن يقف وقفة صارمة لمام من ضَعّف هذه القراءة أو خطّأها، فقال: "هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد

---

(١) ينظر: المصادر السابقة

(٢) سورة البقرة: ١٠٢

(٣) الكتاب ٣/٣٨-٣٩

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/٧٤

(٥) الحجة ٢/٢٠٥

(٦) ينظر: الكشف ١/٢٦١

(٧) ينظر: البيان ١/١١٤

(٨) ينظر: التبيان ١/١٠٩

قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما عُلِم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى".[1]

وما استشكله النحاة في هذه القراءة يُجاب عنه بأمرين:

الأول: أنه قد روعي في هذه الآية ظاهر اللفظ من غير نظرٍ للمعنى، والمعاملة اللفظية واردة في كلام العرب، كما في قول الله تعالى چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ چ[2] وقوله تعالى: چ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ چ[3] فـ (يغفروا)، و و (يقيموا)، ليستا جواباً لـ (قل)؛ إلا أنه أثر فيه الجزم باعتبار اللفظ، وكقول عمر بن أبي ربيعة:

فَقُلْتُ لَجِنَّادَ خُذِ السَّيفَ واشْتَمِلَ
عَلَيْهِ بِرِفْقٍ وارْقُبِ الشَّمسَ تَغْرُبِ[4]

فجعل (تغرب) جواباً لـ (ارقب)، وهو غير مترتب عليه، وإنما ذلك مراعاة لجانب اللفظ.[5]

الثاني: وينسب إلى الكوفيين[1] من أن (إن) الناصبة قد تضمر بعد الحصر بـ (إنما) اختياراً لإفادتها النفي، كقولهم: "إنما هي ضربة من

---

(١) البحر المحيط ٥٣٦/١

(٢) سورة الجاثية: ١٤

(٣) سورة ابراهيم: ٣١

(٤) ديوانه ٥٥، وينظر: الدر المصون ٩٢/٢

(٥) ينظر: الحجة لأبي علي ٢٠٦/٢، والدر المصون ٩١/٢

الأسد فتحطم ظهره" بنصب "تحطم"، وعليه قراءة ابن عامر: "فإنما يقول له كن فيكون".[٢]

وبكلا الوجهين يرتفع الإشكال ويصح المعنى، ولذا أرى أن النيسابوري حين رفض قراءة ابن عامر: "ولا يجوز حمله على جواب الأمر"، كان متأثراً بما قاله سابقوه من النحويين، وكان الأولى به أن يُخَرِّج الآية وفق التخريجات السابقة، لا سيما وأن كتابه يبحث في مشكلات القرآن، وقراءة ابن عامر مشكلة، فكانت تستحق المناقشة والتأويل بما يزيل الإشكال ويدفعه، لا الرفض والمنع بما يقرر الإشكال ولا ينفيه.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٢/٢

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٣٢/٢

النصب على المدح

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ[1] فقال:

"عند الكسائي نصبت بإيتاء المال، كأنه: وأتَى المال ذوي القربى والصابرين، والأصح أنه نصب على المدح كما قال:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذين هُمُ
سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيبينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[2]

ولأنّ على قول الكسائي يكون "وأقام الصلاة والموفون"، كُلٌّ ذلك اعتراضاً بين العطف والمعطوف، والاعتراض لا يكون معتمد الكلام، ولا يعمل فيه شيء، ولهذا منع أبو علي في قول الشاعر:

أَتَنْسَى لا هَدَاكَ اللهُ ليلى
وَعَهْدَ شَبابِها الحَسَنُ الجَمِيلُ

كَأَنْ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جديدٌ[3]

---

(١) سورة البقرة: ١٧٧

(٢) البيتان للخرنق بنت بدر في ديوانها: ٤٣، وينظر: الكتاب ٦٤/٢، والإنصاف ٤٦٨/٢

(٣) صدر بيت وعجزه: أثافيها حمامات مثول، والبيتان لأبي الغول الطهوي في النوادر ٤٩٨، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات ١٤٨، والخصائص ٣٣٧/١

أن يكون اعتراضاً؛ لأن موضعه نَصْبٌ بما في "كأنّ" من معنى التشبيه، فمعناه: أشبهت وقد مضى حول حمامات مثولاً". [1]

وعند قوله تعالى: ﭽ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ □□ □ □ □ ﭼ[2] قال النيسابوري:

" نَصْبٌ على المدح، وهو في كلام العرب أشهر من كل شيء... وقيل تقديره: والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، أو تقديره: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، أي: يصدّقون بالكتاب وبالمؤمنين، كقوله: ﭽ ﯨ □ □ □ﭼ، [3] ثم "والمؤتون الزكاة" رفع مستأنف". [4]

موضع الإشكال في الآيتين الكريمتين: الأولى لفظ "الصابرين"، والثانية "المقيمين"، ففي الآيتين جاء كل منهما منصوباً، وهو جمع مذكر سالم معطوف على مرفوع، فكان مقتضى القياس أن يكون بالواو: "الصابرون"، و"المقيمون"، ولذا تعددت التخريجات في كل منهما، لتنسجم مع ما أصّله النحاة ويتوافق مع قواعدهم النحوية وفيها قولان شهيران:

الأول: وهو قول الكسائي أن "الصابرين" عطف على ذوي القربى، وفي هذا يقول: "يجوز أن يكون (والموفون) نسقاً على (من)، (والصابرين) نسقاً على (ذوي القربى)، كأنه، قال: أتى الصابرين". [5]

---

(١) باهر البرهان ١/١٧٠، ١٧٢

(٢) سورة النساء: ١٦٢

(٣) سورة التوبة: ٦١

(٤) باهر البرهان ١/٣٩٩-٤٠١

(٥) معاني للقرآن ٨٣

فالتقدير عنده: وآتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين.

على أن هذا القول لا يسلّم له، فهو "خطأ وغلط بيّن؛ لأنك إذا نصبت (والصابرين) ونسقته على (ذوي أولي القربى)، دخل في صلة (من) فقد نسقت على (من) من قبل أن تتم الصلة، وفرّقت بين الصلة والموصول بالمعطوف".[١]

إضافة إلى أن الفصل بين الصلة والموصول لا يجوز؛ لأن اتصال كل واحد منهما بالآخر أشد من اتصال المبتدأ بخبره، كما أن اتصالهما أشد من اتصال الموصوف بصفته؛ لأن مجراها مجرى حروف الاسم الواحد وأجزائه وعلى حسب شدة الاتصال يقبح الانفصال.[٢]

كما يرى الكسائي أن "المقيمين" خفض بالعطف على (ما) في قوله (بما أنزل إليك) يقول:

"... (والمقيمين) موضعه خفض يرد على قوله: "بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك... وهو بمنزلة قوله: يؤمن بالله ويؤمن بالمؤمنين"،[٣]

وأيده الطبري،[٤] وهو بعيد؛ لأنّ المعنى يصير: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة.[٥]

---

(١) اعر اب القر آن، للنحاس، ١/ ٢٨١
(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٨١
(٢) ينظر: الإغفال للفارسي ٢/ ٣٠
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧
(٤) ينظر: تفسير الطبري ٤/ ٣٦٦
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٩٣

وعلل الفراء قولي الكسائي السابقين بأنه لا يجوز النصب عنده إلا بعد تمام الكلام، قال الفراء: "وإنما امتنع من مذهب المدح الذي فسرت لك؛ لأنه قال لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام".[1]

وقيل: إن المقيمين مجرور بالعطف على الضمير المخفوض في منهم،[2] أو مجرور بالعطف على الضير المخفوض في إليك،[3] وهي لا تخلو من ضعف؛ لأن فيها عطف الظاهر على المضمر المخفوض من غير إعادة الجار.[4]

القول الثاني: أن يكون كل من (الصابرين)، و (المقيمين) نصباً على المدح، وذلك لبيان فضل (الصابرين)، و(المقيمين الصـــلاة)، وقد أشار إليه ســـيبويه فقد عقد باباً أسماه: "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح"،[5] أورد فيه الآيتين السابقتين وكثيراً من شواهد العرب شعراً ونثراً، ونسبه إلى يونس، والخليل، وعيسى بن عمر،[6] وممن أيّد ذلك الفراء[7]، وأبو عبيدة[8]، والنحاس[9]، وأبو حيان،[10] واختاره

(١) معاني القرآن ١/١٠٧

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٤/٣٦٥، ومشكل إعراب القرآن ١٩٣، والتبيان للعكبري ١/٤٠٨

(٣) ينظر: المصادر السابقة

(٤) ينظر: المصادر السابقة

(٥) الكتاب ٢/٦٢

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢/٦٢-٦٥

(٧) ينظر: معاني القرآن ١/١٠٦

(٨) ينظر: مجاز القرآن ١/٦٥

(٩) ينظر: إعراب القرآن ١/٢٨٠

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٢/١٠

النيسابوري، وهو القول الراجح؛ لأن دلالته على المعنى أوضح وأبين، يقول الفارسي:

"والأحسن عندي في هذه الأوصاف التي تعطف ويذكر الموضع من موصوفها والمدح أو النقص منهم والذم أن يُخالف بإعرابها، ولا تجعل كلها جارية على موصوفها؛ ليكون ذلك دلالة على هذا المعنى...

وفيه شيء آخر يقوي هذا، وهو أن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان أشد وأوقع فيما يُعنى"[1] .

وبقي هنا أمر يجب التنبيه عليه، وهو أن النيسابوري –غفر الله له– توهم وأوهمنا بداية معه، أن أبا علي يمنع الاعتراض في قول الشاعر:

أَتَنْسى لا هَدَاكَ اللهُ ليلى
وَعَهْدَ شَبابِها الحَسَنُ الجَمِيلُ
كَأَنَّ وقد أتى حَوْلٌ جديدٌ
أثــافــيَها حــمامات مثــولُ

والصحيح خلاف ما ذكره، فإن أبا علي يجيزه، ونصه واضح لا لبس فيه، يقول: "وقد جاء الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

كَأَنَّ – وَقَد أَتَى حَوْلٌ جَرِيمٌ –
أَثَافِيَهَا حماماتٌ رُكُودُ

(١) الإغفال ٣٦

يريد: (كأنّ) أثافيها".[1]

ويظهر لي أن الذي أوقع النيسابوري في هذا المزلق، هو نقله كلام الفارسي من كتاب الخصائص لابن جني، ففي باب الاعتراض الذي عقده ابن جني،[2] أخذ منه النيسابوري أكثر من موضع دون التنبيه إليه، فعند قوله تعالى: چ□ □ □ □ □ □ چ[3] قال النيسابوري: "اعتراض بين القسم وجوابه، تضمن اعتراضاً بين الموصوف الذي هو (قسم)، وبين صفته التي هي (عظيم)، وهو قوله: (لو تعلمون) فذانكما اعتراضان أحدهما في الآخر".[4]

وهو كلام ابن جني: "چ ى ى ﯾ ﯾ * □ □ □ □ □ □ * أ ب ٻچ[5] فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله: "وإنه لقسم لو تعلمون عظيم"؛ لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله: "فلا أقسم بمواقع النجوم"، وبين جوابه الذي هو قوله: "إنه لقرآن كريم"، وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذي هو (قسم)، وبين صفته التي هي (عظيم)، وهو قوله (لو تعلمون) فذانك اعتراضان كما ترى".[6]

---

(١) المسائل الحلبيات ١٤٧

(٢) ينظر: الخصائص ٣٣٥/١

(٣) سورة الواقعة ٧٦

(٤) باهر البرهان ١٤٦٠/٣

(٥) سورة الواقعة: ٧٥، ٧٦، ٧٧

(٦) الخصائص ٣٣٥/١

وبعد أن قدم ابن جني شواهد كثيرة في الاعتراض[1] قال: "فأما ما أنشده أبو علي من قول الشاعر:

أَتَنْسى لا هَدَاكَ اللهُ ليلى
وَعَهْدَ شَبَابِهَا الحَسَنُ الجَمِيلُ

كَأَنّ – وقد أتى حَوْلٌ جديدٌ –
أثــافــيَها حــمامات مثــولُ

فإنه لا اعتراض فيه، وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم، فأما قوله: وقد أتى حول جديد، فذو موضع من الإعراب، وموضعه النصب بما في (كأنّ) من معنى التشبيه، ألا ترى أن معناه: أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مثولاً لو أُشَبِّهَا، وقد مضى حول جديد بحمامات مثول، أي: أُشبِّهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا".[2]

فنص ابني جني هنا واضح –أيضاً– في أنه يُقرّ أن أبا علي يرى بأن البيت اعتراض، وهو يخالف شيخه بأنه لا اعتراض فيه، ولكن فَهِم النيسابوري أن ابن جني ينقل كلام الفارسي، فنسب هذا القول إليه وهو منه براء، حيث لم أجد في كتبه سوى ما أشرت إليه هذا أولاً، وثانيا: لو أن للفارسي قولاً غير هذا بأن تراجع عنه لكان تلميذه ابن جني أدرى به ولما أثبت اعتراضه عليه.

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١/٣٣٥-٣٣٧

(٢) المصدر السابق ١/٣٣٧

ضمير الفصل

تحدّث النيسابوري عن ضمير الفصل في أكثر من موضع[1]، فعند قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕﭼ[2] قال:

"خبر (إنّ): (القصص)، و (لهو) عطف بيان، ويجيء في مثل هـــذا الموضع لتقرير المعنى.

والكوفيون يقولون لمثله: العماد، ولا يرون له موضعاً من الإعراب.

وكذلك حكم هؤلاء في قوله:ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﭼ". [3][4]

ووقف عند قوله تعالى: ﭽ □ □ □ □ □ □ ﭼ [5] فقال:

"هو" في مثل هذا الموضع فصل في عبارة البصريين، وعماد فـــي عبارة الكوفيين.

قال سيبويه: إنما يدخل ليُعلم أنّ الاسم قبله قد تم، ولم يبق نعت ولا بدل فينتظر الخبر.

ومثله: ﭽ □ □ □ ﭼ[6]و ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ[7] وﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﭼ[8] فكلُّها فصول مؤكدة لا موضع لها من الإعراب.

---

(١) ينظر: باهر البرهان ٥١٢/١

(٢) سورة آل عمران: ٦٢

(٣) سورة آل عمران: ٦٦

(٤) باهر البرهان ٢٩٩/١

(٥) سورة الحديد: ٢٤

(٦) سورة طه: ١٢

(٧) سورة المؤمنون: ١١١

(٨) سورة الحجر: ٩

وهذا أصوب وأقرب ممن قال: إنــه مبتــدأ، و (الغنـــى) خبــره، و(الحميد): خبر بعد خبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر؛ لأنّ كونهمـا خبري (إنّ) من غير واسطة أقصد وأقسط من أن يجعلا خبر مبتدأ، ثـم هو وهما خبر (إن)". [1]

ضمير الفصل: هو ضمير مرفوع منفصل، يفصـل بـين شـيئين متلازمين لا يستغني أحدهما عن صاحبه، كالمبتدأ والخبر، يقـول ابـن عصفور: "الفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر، بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أو يكونا مقاربين للمعرفتين". [2]
(٢)

و"الفصل" مُصطلح بصري، ذكْره إمام النحاة حين قال: "وإنّما فصل لأنّك إذا قلت كان زيد الظريف، فقد يجوز أن تُريد بالظريف نعتاً لزيـد، فإذا جئت بـــ "هو" أعلَمت أنها متضمنة للخبر، وإنّما فَصَلَ لما لا بُدّ لـه منه". [3]

وأمّا الكوفيون فيُسمُّونه عماداً، قال ابن السراج: "وهذا الباب يُسميه الكوفيون العماد". [4]

ويُسميه بعضهم دعامة؛ لأنّه يُدعم به الكلام [5]، وبعض المتـأخرين سماه: صفة. [6]

---

(١) باهر البرهان ١٤٧٥/٣

(٢) شرح الجمل ٦٥/٢

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢

(٤) الأصول ١٢٥/٢

(٥) ينظر: الارتشاف ٩٥١/٢، والهمع للسيوطي ٢٢٧/١

(٦) ينظر: المصدران السابقان

ومصطلح البصريين أوجه وأحسن لدلالته على المعنى المراد به قال ابن الحاجب: "وتسمية أهل البصرة له فصلاً أقرب إلى الاصطلاح في أكثر الألفاظ، ولمّا كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلاً أولى من تسمية الكوفيين لها عماداً؛ نظراً إلى أن السامع أو المتكلم أو هما جميعاً يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر.. فكانت تسمية البصريين أظهر". [1]

واختُلف في اسميّته، فأكثر النحاة على أنه حرف، وصحّحه ابن عصفور فقال: "أكثرهم على أنها حروف.. وزعم الخليل أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية، ولا موضع لها من الإعراب، والصحيح أنها حروف؛ لأنّ أسماءً لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم". [2]

ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة من النحويين أنه باقٍ على اسميته،[3] والقائلون باسميته فريقان: فريق بصري يرى أن لا موضع له من الإعراب، وآخر كوفي يرى بأنّ له موضعاً من الإعراب،[4] واختلف واختلف الكوفيون بينهم، فذهب الكسائي [5] إلى أنّ إعرابه يكون بحسب إعراب ما بعده، وذهب الفراء [6]، إلى أن إعرابه يكون بحسب إعراب ما قبله، أي هو تأكيد لما قبله، ففي نحو قولك: كان زيد هو القائم، يكون الضمير في محل نصب عند الكسائي، وفي محل رفع عند الفراء، والأمر

---

(١) الإيضاح ٤٧١/١

(٢) شرح الجمل ٦٥/٢-٦٦

(٣) ينظر: الكتاب ٣٩٧/٢، وشرح الجمل ٦٥/٢، والارتشاف ٩٥٢/٢، والهمع ٢٢٧/١

(٤) ينظر: الإنصاف ٧٠٦/٢

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٥٧/٢، والجنى الداني ٣٥١، والمساعد ١٢٢/١، والهمع ٢٢٨/١

(٦) ينظر: المصادر السابقة

بالعكس تماماً بينهما في نحو قولك: إن زيداً هو القائم، فهو في محل نصبٍ عند الفراء، وفي محل رفع عند الكسائي، أمّا في قولك: زيد هو القائم، فمحل الضمير الرفع عند كليهما.(١)

والصحيح عندي قول البصريين أنّه اسم لا موضع له من الإعراب، وقول الكوفيين لا يستقيم، وقد ردّه الأنباري، فبالنسبة لرأي الفراء فهو "باطلٌ؛ لأنّ المكني لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه"(٢). وأمّا بالنسبة لرأي الكسائي فقد أبطله – أيضاً – الأنباري فقال: "هذا باطلٌ أيضاً؛ لأنه لا تعلق له بما بعده؛ لأنّه كناية عمّا قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد".(٣)

ولذا فالعجب أن ينصّ النيسابوري على أنّ الضمير لا محل له من الإعراب عند الكوفيين "والكوفيون يقولون لمثله: العماد ولا يرون له موضعاً من الإعراب"،(٤) وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين،(٥) ومن هنا أرى أن هناك خطأً وتصحيفاً من قبل نُسَّاخ الكتاب، أو سبق قلم من النيسابوري لم يستدركها ناسخو الكتاب، فالعبارة الصحيحة:

"والكوفيون يقولون لمثله العماد، ويرون له موضعاً من الإعراب".

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٥٨/٢، والجنى الداني ٣٥١، والمساعد ١٢٢/١، وهمع الهوامع ٢٢٧/١

(٢) الإنصاف ٧٠٧/٢

(٣) المصدر السابق ٧٠٧/٢

(٤) باهر البرهان ٢٩٩/١

(٥) ينظر: المسألة رقم ١٠٠ من الإنصاف ٧٠٦/٢

ولضمير الفصل أحكام إعرابية تتعلق به، يمكن إجمالها وفق الآتي:

أولاً: إذا وقع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر نحو: زيد هو القائم، جاز فيه البدلية، والفصلية، وأن يكون مبتدأ ثانياً.

ثانياً: إذ وقع الضمير بعد اسم (كان) فإمّا أن يكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً، واسم (كان) – أيضاً – إمّا أن يكون ظاهراً أو ضميراً، فإن كان اسم (كان) ظاهراً، وما بعده مرفوع، كقولك: كان زيد هو القائمُ، تعين أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، وكذا فيما إذا كان اسم (كان) ضميراً وما بعده مرفوع، نحو: كنت أنت القائمُ، أمّا إذا كان ما بعده منصوباً كقولك: كان زيد هو القائمَ فلا يجوز فيه إلا البدلية والفصلية، وكذا إذا كان اسم (كان) ضميراً وما بعد الفصل منصوباً نحو: كنت أنت القائمَ.

ثالثاً: إذا وقع ضمير الفصل بعد اسم (إنّ) الظاهر نحو: إنّ زيداً هو القائمُ فلا يجوز فيه إلا الابتداء والفصل، وتمتنع البدلية؛ لأنّ البدل على حسب إعراب الأول، ولا يجوز أن يكون تأكيداً؛ لأنّ الظاهر لا يُؤكّد بالضمير. أمّا إذا كان الاسم مضمراً نحو: إنّك أنت القائمُ جاز في الضمير الابتداء، والفصل، والتوكيد، وامتنعت البدلية لما ذكرناه.[1]

ومن خلال ما سبق بيانه من أحكام، يتضح لنا أن إعراب النيسابوري لـ "لهو" عطفُ بيان لا يستقيم، ولم يقل به أحد فيما اطلعت عليه، وإذا كان مقصده بعطف البيان أنّه بدل وفق ما قيل: كل ما جاز أن يُعرب عطف بيان جاز أن يُعرب بدلاً؛ لما استقام له أيضاً ذلك في هذا الموضع بالذات؛ لأنّ ضمير الفصل إذا وقع بعد (إنّ) في نحو: إن زيداً

---

(١) ينظر: شرح الجمل ٢/٦٥-٦٨، والارتشاف ٢/٩٥٨-٩٥٩، والمساعد ١/١٢٢-١٢٣،

لهو القائمُ لم يجز فيه إلا الابتداء، والفصل، وتمتنع البدلية لدخول الألف واللام عليه أولاً، وثانياً، لأنّ البدل على حسب إعراب المبدل منه، فالصحيح في إعراب هذه الآية أن يكون "هذا" اسم (إنّ) واللام لام الابتداء، و(هو) ضمير فصل، والقصص خبر (إن)، أو تُعرب الآية وفق الوجه الآخر فيكون "هو" مبتدأ، و "القصص" خبره، والجملة الاسمية خبر (إنّ) كما هو عند معربي القرآن.[1]

والحق إنني كنت مُتردداً في صحة هذا النص عموماً للنيسابوري؛ لأني توقعت أن النساخ ربّما زادوا وغيّروا بعد إثبات خطئهم الأول، إلا أنّي لمّا عدت إلى كتابه إيجاز البيان وجدته يُؤكِّد على أن "لهو" عطف بيان، في حين أنه لم يشر إلى مذهب الكوفيين في ضمير الفصل.[2]

وبعد هذا أقول: إنّه إذا كان النيسابوري لم يوفق في إعراب هذه الآية، إلا أنه قد أجاد وأحسن صُنْعاً في إعراب الآية الأخرى ﮋ □ □ □ □ □ ﮊ[3] فكان إعرابها عنده مُتضحاً تماماً حيث ذكر في إعرابها الوجهين اللذين سبق أن أشرنا إليهما، ولم يُشر إلى عطف البيان تماماً، وقد رجّح النيسابوري في إعرابها الوجه الثاني، وهو أن يكون "هو" ضمير فصل، وهو الصحيح والأوجه؛ لما يعضده من قراءة نافع وابن عامر بإسقاط الضمير "هو"، حيث قرآ (إن الله لغني حميد)،[4] فدلّ ذلك

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤٢٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٨٣/١

(٢) ينظر: إيجاز البيان ١٧٠/١

(٣) سورة الحديد: ٢٤

(٤) ينظر: الحجة لأبي علي ٢٧٦/٦، وحجة القراءات ٧٠٢

على أنها ضمير فصلٍ لا يُؤثر. قال أبو علي:

"ينبغي أن يكون (هو) فصلاً، ولا يكون مبتدأ؛ لأن الفصل حذفه أسهل."[1]

(١) الحجة ٦/٢٧٦

عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

قال النيسابوري عند قوله تعـالى: چﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ چ: [١]

"تصب "ويعلم" على الصرف عن العطف؛ إذ ليس المعنى نفي الثاني حتى يكون عطفاً على نفي الأول، وإنّما هو على منع اجتماع الثاني والأول كما في قول المتوكل الليثي:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَــأْتِيَ مِثْلَهُ
عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
وأَقِمْ لِمَن صَافَيتَ وَجْهاً واحداً
وَخَلِيقَــةً إنّ الكريم قَوُومُ". [٢] [٣]

اختلف النحويون في إعراب "ويعلم" على قولين:

القول الأول: أنّ "يعلم" فعل مضارع مجزوم بالعطف علــى الفعـل المجزوم قبله (يعلم الله)، ولكنه فُتح ولم يُكسر تبعاً لفتحة الــلام ولخفَّـة الفتحة، وهذا الوجه اختاره الباقولي إذ يقول: "وعندي أن قولــه "ويعلـم الصابرين" مجزوم بالعطف على قوله: "يعلم الله" لكنّه فُتح ولم يُكسر تبعاً لفتحة اللام". [٤]

---

(١) سورة آل عمران: ١٤٢

(٢) ديوانه: ٨١-٨٢، ووردت أيضاً في ديوان أبي الأسود الدؤلي ١٢٨، وينظر: معاني القرآن للفراء ٣٣/١، والأزهية ٢٣٤

(٣) باهر البرهان ٣٢٤/١

(٤) كشف المشكلات ٣٤٨/١

وأجازه العكبري،[1] والسمين،[2] وضعّفه الأنباري.[3]

القول الثاني: أن "يعلم" فعلٌ مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، واختُلف في عامل نصبه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الناصب له هو (الواو) بنفسها، وهو مذهب الكسائي،[4] والجرمي،[5] والزجاج،[6] ورُدّ بأنّ الواو لو كانت هي العاملة لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناع ذلك دليل على بطلان من ذهب إليه.[7]

الوجه الثاني: أن الناصب له هو الصرف، وهذا رأي عامة الكوفيين،[8] والصرف ذكره الفراء في أكثر من موضع وعرّفه بقوله:
"فإن قلت: وما الصّرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلامٍ في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر:

---

(1) ينظر: التبيان ١/٢٩٥

(2) ينظر: الدر المصون ٣/٤١١

(3) ينظر: البيان ١/١٩٦

(4) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٦٨، والمساعد ٣/٨٤

(5) ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٥، والارتشاف ٤/١٦٦٨، والمساعد ٣/٨٤

(6) ينظر: معاني القرآن ١/٤٧٢

(7) ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٧

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٤٠٩، والإنصاف ٢/٥٥٥، وارتشاف الضرب ٤/١٦٦٨، والجنى الداني ٧٤

لا تنه عن خُلق وتــأتي مثلَه
عارٌ عليك إذا فَعلتَ عظيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتي مثله" فلذلك سُمّي صرفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله".[1]

وأيّده الطبري،[2] وردّه ابن هشام،[3] وضعّفه البصريون بقــولهم: إنّ الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب، بــل مــا ذكرتمــوه هــو الموجب لتقدير "أن" لا أنّ العامل هو نفس الخلاف والصرف، ولو جــاز ذلك لجاز أن يُقال: إن زيداً في قولك :أكرمت زيداً لم ينتصب بالفعــل، وإنما انتصب بكونه مفعولاً، وذلك محال؛ لأنّ كونه مفعــولاً يُوجــب أن يكون أكرمت عاملاً فيه النصب.[4]

الوجه الثالــث: وهو مذهب البصريين[5] من أن الناصــب للفعــل المضارع هو "أن" مُضمرة وجوباً لوقوعها بعد واو المعيــة المســبوقة بنفي، وقد نصّ عليه سيبويه،[6] والمبرد.[7]

والنيسابوري أخذ في هذه المسألة برأي الكوفيين، وهو رأي مرجوح في نظري، إذ لا بُدّ أن يكون ثمة عامل ينصب الفعل، والصرف معنــى وليس عاملاً، والمعنى لا عمل له، وقد تفطّن لذلك النحاس حين قال:

---

(١) معاني القرآن ١/٣٣-٣٤

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٣/٤٥٣

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٢

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٧

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٥، والارتشاف ٤/١٦٦٨، والدر المصون ٣/٤١١

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٤٦

(٧) ينظر: المقتضب ٢/٢٥

"وقال الكوفيون: هو منصوب على الصرف، فيقال لهم: ليس يخلـــو الصرف من أن يكون شيئاً لغير علة أو لعلّة، فلعلّة نصب ولا معنى لذكر الصرف".[1]

---

(١) إعراب القرآن ١/٤٠٩

عند قوله تعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭼ[1] قال النيسابوري:

"نصب "كلّه" على التأكيد لأمرٍ، أي: إنّ الأمر أجمع، ويجوز على الصفة، أي: الأمر جميعه، ويجوز على البدل من الأمر، أي: إنّ كل الأمر لله.

ورفع "كلّه" على أنه مبتدأ، و "لله" خبره، والجملة من المبتدأ وخبره خبر إنّ". [2]

قرأ أبو عمرو "كلُّه" بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب[3]، وقرءة الرفع لا إشكال فيها فـ "كلُّه" مبتدأ، وخبره الجار والمجرور، والجملة من المبتدأ والخبر خبر "إن"، وهذا إعراب الجمهور[4] لا أعلم فيه خلافاً.

وأمّا قراءة "كلَّه" بالنصب فقد اختُلف في توجيهها على ثلاثة أقوال:

الأول: أن "كلَّه" تأكيد للأمر المنصوب؛ لأنّه اسم "إن" وخبره "الله" وهو قول جمهور النحويين،[5] يقول الفارسي:

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٤

(٢) باهر البرهان ١/٣٣٠-٣٣١

(٣) ينظر: الحجة ٣/٩٠، والكشف ١/٣٦١

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١/٤٨٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤١٣، وعلل القراءات ١/١٢٨، ومشكل إعراب القرآن ١٥٨، وكشف المشكلات ١/٣٥٣، والبيان للأنباري ١/١٩٨

(٥) ينظر: المصادر السابقة

"حُجَّة من نصب: أن (كُلَّهُ) بمنزلة أجمعين وجمع في أنـــه للإحاطـــة والعموم، فكما أنّه لو قال: إن الأمر أجمع؛ لم يكن إلا نصباً، كـــذلك إذا قال: (كُلَّهُ) لأنّه بمنزلة أجمعين".[1]

الثاني: أن يكون "كلّه" منصوباً على الصفة للأمر، وهو رأي الفراء، وأحد قولي الأخفش،[2] يقول الفراء: "ومن نصب كله جعله مـــن نعـــت الأمر"،[3]وقال الطبري: "بنصب الكل على وجه النعت لـــ "الأمر"".[4]

الثالث: أن يكون "كلّه" نُصب على البدل من الأمر، يقول الأخفـــش: "وإن شئت نصبت على البدل"،[5] واســـتبعده الســـمين فقـــال: "ولـــيس بواضح".[6]

والنيسابوري – رحمه الله – لم يرجِّح إحدى القراءتين على الأخرى كما صنع غيره، يقول الطبري: "القراءة عندنا النصب في "الكل" لإجماع أكثر القرأة عليه"[7]، ويقول مكي: "والنصب الاختيار للإجمـــاع عليـــه، ولصحة وجهه، ولأنّ التأكيد أصل "كل" لأنّها للإحاطة".[8]

بل قام بتخريج كُلٍّ منهما مع ما يتوافق وقواعد النحـــاة؛ إذ إنّ كـــلا القراءتين سبعية – وحسناً ما صنع – وكُلُّ الأوجه التـــي ذكرهـــا فـــي

(١) الحجة ٣/ ٩٠
(٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ٤٢٥
(٣) معاني القرآن ١/ ٢٤٣
(٤) تفسير الطبري ٣/ ٤٨٦
(٥) معاني القرآن ١/ ٤٢٥
(٦) الدر المصون ٣/ ٤٤٩
(٧) تفسير الطبري ٣/ ٤٨٧
(٨) الكشف ١/ ٣٦١

النصب جائزة، وإن كنت أميل إلى القول الأول؛ لأنَّ "كلاً" فــي أكثــر أحوالها أن تكون تأكيداً بمنزلة أجمعين.

الجر على الجوار

وفي معرض حديثه عن قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭼ[1] قال النيسابوري: "خَفْضُ (أرجلكم) على مجاورة اللفظ، كقولهم: (جُحر ضَبٍّ خربٍ) وهو في الشعر كثير، ومن الكلام فصيح...

قال الفرزدق:

فَكَيفَ إِذَا رَأَيتَ دِيَارَ قَومٍ
وجيرانٍ لَنَا كَانُــوا كِرامِ[2]

فجر الكرام على جوار الجيران.

وقد قُرئ (وأرجلكم) بالنصب عطفاً على قوله: فاغسلوا وجوهكم، وإنما يجوز مثل هذا في الكلام الهجين المعقّد والمريج المختلط دون العربي المبين، وهل في جميع القرآن مثل رأيت زيداً ومررت بعمرو وخالداً؟

ولهذا قدر الكسائي فيه تكرار الفعل أي: واغسلوا أرجلكم.

ولهذا قرأ الحسن: (وأرجلكم) بالرفع على الابتداء المحذوف الخبر، أي: وأرجلكم مغسولة؛ لئلا يحتاج إلى اعتبار المجاز توقي العطف عما يليه.

---

(١) سورة المائدة: ٦

(٢) ديوانه ٢/٢٩٠، وينظر: الكتاب ٢/١٥٣، والأزهية ١٨٨

فالأولى إذاً أن يكون معطوفاً على مسح الرأس في اللفظ والمعنى، ثم نُسخ بدليل السنة، وبدليل التحديد إلى الكعبين؛ لأن التحديد يكون في المغسول.

قال الشعبي: جاء القرآن بالمسح والسنة بالغسل".[1]

قرئت "وأرجلكم" على ثلاث صور: قرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب، وقرأ الباقون بالخفض،[2] وقرأ الحسن بالرفع.[3] وقراءة الرفع لا إشكال فيها على اعتبار أن (أرجلكم) مبتدأ، والخبر محذوف يقدر بمغسولة، أي وأرجلكم مغسولة.

وأما قراءتا النصب والخفض ففيهما إشكال عند النحويين، إشكال إعرابي في قراءة النصب، إذ كيف يُعطف على المجرور "برؤوسكم" بمنصوب "وأرجلكم"؟ فالقاعدة أن يتبع المعطوفُ المعطوفَ عليه في إعرابه، ولو خفضت (وأرجلكم)؛ لاستقام لك الكلام من حيث الصنعة الإعرابية فقط، وبقي إشكال كبير من حيث المعنى والحكم الفقهي، إذ يصير المعنى: وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم، ومعلوم من الدين بالضرورة أن الرجل لا يُمسح عليها، بل تغسل وجوباً عند جماهير الأمة من السلف والخلف، ولعلماء العربية في تخريجهما أقوال يمكن جمعها على النحو التالي:

---

(١) باهر البرهان ١/٤١١-٤١٤

(٢) ينظر: حجة القراءات ٢٢١، والكشف ١/٤٠٦

(٣) ينظر: المحتسب ١/٢٠٨

أولاً: قراءة الجر، وفي تخريجها وجوه:

الأول: أن (أرجلكم) حقها النصب، ولكنها خُفِضَت لمجاورتها المجرور بـــ (رؤوسكم)، قاله الأخفش،[1] وأبو عبيدة،[2] والعكبري،[3] وهو قول جمهور النحويين،[4] والحمل على الجوار كثير في كلام العرب شعرها ونثرها، كقول الشاعر:

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا

بَعْدِي سَوَافِي المُورِ والقَطْرِ [5]

فخفض (القطر) على الجوار وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنه معطوف على (سوافي)، ولا يكون معطوفاً على المور وهو الغبار؛ لأنه ليس للقطر سوافٍ كالمور حتى يعطفه عليه.

وقال الآخر:

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا

قُطْنًا بِمِسْتَحْصَدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ [6]

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٦٦

(٢) ينظر: مجاز القرآن ١/١٥٥

(٣) ينظر: التبيان ١/٤٢٢

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٤، والمقتضب ٤/٧٣، وشرح المفصل ١/٧٩، والارتشاف ٤/١٩١٤

(٥) البيت لزهير في ديوانه ٨٧، وينظر: الإنصاف ٢/٦٠٣، وخزانة الأدب ٩/٤٤٣

(٦) البيت لذي الرمة في ديوانه ٤٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٠٥، وخزانة الأدب ٥/٩١

فخفض (محلوج) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول محلوجاً، لكونه وصفاً لقوله: قطنا.

وقال الآخر:

كَأَنَّ نَسجَ العَنكَبُوتِ المُرْمَلِ [1]

فخفض (المرمل) على الجوار، وكان ينبغي أن يقول المرملا؛ لكونه وصفاً للنسج لا للعنكبوت.

ومن ذلك قولهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ فخفضوا خرباً على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً لكونه في الحقيقة صفة للجحر لا للضب.[2]

والجر على الجوار منعه طائفة من النحويين [3]، ويرون أن الحمل على الجوار شاذ لا يُعرَّج عليه، وأن ما ورد عن العرب مسموعاً عنهم لا ينقاس ويقتصر فيه على السماع[4]، ونَزّه الزجاج كلام الله سبحانه وتعالى عن الجر بالجوار،[5] وجعله النحاس نظير الإقواء في الشعر،[6] الشعر،[6] وشدد الرازي القول بأن الجر بالجوار لم تتكلم العرب به مع حرف العطف.[7]

---

(1) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٢٤٣، وينظر: الكتاب ١/٤٣٧، والخصائص ٣/٢٢١

(2) ينظر: الإنصاف ٢/٦٠٣-٦٠٧

(3) ينظر: الخصائص ١/١٩١، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٠، والحجة في القراءات السبع ١٢٩، وأمالي ابن الحاجب ١/٢٨٠

(4) ينظر: الإنصاف ٢/٦١٥

(5) ينظر: معاني القرآن ٢/١٥٣

(6) ينظر: إعراب القرآن ٢/٩

(7) ينظر: التفسير الكبير ١١/١٦١

الثاني: أن (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم) في اللفظ فقط دون المعنى، لأنها في المعنى مغسولة، وعطف الشيء على الشيء والمعنى: مختلف وارد في كلام العرب كما قال الشاعر:

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً
وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا [(١)]

فعطف (العيون) على (الحواجب) وإن كان العيون لا تزجج.

وقال الآخر:

يـا ليتَ بَعْلَكِ فِي الوَغَـى
مُتَـقَـلِّداً سَـيْفاً وَرُمْـحاً [(٢)]

وكقوله:

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً
حَتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا [(٣)]

ففي الأول عطف (الرمح) على (السيف) وإن كان (الرمح) لا يُتقلد، والثاني عطف (الماء) على (التبن) وإن كان الماء لا يُعلف.[(٤)]

---

(١) البيت للراعي النميري في ديوانه ٢٦٩، وبلا نسبة في الخصائص ٤٣٢/٢، والإنصاف ٦١٠/٢

(٢) البيت لعبدالله بن الزبعرى في ديوانه ٣٢، وبلا نسبة في الخصائص ٤٣١/٢، والإنصاف ٦١٢/٢

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص ٤٣١/٢، والإنصاف ٦١٣/٢، والتصريح ٥٣٦/٢

(٤) ينظر: الإنصاف ٦١٠/٢-٦١٢

الثالث: أن (أرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم) لفظاً ومعنى، والمراد بالمسح على الأرجل الغسل، فقد ورد في كلام العرب المسح مراداً به الغسل، قال أبوزيد: المسح خفيف الغسل، يقال: تمسحت للصلاة، أي: توضأت، فالرأس والرجل ممسوحان، إلا أن المسح في الرجل يراد به الغسل لبيان السنة بدليل ورود التحديد في قوله إلى الكعبين، والتحديد إنما يجيء في المغسول لا الممسوح.[1]

الرابع: أن (أرجلكم) مخفوضة بحرف جر محذوف، والتقدير: افعلوا بأرجلكم غسلاً،[2] وحذف الجر وإيقاء عمله جائز كقول الشاعر:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً
وَلاَ نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا [3]

وكقول رؤبة: خيرٍ والحمد لله لمن قال له: كيف أصبحت؟ أي: على خير.[4] وضعّفه السمين الحلبي؛ لأن حذف الجار وإيقاء عمله ليس جائزاً على إطلاقه إنما في مواضع معينة ليس هذا منها.[5]

الخامس: أن المراد بالآية (وأرجلكم) الغسل، وعطفت على الممسوح (الرأس) للتنبيه على عدم الإسراف، لأن غسل الرجل مظنة للإسراف.

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٦١٠
(٢) ينظر: التبيان للعكبري ١/٤٢٤
(٣) البيت للأخوص الرياحي في الكتاب ١/١٦٥، والخصائص ٢/٣٥٤، والإنصاف ١/١٩٣
(٤) شرح ابن عقيل ٢/٣٨
(٥) ينظر: الدر المصون ٤/٢١٦

وانفرد به الزمشخري[1]، ووصف أبو حيان هذا القول بأنه في غاية التلفيق والتعمية في الأحكام.[2]

وأصوب هذه التوجيهات توجيه جمهور النحويين من حمل الآية بالخفض على الجوار، ولا عبرة بقول القائلين إن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يُعرِّج عليه، لكثرة وروده عن العرب شعراً ونثراً كثرة تخرجه من حد القلة إلى الكثرة، قال العكبري "وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته"، [3] فقد ورد في التنزيل في غير ما آية من كتاب الله كقوله تعالى: ﴿ۋ ې ې ې ې □ □ □ □﴾.[4] بكسر نحاس في قراءة ابن كثير وأبي عمرو،[5] وقوله تعالى: ﴿ڤ ڦ﴾[6] بالكسر فيهما في قراءة حمزة والكسائي،[7] وهو في الشعر كثير كما وصف النيسابوري.

وقول الرازي أن الخفض على الجوار ممتنع مع حرف العطف مرجوح، فقد ورد عن العرب، نصَّ عليه ابن مالك حين قال: "... وتنفرد الواو أيضاً بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة، كقوله تعالى: "وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم" ومنه قول الشاعر:

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ

---

(١) ينظر: الكشاف ٢/٢٠٥

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/٤٥٢

(٣) التبيان ١/٤٢٢

(٤) سورة الرحمن: ٣٥

(٥) ينظر: علل القراءات ٢/٦٦٣، وحجة القراءات ٦٩٣

(٦) سورة الواقعة: ٢٢

(٧) ينظر: علل القراءات ٢/٦٦٧، وحجة القراءات ٦٩٥

والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ".[1] [2]

<u>ثانياً: قراءة النصب (وأرجلَكم):</u>

طعن فيها النيسابوري بقوله: "وإنما يجوز مثل هذا في الكلام الهجين المعقد، والمريج المختلط دون العربي المبين"، على الرغم من أنها قراءة سبعية، قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي، والحقّ أن الأمر أيسر بكثير مما تصوره النيسابوري وذهب إليه، إذ إنّ تخريج هذه القراءة لا يشكل إشكالاً كبيراً كما في قراءة الجر، حتى قال الشنقيطي عنها: "أما قراءة النصب فلا إشكال فيها".[3]

وهو الصحيح إذ إن التخريج بالجر هو ما اختلفت فيه أقوال العلماء وتباينت آراؤهم، وتعددت توجيهاتهم كما سبق بيانه، ورغم ذلك لم يطعن بها النيسابوري، ولذا كان الأولى به توجيه قراءة النصب لا الطعن بها، وماذا يضيره – غفر الله له – لو أجاز القراءتين جميعاً كما صنع الزجاج – وهو كثيراً ما يذكر الزجاج – حين قال:

"القراءة بالنصب، وقد قرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائز في العربية، فمن قرأ بالنصب فالمعنى: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، وامسحوا برؤوسكم على التقديم والتأخير، والواو جائز فيها ذلك كما قال جل وعز: ﴿ ے ۓ ۓ ﮈ ﮈ ﮉ ﮊ ﴾[4] والمعنى: واركعي واسجدي؛ لأن الركوع قبل السجود."[1]

---

(١) يُنسب لابن لوذان السنوسي وهو في الكتاب ١٩٠/٢، والمقتضب ٢٢٣/٤، وأمالي ابن الشجري ٨١/٣

(٢) عمدة الحافظ ٦٣٨/٢

(٣) أضواء البيان ١١/٢

(٤) سورة آل عمران: ٤٣

فالتقديم والتأخير جائز في القرآن بلا خلاف، ويقويه ورود نظائر له في كتاب الله عز وجل، وقد أشار إليه النيسابوري حين وقف على قوله تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ.[٢] فقال: "تقديره: ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاماً أي: عذاباً عاجلاً، فقدّم وأخّر".[٣]

ولعل النيسابوري – رحمه الله – أدرك خطأه لاحقاً، فقد وقف على هذه الآية (وأرجلكم) في أحد كتبه، ولم يُضعِّف أو يطعن في كلا القراءتين بل خرَّجها مع ما يتناسب وأقوال النحويين يقول:

"خفض (أرجلكم) على الجوار، ومن قرأ و(أرجلَكم) فيقدر فيه تكرار الفعل، (وأرجلكم) بالرفع على الابتداء المحذوف الخبر، أي وأرجلكم مغسولة".[٤]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٥٢/٢

(٢) سورة طه: ١٢٩

(٣) باهر البرهان ٩٢٠/٢-٩٢١

(٤) إيجاز البيان ٢٢٥/١

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ □ □ □ □ □ ﭼ[1] فقال: "رُفع (الصابئون) على تقدير التأخير كأنه: ولا هم يحزنون والصابئون كذلك. كما قال بشر بن أبي خازم:

وإلاّ فاعْلَمُوا أنّا وَأَنْتُمْ

بُغَاةٌ ما بَقِينا في شِقَاقِ [2]

أي: إنا بغاة ما بقينا في شقاق وأنتم كذلك، ولو كان أنتم عطفاً على الضمير لكان منصوباً، وكان (إياكم).

وقال الكسائي: هو عطف على ضمير "هادوا"، أي: والذين هادوا هم والصابئون.

وقال الفراء: إنما ارتفع لضعف عمل (إنّ)، لا سيما وهو عطف على الضمير الذي لم يظهر فيه الإعراب".[3]

قُرئت (الصابئون) بالنصب، وليست مشكلة لجريانها وفق قياس النحويين، وقرأ السبعة جميعاً بالرفع، وقد أشكلت على النحويين لمخالفتها ما أصلّوه لأنها معطوفة على اسم (إن) قبل تمام الخبر، واسم (إن) حقه النصب، والمعطوف على المنصوب منصوب، لذا تأولها النحويون، وتعددت التخريجات لها، ويمكن إيجازها في الآتي:

---

(١) سورة المائدة: ٦٩

(٢) ديوانه ١٨٠، وينظر الكتاب ٢/١٥٦، والإنصاف ١/١٩٠

(٣) باهر البرهان ١/٤٢٩-٤٣٠

أولاً: رفعت (الصابئون) هنا على أنها مبتدأ، والخبر محذوف منويٌ به التأخير، قال سيبويه: "أما قوله عز وجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر".(١)

واستشهد على ذلك بقول بشر بن أبي خازم:

وَإلاّ فَاعْلموا أنا وَأنتم

بُغَاةٌ ما بقِينَا فِي شِقَاقِ

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم.(٢)

وهو رأي البصريين عامة، الذين يمنعون العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر.(٣)

ثانياً: أن (الصابئون) معطوفة على الضمير المرفوع في (هادوا)، وينسب إلى الكسائي،(٤) وهذا التوجيه رفضه أغلب النحاة لما يقتضيه من فساد المعنى والإعراب، فمن ناحية المعنى: يتوجب على القائل به أن يكون (الصابئون) يهوداً، ومن ناحية الإعراب: فلأنه عُطف على الضمير المتصل من غير أن يؤكد بالمنفصل.(٥)

ثالثاً: وهو رأي الكوفيين الذين يُجيزون عطف الاسم المرفوع على اسم (إن) على كل حال، سواء أكان هذا الاسم المرفوع قبل تمام الخبر لم

---

(١) الكتاب ١٥٥/٢

(٢) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢-١٥٦

(٣) ينظر: رأيهم في الإنصاف ١٨٧/١، وينظر: شرح الجمل ٤٥١/١، والتذييل والتكميل ١٩٤/٥، والتصريح ٧٤/٢

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١٢/١

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢

بعده، وسواء كان عمل (إن) في اسمها ظاهراً أو مخفياً نحو: إن زيداً وعمرٌو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان، مستدلين على ذلك بالسماع والقياس،[1] في حين انفرد الفراء بجواز عطف الاسم المرفوع على اسم (إن) قبل تمام الخبر بشرط ألا يظهر فيه عمل (إن) نحو: إنك وعمرو قائمان، وكالآية السابقة، يقول الفراء:

"إن رفع الصابئين على أنه عطف على (الذين)، و (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب (إن) نصبا ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره، جاز رفع الصابئين، ولا استحب أن أقول: إن عبدالله وزيد قائمان؛ لتبين الإعراب في عبدالله".[2]

ورُدّ عليه: بأن الأصل التسوية بين المعرب والمبني في إجراء التوابع لهما، وأن سبيل ما لا يتبين فيه الإعراب وما يتبين فيه واحدة.[3]

رابعاً: أن (إن) بمعنى: نعم، وعليه: فالذين مرفوع بالابتداء ولذا جاز عطف (الصابئون) عليها، [4] وردّه بعضهم بأن مجيء (إنّ) بمعنى نعم شاذ [5] .

خامساً: أن (الصابئون) جاءت على لغة بلحارث بن كعب الذين يجعلون الجمع بالواو على كل حال، والتثنية بالألف على كل حال.[1]

---

(١) ينظر: أدلتهم في الإنصاف ١/١٩٠-١٩٥

(٢) معاني القرآن ١/٣١١

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢، وهمع الهوامع ٣/٢٠٦

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢١٤، والبيان ١/٢٥٦، والتبيان للعكبري ١/٤٥١

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٥٧

وضعفه الأنباري، إذ أشار أنه لم يحفظ عن بلحارث سوى إجراء الألف دائماً بالمثنى.[٢]

والذي أرجحه هو اختيار النيسابوري وهو مذهب البصريين من أن الخبر محذوف منوي به التأخير، إذ إن الأوجه الأخرى لا تخلو من ضعف، فإما أن يمكن ردها إليه كما في أدلة الكوفيين، وإما أن تكون من التكلف والصنعة بمكان بحيث يحاول بعض العلماء تخريج الآية على وجه مستقيم من ناحية الصنعة الإعرابية، كي لا يظهر في القرآن ما يخالف قياس النحويين، أو أن يُدّعَى على القرآن بوجود اللحن والخطأ فيه، كمن ذكر بأن (إن) بمعنى: نعم، أو أن الآية على لغة بلحارث بن كعب، والحق أن القرآن أكبر من أن يدعي عليه ذلك، فالواجب ألا نبحث عن تخريج الآية هكذا غُفلاً عن سياقها الذي وردت فيه ليصح التركيب فقط، بل لابد لنا أن نعرف ما وراء ذلك.

أعجبني ما قاله أبو حيان في ذلك، إذ يقول:
"عادتنا في إعراب القرآن ألاّ نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله – تعالى – كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى، بحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أن كلام الله من أفصح الكلام، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه، هذا على أنّا إنما نذكر

---

(١) ينظر: البيان ١/٢٥٦، والتبيان للعكبري ١/٤٥٢

(٢) البيان ١/٢٥٦

كثيراً مما ذكروه؛ ليُنظر منه، فربما يظهر لبعض المتأملين ترجيح شيء منه". [1]

---

(١) البحر المحيط ١/١٥٩

إعراب " من " في قوله تعالى:
" أعلم من يضل عن سبيله"

عند قوله تعالى: چ□ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □چ [1] قال النيسابوري:

"لا يجوز أن يكون "من" في موضع جر بإضافة "أعلم" إليها؛ لأنّ "أفعل" متى أُضيف إلى شيء فهو بعضه، كقولك: زيد أفضل عشيرته، وتعالى الله أن يكون بعض الضالين، فكان في موضع نصب، وكان المراد: أعلم بمن ضَلّ عن سبيله، فحذف الباء، وأوصل أعلم هذا بنفسه، أو أضمر فعلاً واصلاً يدل هذا الظاهر عليه، حتى كأنّ القول: يعلم، أو علم من يضل عن سبيله، يدل عليه ظهور الباء بعده، وهو في قوله: چ□ □ □چ.

ويجوز أن تكون مرفوعة بالابتداء، و"يضل" بعدها خبرها، كأنّه قال: إن ربك هو أعلم أيهم يضل عن سبيله". [2]

اختلف النحويون في "أعلم" على وجهين:

الوجه الأول: أنها هنا ليست للتفضيل [3]، ومجيء أفعل لغير التفضيل وارد في كلام الله عز وجل وفي قول العرب، كما في قوله

---

(١) سورة الأنعام: ١١٧

(٢) باهر البرهان ١/٤٩٠-٤٩١

(٣) ينظر: الدر المصون ٥/١٢٦

تعالى: ﭽﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔﭼ[1] فأهون هنا بمعنى: هين، وقد أشار إلى ذلك النيسابوري حين وقف على هذه الآية فقال:

"إن المراد بالأهون الهين. قال الفرزدق[2]:

إنّ الذي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لنا
بَيْتاً دعائِمُهُ أَعَزُّ وَأطْوَلُ

بيتاً بناهُ لنا الإلَهُ وما بنى
مَلَكُ السَّمَاءِ فإنَّه لا يُنقَلُ". [3]

على أن مجيء أفعل لغير التفضيل، وإن جاز في آية الروم وبيت الفرزدق؛ إلا أنه في آية الأنعام بعيد، ولا يستقيم أن يكون "أعلم" لغير التفضيل، وذلك لأنه لا يُطابق ما بعده، وهو قوله تعالى: ﭽ ﮁ ﮂ ﮃﭼ. [4]

الوجه الثاني: أن "أعلم" هنا على بابها من التفضيل، وهو القول الصحيح؛ لمطابقتها ما بعدها "وهو أعلم بالمهتدين"، ولكن يرد على هذا الوجه إشكال كبير في المعنى يؤدي بصاحبه إلى الكفر، وذلك في حال اعتبرنا (من) في محل جر بإضافة أفعل إليها؛ لأنّ (أفعل) إذا أضيف إلى شيء كان بعضاً له، تقول: زيد أعلم الناس، فهو من الناس ولا إشكال، ولكن لا تقول: زيد أعلم إخوته؛ لأنه ليس منهم، ولذا لم يجز أن يُضاف

---

(١) سورة الروم: ٢٧

(٢) ديوانه ٢٠٩/٢ وينظر: الصاحبي ٢٥٧، وخزانة الأدب ٥٣٩/٦

(٣) باهر البرهان ١١٠٦/٢

(٤) ينظر: الدر المصون ١٢٦/٥

(أعلم) إلى من يضل؛ لأنّه تعالى سبحانه أن يكون بعض الضالين، أكّد على هذا غير واحد من النحويين.[1]

ولأجل هذا الإشكال اختُلف في إعراب (من) على أقوال:

القول الأول: أن (من) مجرورة بحرف جر محذوف[2]، وحرف الجر يُحذف ويبقى عمله، كما في قول الشاعر:

إذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةٍ
أشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأكُفِّ الأصَابِعُ[3]

أي: أشارت إلى كليب.

وقول الآخر:

وكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ ألِفْتُهُ
حتَّى تَبَذَّخَ فارْتَقَى الأعْلامِ[4]

أي: إلى الأعلام.

وضعفه القيسي فقال:

"لا يحسُن حذف حرف الجر؛ لأنه من ضرورات الشعر".[5]

---

(١) ينظر: الإغفال للفارسي ٢/٣٦١، والمحتسب لابن جني ١/٢٢٨، ٢٢٩، ومشكل إعراب القرآن ٢٥١، والبيان للأنباري ١/٢٨٤ والدر المصون ٥/١٢٦

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٥١، والدر المصون ٥/١٢٦

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٤٤، وينظر: المقاصد النحوية ٢/٥٠٠، وخزانة الأدب ٩/١١٣

(٤) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢/٣٩، والمقاصد النحوية ٢/٤٩٠، وهمع الهوامع ٢/٣٨٣

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٥١

القول الثاني: أن (من) في محل نصب على إسقاط الخافض [1] كما في قول الشاعر:

لَدْنٌ بِهزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ

فيهِ كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثعلَبُ [2]

فإن الأصل: كما عسل في الطريق.

وهذا القول مردودٌ من وجهين [3] :

أحدهما: أن حذف حرف الجر لا يَطَّرد

الثاني: أن أفعل التفضيل لا تنصب بنفسها لضعفها.

القول الثالث: أن (من) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، وجملة "يضل عن سبيله" خبر المبتدأ، والجملة مُعلقة لأفعل التفضيل في موضع نصب بـ (أعلم)، والمعنى: أعلم أي الناس يضل.

قاله الكسائي، [4] والفراء، [5] والزجاج، [6] والنحاس، [7] وردّه أبو حيان فقال:

---

(١) ينظر: المحتسب ٢٢٨/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٥١، والبحر المحيط ٢١٣/٤، والدر المصون ١٢٦/٥

(٢) البيت لساعدة بن جؤية في الكتاب ٣٦/١، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٢، والتصريح ٤٠٤/٢

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢١٣/٤، والدر المصون ١٢٦/٥

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢١٣/٤

(٥) ينظر: معاني القرآن ٣٥٢/١

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/٢

(٧) ينظر: إعراب القرآن ٩٣/٢

" التعليق فرع ثبوت العمل في المفعول به، وأفعل لا يعمل فيـــه ولا يُعلق عنه". [١]

القول الرابع: أن (من) في محل نصب مفعول بـــه لـــــ (أعلـــم)، ويجوز إعمال أفعل التفضيل في المفعول به، نسبه أبو حيان للكوفيين، [٢] وأكده محمد بن مسعود الغزني. [٣]

واستدلّ لذلك بالسماع كقوله تعـــالى:چ□ □ □ □ □ □چ[٤]

وكقول العباس بن المرداس:

أكَرَّ وأحْمَى لِلحقيقَةِ مِنْهُمُ
وأضْرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوانِسَا [٥]

وأُجيب عن الآية والبيت بأنّ (حيث) و (القوانس) منصوبان بفعـــل دلّ عليه (أعلم) و (اضـــرب)، أي: يعلـــم جعـــل رســـالته، ونضـــرب القوانس. [٦]

---

(١) البحر المحيط ٢١٣/٤

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢١٣/٤

(٣) ينظر: الارتشاف ٢٣٢٦/٥، والتصريح ٥١٠/٢، ومحمد بن مسعود هو عالم بالعربية له له كتاب البديع، توفي سنة ٤٢١هـــ، ينظر: بغية الوعاة ٢٤٥/١

(٤) سورة الأنعام: ١٢٤

(٥) ديوانه ٦٩، وينظر: التصريح ٥١٠/٢، وخزانة الأدب ٣١٩/٨

(٦) ينظر: الحجة للفارسي ٢٧/١، والبيان للأنباري ٢٤٨/١، وشرح المفصل ١٠٦/٦، وشرح التسهيل ٦٩/٣، والبحر المحيط ٢١٣/٤، والدر المصون ١٢٦/٥، والمساعد ١٨٦/٢، والتصريح ٥١٠/٢

القول الخامس: وهو قول جمهور النحويين[1] أن (من) منصــوبة بفعل مقدر يدل عليه (أعلم)، وذلك لأن أفعل التفضــيل لا يعمــل فــي المفعول به، وهو الراجح عندي، فإن أفعل التفضيل قاصر عــن العمــل وليس له فعل بمعناه حتى يعمل عمله، ولا يثنى ولا يجمــع، قــال ابــن يعيش:

" فأما (أفعل) هذه وبابها، فإنه لا يُثَنَّى، ولا يُجمع، ولا يُؤنث فَبُعــد من شــبه اســم الفاعل، وصــار كالأســماء الجــوامد التي لم تؤخذ من الأفعال".[2]

---

(١) ينظر: الحجة للفارسي ٢٧/١، والبيان للأنباري ٢٤٨/١، وشرح المفصل ١٠٦/٦، وشرح التسهيل ٦٩/٣، والبحر المحيط ٢١٣/٤، والدر المصون ١٢٦/٥، والمساعد ١٨٦/٢، والتصريح ٥١٠/٢

(٢) شرح المفصل ١٠٦/٦

إعراب "أسباطاً"

عند قوله تعالى: ﴿ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ﴾[1] قال النيسابوري: "بدلٌ، ولو كان تمييزاً لكان "سبطاً" كما يقال: اثنا عشر رجلاً.

وقيل: إنه صفة موصوف محذوف، كأنّه اثنتا عشرة فرقة أسباطاً".[2]

العددان (أحد عشر، واثنا عشر) كلٌ منهما مركب من جزءين، وكلا الجزءين يُطابق المعدود تذكيراً وتأنيثاً، ويكون تمييزهما مفرداً منصوباً، تقول: أحد عشر رجلاً، واثنا عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأة، واثنتا عشرة امرأة، هذا ما أصّله وقعّده النحاة، ولكن الآية السابقة قد خالفت القاعدة النحوية من وجهين:

أولهما: أن المعدود مذكر وهو "أسباطاً"؛ لأنه جمع (سبط) فكان مقتضى التركيب: اثني عشر، لا اثنتي عشرة.

ثانيهما: أن التمييز جمع منصوب "أسباطاً"، ومقتضى القاعدة أن يكون مفرداً منصوباً (سبطاً).

من هنا أشكلت الآية على النحويين، ولذا تأوّلوها وخرجّوها على النحو الآتي:

---

(١) سورة الأعراف: ١٦٠

(٢) باهر البرهان ٥٣٦/١

أولاً: أن (أسباطاً) صفة لموصوف محذوف، والتقدير: اثنتا عشرة فرقة أسباطاً، نصّ عليه الحوفي[1] فقال: "يجوز أن يكون على الحذف، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، ويكون أسباطاً نعتاً لفرقة، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأمم نعت لأسباط".[2]

ثانياً: أن "أسباطاً" تمييز، ولا حذف في الآية، والذي سوّغ مجيء العدد مؤنثاً كون التمييز "أسباطاً" وصف بـ "أمماً" جمع أمّة، وهي مؤنث؛ ولذا ترجّح حكم التأنيث. قال الفراء:

" قال: "اثنتي عشرة" والسبط ذكر؛ لأن بعده أمم، فذهب التأنيث إلى الأمم، ولو كان اثني عشر لتذكير السبط كان جائزاً". [3]

وعلى ذلك قول الشاعر:

فكان مِجَنّي دونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقي
ثلاثُ شُخُوصٍ كاعِبَان ومُعْصِرُ [4]

فالقياس: ثلاثة شخوص؛ لأن الشخص مذكر، ولكنّه لما فسّره بـ كاعبان ومعصر وهما مؤنثان، رُجِّح تأنيثه.

ثالثاً: أن "أسباطاً" بدل من اثنتي عشرة بدل كلٍ من كل، والتمييز محذوف لفهم المعنى والتقدير: اثنتي عشرة فرقة، وهو قول جمهور

---

(١) هو أبو الحسن علي بن ابراهيم بن سعيد الحوفي، عالم بالنحو والتفسير، له كتاب إعراب القرآن، توفي سنة ٤٣٠هـ. ينظر: طبقات المفسرين ٣٨١/١

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٠٥/٤، والدر المصون ٤٨٥/٥، والتصريح ٤٨٦/٤

(٣) معاني القرآن ٣٩٧/١

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٢٦، وينظر: الخصائص ٤١٧/٢، والتصريح ٤٨٥/٤

النحويين.[1] قال ابن عصفور: "فـ "أسباطاً" ليس بتمييز، والدليل على ذلك، أنّ واحده "سبط" والسبط ذكر، فكان ينبغي أن يقول: اثني عشر أسباطاً فقوله: عشرة بتاء التأنيث دليل على أنه ليس بتمييز، وإنما التمييز محذوف؛ فكأنه قال: اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، و "أسباطاً" بدل من "اثنتي عشرة".[2]

وقال الشاطبي: "أسباط ليس بتمييز، إذ لو كان تمييزاً لكان سبطاً مفرداً؛ لأن مميز ما فوق العشرة مفرد منصوب، فدل على أن أسباطاً ليس إلا تابعاً لقوله "اثنتي عشر" تبعية البدل".[3]

والنيسابوري – رحمه الله – رجّح القول بالبدلية، ومنع إعراب "أسباطاً" تمييزاً، والعلّة في ذلك عنده وقوع "أسباطاً" جمعاً، والصحيح الذي أراه هو إعرابها تمييزاً؛ لأنّ إعراب "أسباطاً" بدلٌ يقتضي الحذف، والحذف خلاف الأصل وإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى[4]، هذا أولاً.

وثانياً: لو أعربناها بدلاً لترتّب عليه إشكال أيضاً كما نصّ الأزهري إذ يقول: "والقول بالبدلية من "اثنتي عشرة"، مُشكل على قولهم؛ إنّ المبدل منه في قوة الطرح غالباً، ولو قيل: وقطعناهم أسباطاً لفاتت فائدة كمية العدد، وحمله على غير الغالب، لا يحسن تخريج القرآن عليه".[5]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٨٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٦/٢،ومشكل إعراب القرآن ٢٨٩، وكشف المشكلات للباقولي ٤٨٢/١، والتبيان للعكبري ٥٩٩/١

(٢) شرح الجمل ٣٤/٢

(٣) المقاصد الشافية ٥٢٩/٣

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١٠٤/٣

(٥) التصريح ٤٨٦/٤

وسبق أن أوضحنا أنّ كون العدد مؤنثاً جائز إذا وُصِف بالمؤنــث، كما أن مجيء التمييز جمعٌ له شواهد تعضُده وتُقويه ومنــه هــذه الآيــة الكريمة، وما روى عن عبدالله بن مسعود – رضي الله عنه – أن النبــي صلى الله عليه وسلم: "قضى في دية الخطــأ عشــرين بنــت مخــاض، وعشرين بني مخاض". (١)

فجاء هنا تمييز العشرين جمعاً منصوباً، ردّ الأزهري علــى أبــي حيان الذي اعتبر أن "بني" حال هنا وليست تمييزاً قال: "... وتخريج أبي حيان على أن (بني مخاض) حال من (عشرين)، أو نعت لها والتمييــز محذوف خلاف الأصل". (٢)

لذا أرى أنّ القاعدة: الأكثر في كلام العرب أن يأتي التمييز في هذه المواضع مفرداً منصوباً، ولكن قد يأتي على غير الغالب جمعاً منصــوباً كما في الآية الكريمة والحديث الشريف.

---

(١) سنن الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل؟ حديث ١٣٠٧

(٢) التصريح ٤/٤٨٧

إعراب " يعقوب "

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ[1] فقال:

" وارتفاع "يعقوب" بالابتداء، وخبره: الظرف المقدم عليه، أي: ويعقوب من بعد إسحاق.

وقيل: إن الحال مقدر فيه، أي: فبشرناها بإسحاق آتياً من ورائه يعقوب.

ومن نصب "يعقوب"، فهو يعطفه على موضع إسحاق، إلا أن الفصل بين العطف والمعطوف قبيح.

والأولى: تقدير فعل آخر، أي: فبشرناها وزدناها من وراء إسحاق يعقوب. قال الراجز:

لَوْ جِئْتَ بِالتَّمْرِ لَهُ مُيَسَّرا

والبَيْض مَطْبُوخاً مَعاً والسُكَّرا"[2] [3]

قرأ حفص وابن عامر وحمزة بنصب "يعقوب"، وقرأ الباقون بالرفع،[4] وقراءة الرفع لا إشكال فيها ويُمكن تخريجها من وجوه:

الوجه الأول: أن يكون "يعقوب" مبتدأ مؤخراً، والجار والمجرور قبله خبره، وهذا مذهب جمهور البصريين،[5] فهم يرون أنّ الظرف

---

(١) سورة هود: ٧١

(٢) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٢٢

(٣) باهر البرهان ٢/٦٧٢-٦٧٣

(٤) ينظر: حجة القراءات ٣٤٧، والنشر ٢/٢٨٩

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٥١، والتبيين ٢٣٣، وشرح الجمل ١/١٥٩

والجار والمجرور إذا سبق الاسم يُعرب خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ، وعلى هذا الإعراب أغلب النحويين.[1]

الوجه الثاني: أن يكون "يعقوب" مرفوعاً بالجار والمجرور، وهو مذهب الكوفيين، وأحد قولي الأخفش، فهم يرون أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه،[2] وأجازه غير واحد من النحويين.[3]

الوجه الثالث: أن "يعقوب" مرفوع بفعلٍ محذوف، والتقدير فبشرناها بإسحاق ويحدث من وراء إسحاق يعقوب، وأجازه النحاس،[4] ومكي،[5] وغيرهما.[6]

وأولى هذه الأعاريب بالصحة القول الأول، فقول الكوفيين لا يَنْفَكُّ من ضعف؛ لقوة الأدلة التي أوردها البصريون في الرد عليهم.[7]

والقول الأخير لا يَسلم من التكلُّف، إذ إنّ حمل الكلام على عدم الحذف أولى من حمله على الحذف.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٦٢/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢، والحجة للفارسي ٣٦٤/٤، ومشكل إعراب القرآن ٣٥١، والبيان للأنباري ١٦/٢، والبحر المحيط ٢٤٤/٥

(٢) ينظر: الإنصاف ٥١/١، والتبيين ٢٣٣، وشرح الجمل ١٥٩/١

(٣) ينظر: معاني الزجاج ٦٢/٣، والحجة للفارسي ٣٦٤/٤

(٤) ينظر: إعراب القرآن ٢٩٣/٢

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥١

(٦) ينظر: حجة القراءات ٣٤٧، والدر المصون ٣٥٧/٦

(٧) ينظر: أدلتهم بالتفصيل في المسألة السادسة من الإنصاف ٥١/١

وأما قراءتها بفتح الباء، فلا يخلو إعرابها من قولين:

القول الأول: أن "يعقوب" منصوب بالفتحة الظاهرة علـــى آخــره، وذلك بالعطف على موضع "بإسحاق"؛ لأنّ موضعه النصب.

القول الثاني: أن "يعقوب" مجرور بالفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه اسم ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وذلك بالعطف على "بإسحاق" أي: بشرناها بإسحاق ويعقوب من وراء إسحاق.

وفي كلا القولين السابقين إشكال إعرابي، ففي الجر يكمن الإشــكال في أنك فصلت بالظرف "ومن وراء إسحاق" بين الجار والمجرور، وهو غير جائز عند أغلب النحويين،[1] يقول مكي:

"ومن نصب "يعقوب" جعله في موضع خفض على العطــف علــى "إسحاق" لكنّه لم ينصرف للتعريف والعجمة، وهو مذهب الكسائي، وهو ضعيف عند سيبويه والأخفش؛ إلا بإعادة الخافض؛ لأنك فرقت بين الجار والمجرور بالظرف، وحقُّ المجرور أن يكون مُلاصقاً للجــار، والــواو قامت مقام حرف الجر؛ ألا ترى أنّك لو قلت: مررت بزيد وفــي الــدار عمرو قبح، وحقُّ الكلام: مررت بزيد وعمرو فــي الــدار، وبشــرناها بإسحاق ويعقوب من ورائه"[2].

والنيسابوري – غفر الله له – لم يُشر إلى وجه خفض "يعقوب" على الرغم من إشكالها كما أوضحنا، وإنّما اكتفى بتوجيه قــراءة النصــب،

---

(١) ينظر: معاني القــرآن للفراء ١/١٩٧، ومعاني القــرآن للزجاج ٣/٦٢، والخصــائص ٢/٣٩٥، والبيان للأنباري ٢/١٧، ، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٤، ومغني اللبيب ٦٢٢

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٥١

وإشكالها يأتي من أجل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، ولـــذا خُرِّجت قراءة النصب من وجوه:

الأول: أن (يعقوب) منصوب بالعطف على موضع (إســحاق) إذ إن موضع (إسحاق) النصب. كقولهم: مررت بزيدٍ وعمراً،ً[1] ومنه قــول الشاعر:

مُعَاوِيَ إنّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَديدَا[2]

وقول الآخر[3]:

إذَ مَا تلاقَيْنَا منَ اليومِ أو غدا

ففي الأول نصب "الحديد" بالعطف على موضع بالجبال، وفي الثاني نصب غداً بالعطف على موضع من اليوم، وهذا القول يبعد لأجل الفصل بين العطف والمعطوف، قال مكي:

"وفيه بعد أيضاً، للفصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله: "ومن وراء إسحاق يعقوب".[4]

الثاني: أن يكون "يعقوب" منصوباً بالعطف علـــى "إســحاق" علـــى تضمين "بشّرنا" معنى: وهبنا وتُوهِّم انعدام الباء في (بإسحاق) والمعنـــى:

---

(١) ينظر: الكشف ٥٣٤/١، والبيان ١٧/٢، والبحر المحيط ٢٤٤/٥، والدر المصون ٣٥٥/٦

(٢) البيت لعقبة الأسدي في الكتاب ٦٧/١، وســر صــناعة الإعراب ١٣١/١، والإنصــاف ٣٣٢/١

(٣) عجز بيت وصدره: ألا حَيِّ نَدْماني عمير بن عامر، وهو لكعب بن جُعيل في الكتاب ٦٨/١، وبلا نسبة في المقتضب ١١٢/٤، والمحتسب ٣٦٢/٢

(٤) مشكل إعراب القرآن ٣٥١

وهبنا إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب [1]، وردّه السمين؛ لأنّ العطف على التوهم لا ينقاس. [2]

الثالث: أن "يعقوب" منصوب بفعلٍ مُقدّر، دلّ عليه قوله (بشرناها) والتقدير: بشرناها بإسحاق ووهبنا له يعقوب من وراء إسحاق [3]، ويكون من باب عطف جملة على جملة، ورجّحه الفارسي [4]، ووصفه مكي بالحسن [5]، وهو ما ارتآه النيسابوري وهو الراجح إذ لا يترتب على القول به إشكال، والسماع يعضده كما في قول الشاعر:

لَوْ جِئْت بِالتَّمْرِ لِهُ مُيَسَّراً
والبَيْض مَطْبُوخاً مَعاً والسُكَّرا

فإن الشاعر نصب "السُكَّر" بتقدير فعلٍ محذوف أي: وجئت بالسكر.

---

(١) ينظر: الكشاف ٢١٦/٣، والبحر المحيط ٢٠٤/٥، والدر المصون ٣٥٥/٦
(٢) ينظر: الدر المصون ٣٥٥/٦
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥٢، والبيان ١٧/٢، والبحر المحيط ٢٠٤/٥

---

(١) ينظر: الكشاف ٢١٦/٣، والبحر المحيط ٢٠٤/٥، والدر المصون ٣٥٥/٦
(٢) ينظر: الدر المصون ٣٥٥/٦
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥٢، والبيان ١٧/٢، والبحر المحيط ٢٠٤/٥
(٤) ينظر: الحجة ٣٦٧/٤
(٥) ينظر: الكشف ٥٣٥/١

التوجيه الإعرابي للفظ الجلالة في
قوله تعالى: " الله الذي له ما في السماوات "

عند قولـه تعـالى: ﭼﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄﮅ ﮆ[١] قـال النيسابوري:

"رفعه على الاستئناف. وجرُّه – وهو القراءة المعروفة – على البدل أو على أنه عطف بيان.

ولا يجوز الجر على أنه صفة للحميد؛ لأن الشيء يوصف بما هـو أنقص منه وأخص[٢]، وهذا الاسم العظيم فوق كل اسم وبمنزلة الأسماء الأعلام، فلا يصلح وصفاً"[٣].

في لفظ الجلالة قراءتان: قرأ نافع وابن عامر بالرفع، وقرأ الباقون بالجر،[٤] وقراءة الرفع لا إشكال فيها، ويُمكن إعرابها من وجوه:

الأول: أن يكون لفظ الجلالة خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو الله، وما بعده صفة له.[٥]

الثاني: أن يكون لفظ الجلالة مرفوعاً بالابتداء، والاسم الموصـول بعده خبر له.[١]

---

(١) سورة ابراهيم: ٢

(٢) أثبت محققا الكتاب النصّ بدون (لا) "لأن الشيء يوصف بما هو ..." وهو لا يستقيم مع مراد النيسابوري، والصحيح " لأن الشيء لا يوصف بما هو .." كما سيتضح لنا.

(٣) باهر البرهان ٢/٧٥٧

(٤) ينظر: علل القراءات ١/٢٨٧، وحجة القراءات ٣٧٦

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٦٣، والبيان للأنباري ٢/٤٤

الثالث: أن يكون لفظ الجلالة مرفوعاً بالابتداء، والاسم الموصول بعده صفة له، والخبر محذوف تقديره: الله الذي له ما في السماوات والأرض العزيز الحميد، وساغ حذف الخبر لتقدم ذكره.(٢)

وبأيٍّ وجه أعربت لا حرج عليك، ولكنَّ الأولى: أن تجعله مبتدأ وما بعده خبر عنه؛ لأنّ الكلام متى أمكن حمله على أصله كان أولى، والأصل عدم الحذف.(٣)

والنيسابوري يرى أنّ لفظ الجلالة مبتدأ، وسكت عن الخبر، فهل يرى الخبر محذوفاً ويُقدِّره بالعزيز الحميد؟ أو يرى الاسم الموصول خبره؟ الذي يظهر لي في رأيه أنه الثاني لا الأول، إذ لو كان الخبر محذوفاً عنده لقدّره ونصّ عليه، لئلا يقع القارئ في لبس، فإن الأصل أن يلي المبتدأ الخَبَرُ لا الصفة.

وأمّا قراءة الجر فهي موضع إشكال، وقبل مناقشة رأي النيسابوري أحبُّ أن أقدم بمقدمة أرى أنها ضرورية ليتضح لنا مراد وكلام النيسابوري وموطن الإشكال.

أقول: من المسلم به والمشهور في كتب النحويين أن النعت يجب أن يتبع ما قبله في تعريفه وتنكيره، فتقول: مررت برجل كريم، ومررت بزيد الكريم، ولا يجوز قولك: مررت بزيد كريم، فلا تُنْعَت المعرفة بالنكرة، وفي المقابل لا يجوز لك نعت النكرة بالمعرفة، فتقول: مررت برجل الكريم.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٦٣، وحجة القراءات ٣٧٦، والبيان للأنباري ٢/٤٤

(٢) ينظر: الحجة للفارسي ٥/٢٧، والكشف ٢/٢٥

(٣) ينظر: البرهان للزركشي ٣/١٠٤

هذا أمر واضح لا لبس فيه، فإذا ما انتهينا منه، يبرز لنا سؤال آخر: هل المعارف متساوية في المعرفة أم إنّ بعضها أعرف من بعض؟

أقول: لا أعلم خلافاً بين النحويين في أنّ المعارف بعضها أعرف من بعض، وإنّما الخلاف يكمن في أيهما أقوى معرفة؟ وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين (1)، والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمر، ثم العلم، فاسم الإشارة، ثم المعرف باللام، فالموصول (2)، وعند ابن السراج أعرفها: اسم الإشارة؛ لأنّ تعريفه بالعين والقلب، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ذو اللام (3).

وبعد أن اتضح لنا أن المعارف يتمايز بعضها عن بعض في القوة عند النحويين، فكلّما كان الشيء مخصوصاً كان أعرف من الآخر، يأتي السؤال المتعلق بهذه المسألة، وهو ما الأصل في الصفات، هل الأصل أن نَصِفَ الأعم بالأخص؟ أو الأخص بالأعم؟

أقول: جمهور علماء العربية أن يُوصف الأخصُّ بالأعم، أو بما كان مثله، ولا تكون الصفة أخص من الموصوف، (4) فإذا عرفت هذا فاعلم أنّك إذا "وجدت الأخصّ في مذهبٍ تابعاً لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة؛ فاسم الإشارة في قولك:"يزيد هذا"، بدلٌ عند ابن السراج، صفة عند غيره، وعليه فقس. وإنما لم يجز أن يكون

---

(1) ينظر المسألة رقم ١٠١ في الإنصاف ٧٠٧/٢

(2) ينظر: شرح المفصل ٥٦/٣-٥٧، وشرح الرضي ٣١٢/٢-٣١٣

(3) ينظر: المصدران السابقان

(4) ينظر: المقتضب ٢٨١/٤، وشرح المفصل ٥٦/٣-٥٧، وشرح الرضي ٣١٣/٢-٣١٤

النعت أخصّ من المنعوت؛ لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب، فذاك ولم يحتج إلى نعت، وإلاّ زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة". [1]

وبعد هذا العرض ينبغي لك أن تعرف أن لفظ الجلالة "الله" أعرف المعارف، فقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد. قال السهيلي: "أما لفظ الجلالة، فقد حكى الإجماع على أنه أعرف المعارف أكثر من واحد". [2]

ولذا فإنّ النيسابوري يرى هذا الرأي، فأعرب لفظ الجلالة بدلاً، أو عطف بيان، وعلّل بعدم جواز إعرابه صفة بقوله: "لأن الشيء لا يوصف بما هو أنقص منه وأخص" [3]، على أن الفراء أجاز نعت الأعم وحُكى عنه: مررت بالرجل أخيك على النعت"، [4] وقال ابن مالك "والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساوياً له، فالأول نحو: رأيت زيداً الفاضل، والثاني نحو: رأيت الرجل الصالح، ولا يمتنع كونه أخصّ من المنعوت". [5]

وأرى أنّ القول الأخير هو الراجح، فالأكثر أن يُوصف الأخص بالأعم، وبما هو مثله، ولكن قد يرد نعت الأعم بالأخص ولا بأس في ذلك، ولكن في هذه الآية يتعين أن يكون لفظ الجلالة بدلاً، أو عطف بيان

---

(١) شرح الرضي ٣١٤/٢

(٢) نتائج الفكر ٥٣

(٣) باهر البرهان ٧٥٧/٢

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٨/٣

(٥) المصدر السابق ٣٠٧/٣

عند النيسابوري؛ لأنّ لفظ الجلالة في رأي النيسابوري ليس مشتقاً، وقد نصّ عليه في موضع آخر حين قال: "والله اسمه – جل وعز – وحده، وليس بمشتقٍ عن شيء"،[1] وكما هو معلوم فإنه لا يُنعت إلا بمشتق وشبهه.[2]

والباحث وإن كان يرى جواز أن يُنعت الأعم بالأخص؛ إلاّ أنه يرى امتناع إعراب لفظ الجلالة نعتاً؛ لأن لفظ الجلالة غير مشتق فلا يُنعت به.

(١) باهر البرهان ١/٥

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/١٨١، والتصريح ٣/٤٧٢، والهمع ٣/١٢١

إعراب " مسخرات "

عنـد قولـه تعـالى: چ ڳ گ ڳ گ ڳ ڱ ں ڻ ڻ ٹچ[1] قـال النيسابوري: "نَصَب "مسخرات" على حالٍ مؤكدة، كقولـه تعـالى: چ گ گ گچ[2]، وليس بمفعولٍ ثانٍ لقوله: "وسخّر لكـم"؛ لأنّ المُسـخّر لا يُسخر إلاّ أن يُقدّر فيه فعلٌ آخر، أي: جَعل النجوم مسخرات"[3]

ورد في لفظ "مسخرات" قراءتان: قرأ حفص وابن عامر "مسخراتٌ" بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب "مسخراتٍ".[4]

واقتصر النيسابوري على توجيه قراءة النصب لما فيها من إشـكال ووجهه أنّك "إذا نصبت جعلت "مسخرات" حالاً، وقد تقدم في أول الكلام "وسخر" فأغنى عن ذكر الحال بالتسخير، ألا ترى أنّك لو قلت: سخرت لك الدابة مسخرة كان قبيحاً من الكلام؛ لأنّ سخرت يغني عن مسـخرة، وكذلك لو قلت: جلس زيد جالساً لم يحسُن، وكذلك يبعد سخر الله النجوم مسخرات على الحال، فلمّا قبُح نصب "مسخرات" على الحال رفـع مـا قبله، وجعل "مسخرات" خبراً عنه"[5].

ونتيجة لهذا الإشكال، اختلف النحويون في توجيه قراءة النصب على أقوال:

---

(١) سورة النحل: ١٢

(٢) سورة البقرة: ٩١

(٣) باهر البرهان ٧٩٥/٢

(٤) ينظر: علل القراءات ٣٠٢/١، وحجة القراءات ٣٨٦

(٥) الكشف ٣٥/٢

القول الأول: أن "مسخرات" منصوبة على الحال المؤكدة، نصّ على ذلك الفارسي حين قال: "فكيف جاء "مسخرات" بعد هذه الأشياء المنصوبة المحمولة على (سخّر)؟ فإنّ ذلك لا يمتنع، لأنّ الحال تكون مؤكدة، ومجيء الحال مؤكدة في التنزيل وفي غيره كثير، كقوله ﭽﮓ ﮔﭼ [1] و:

أنا ابنُ دارَةَ مَعْرُوفاً بها نَسَبي". [2] [3]

قال أبو حيان: "وهو إعراب الجمهور"، [4] وأكّده السمين الحلبي [5].

القول الثاني: أنّ "مسخرات" مصدر، وجُمع باعتبار أنواعه، كأنّه قيل: وسخّرها لكم تسخيرات بأمره [6]، واستبعده ابن الحاجب، إذ المصادر التي يُراد بها المعنى الكلي لا تجمع. [7]

القول الثالث: أنّ "مسخرات" منصوبة على أنها مفعول ثانٍ لفعلٍ محذوف، يُقدّر بـ "جعل" [8]، قال الأخفش: "... وجاز إضمار فعلٍ غير الأول؛ لأنّ ذلك المضمر في المعنى مثل المظهر". [9]

---

(١) سورة البقرة: ٩١

(٢) صدر بيت وعجزه: وهل بدارة يا للناس من عار، وهو لسالم بن دارة، ينظر: الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٦٠/٣، وخزانة الأدب ٤٦٨/١

(٣) الحجة ٥٦/٥

(٤) البحر المحيط ٤٦٥/٥

(٥) ينظر: الدر المصون ٣٤٣/٥

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢٠٢/١، والبحر المحيط ٤٦٥/٥، والدر المصون ٣٤٣/٥

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢٠٢/١

(٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢٠٢/١، والبحر المحيط ٤٦٥/٥، والدر المصون ٣٤٣/٥

(٩) معاني القرآن ٦٠٥/٢

والنيسابوري – رحمه الله – أجاز القولين الأول والثالث، والصحيح عندي الأخير؛ إذ إنّ الحال المؤكدة يُشترط في جملتها أن تكون اسـمية وجزآها معرفتان جامدان، نحو: زيد أخوك عطوفاً، وهو زيد معروفاً[1]، ، ومنه قول الحق تعالى: ﭽﮓ ﮔ ﮕﭼ، فإنّ مصدقاً حال مؤكدة لتوافر الشروط فيها، ولذا فإنّ ما جاز فيها لا ينسحب على هذه الآية الكريمــة، حيث افتقدت للجملة الاسمية، هذا أولاً، وثانياً: أن هذا الضرب من الحال قليل؛ لأن العرب تتحاشى في أكثر كلامها عن التكرار اللفظي[2]، وأمّــا حذف الفعل فساغ – وإن كان الحذف خلاف الأصل – وذلك " لما فــي سخّر من الدلالة عليه"[3].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٩٣/١، والتصريح ٦٦٦/٢، والهمع ٢٤٥/٢

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٤٨٧/٣

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢٠٢/١

جمع تمييز العدد المركب

عند قوله تعالى: ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛﭼ[1] قال النيسـابوري: " وتنوين ثلاثمائـة على أن يكون (سنين) بدلاً، أو عطف بيان، أو تمييزاً، لأن ثلاثمائة تتناول الشهور والأيام.

ومن لم ينون للإضافة اعتمد على الثلاث دون المائة؛ لأنه لا يقال: مائة سنين بل مائة سنة، وإنما يقال: ثلاث سنين بالجمع فيما دون العشر". [2]

في (ثلاثمائة) قراءتان: قرأ حمزة والكسائي بغير تنوين بإضافة المائة إلى سنين، وقرأ الجمهور بالتنوين في مائة،[3] وقراءة الجمهور لا إشكال فيها، وعليه تكون سنين منصوبة على البدل من ثلاث،[4] أو على أنها عطف بيان[5]، وهما الأقوى في إعرابها، في حين رأى بعضهم، أنها مجرورة بدل من مائة[6] ، وردّه ابن هشام، لأنه إذا أقيم (سنين) مقام المائة فسـد المعنى[7] ، وقيل: إن سـنين تمييز، وضعفه بعضهم لفساد المعنى، إذ يصير المعنى أنهم لبثوا تسعمائة سنة وليس هو المراد،[8]

---

(١) سورة الكهف: ٢٥

(٢) باهر البرهان ٢/٨٥٤

(٣) ينظر: علل القراءات ١/٣٣٦، حجة القراءات ٤١٤

(٤) ينظر: المقتضب ٢/١٦٨، والبيان للأنباري ٢/٨٦، والتبيان للعكبري ٢/٨٤٤

(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٢٧٨، والبيان ٢/٨٦، والبحر المحيط ٦/١١٢

(٦) ينظر: البيان ٢/٨٦، وحجة القراءات ٤١٤

(٧) ينظر: مغني اللبيب ٦٩٦

(٨) ينظر: شرح المفصل ٦/٢٤، وشرح الرضى ٣/٣٠٥

وجزم بعضهم بأن الآية على التقديم والتأخير، ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة.[١]

وأما قراءة الأخوين [٢] فالإشكال فيها يكمن في أن تمييز المائة والألف لا يكون إلا مفرداً، وعليه أغلب كلام العرب، وبه جاء التنزيل قال تعالى: ﭽ و ۇ ۆ ﭼ[٣] وكقوله تعالى: ﭽ□ □ □ □ □ ﭼ.[٤]
ﭼ.[٤]

أما في هذه الآية فقد أتى التمييز جمعاً على خلاف ما أصّله النحاة، ولذا اندفع بعض النحويين إلى تضعيفها، قال المبرد: "خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة".[٥]

وقال العكبري: "ويقرأ بالإضافة وهو ضعيف في الاستعمال؛ لأن مائة تضاف إلى المفرد".[٦]

وقد خرجت على أقوال:

الأول: أن (سنين) مؤولة بالمفرد سنة، وقد وضع الجمع موضع المفرد، وهي لغة لبعض العرب، قال الفراء: "ومن العرب من يضع (السنين) في موضع السنة".[٧] وعلل بعضهم لذلك: بأن ما في لفظ (سنين) من علامة للجمع ليست متمحضة لكونها علامة الجمع بل هي

---

(١) ينظر: مجاز القرآن ٣٩٨/١

(٢) هما: حمزة والكسائي، ينظر: التصريح ٤٧٤/٤

(٣) سورة البقرة: ٢٥٦

(٤) سورة العنكبوت: ١٤

(٥) المقتضب ١٦٩/٢

(٦) التبيان ٨٤٤/٢

(٧) معاني القرآن ١٣٨/٢

جَبْرٌ لما حذف من لفظ سنة فكأنها من تمام بناء الواحد حتى إن قوماً لا يعربونه بالحروف وإنما يجرونه مجرى (حين).[١]

الثاني: تشبيه المائة بالعشرة، فكما أن تمييز العشرة يكون جمعاً مجروراً، فكذلك يكون تمييز المائة، ووجه الشبه عندهم: أن المائة تعشير العشرات، كما أن العشرة تعشير للآحاد، نصّ على ذلك الأزهري فقال: "... بحذف التنوين للإضافة... ووجهه تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت تعشيراً للعشرات، والعشرة تعشير الآحاد".[٢]

الثالث: أن الغالب في كلام العرب أن تأتي المائة والألف مضافة إلى المفرد ولكن قد يأتي جوازاً على غير الغالب إضافتها إلى الجمع، قال ابن هشام: "المائة والألف حقهما أن يضافا إلى مفرد نحوچ ﮢ ﭫچ[٣] وچ □ □ چ[٤] وقد تضاف مائة إلى جمع كقراءة الأخوين: الأخوين: چ ﯛ ﯜ ﯝ چ".[٥]

وعليه قول ابن مالك:

ومائة والألف للفرد أضف

ومائة بالجمع نزراً قد رُدف.[٦]

---

(١) ينظر: البيان للأنباري ٨٦/٢، روح المعاني ٢٥٤/١٥

(٢) التصريح ٤٧٥/٤

(٣) سورة النور: ٢

(٤) سورة البقرة: ٩٦

(٥) أوضح المسالك ٢٣٠/٤

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٣٧٣/٢

وشاهدهم على ذلك هذه القراءة السبعية، ويعلل العلماء السبب في مجيئها على هذا النحو، أنه من باب التنبيه على الأصل، فقولك: عندي مائة درهم، أصلها: مائة من الدراهم، ولكن أضيفت إلى المفرد هنا تنبيها على الأصل الذي كان يجب استعماله.(١)

والذي يترجح من هذه الأقوال هو القول الأخير، فهو الصحيح والأوجه إذ لا يخفى ما في القولين الأولين من تكلف وصنعة، ولا حاجة لقول النيسابوري أنه اعتمد على الثلاث دون المائة مع صحة القول بجواز إضافة المائة إلى الجمع من باب التنبيه على الأصل، وهو وارد ومسموع عن العرب، إذ إن هناك كلمات كثيرة خرجت عن بابها، وذلك تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله، كما في مثل القَوَد، والحَوَكَة، والخَوَنة، فصححوا الواو مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وإن كان القياس يقتضي قلبها، قال ابن يعيش:

"وقد شذت ألفاظ خرجت منبهة على الأصل، ودليلاً على الباب وذلك نحو: القَوَد، والأوَد، والحَيَد، والخَوَنة، والحَوَكة، وكأنهم حين أرادوا إخراج شيء من ذلك مصححاً، ليكون كالأمارة والتنبيه على أصل الباب".(٢)

وكما في خبر (عسى) إذ ورد عن العرب غير مقترن بـ (أن) قال الأنباري: "عسى الغوير أبؤساً" كان القياس أن يُقال: عسى الغوير أن ييأس، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك".(٣)

---

(١) ينظر: البيان للأنباري ٨٦/٢، والتبيان للعكبري ٨٤٤

(٢) شرح الملوكي في التصريف ٢٢٣

(٣) أسرار العربية ١٢٧

إعراب " ما " في قوله تعالىما أ ، نذر آباؤهم "

عند قوله تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ[1] قال النيسابوري: "يجوز أن يكون "ما" بمعنى النفي، ويجوز بمعنى الذي.

أي: لنخوّفنّهم الذي خوّف آباءهم، وهذا أولى؟ لأنّ الأرض لا تخلو من حجة تُخوِّف". [2]

اختلف النحويون في إعراب "ما" في هذه الآية على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن "ما" هنا زائدة، أي: لتُنذر قوماً أُنذر أباؤهم. [3]

الوجه الثاني: أن تكون "ما" نافية، والمعنى: لتنذر يا محمد قوماً لم يُنذر آباؤهم من قبل. جوزه الفراء، [4] والنحاس، [5] والقيسي، [6] واختاره الأخفش، [7] والزجاج، [8] والفارسي، [9] والأنباري، [10] وابن هشام. [11]

---

(١) سورة يس: ٦

(٢) باهر البرهان ١١٧٤/٢

(٣) ينظر: المسائل المشكلة لأبي علي ٣٥٥، والتبيان للعكبري ١٠٧٨/١، والدر المصون ٢٤٦/٩

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢٧٢/٢

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٣٨٣/٣

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٥٦

(٧) ينظر: معاني القرآن ٦٦٦/٢

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧٨/٤

(٩) ينظر: المسائل الشيرازيات ٥٠٤/٢

(١٠) ينظر: البيان ٢٤٢/٢

(١١) ينظر: مغني اللبيب ٤١٥

الوجه الثالث: أن تكون "ما" اسماً موصولاً بمعنى: الذي، أي: لتنذر قوماً كالذي أُنذر آباؤهم، جَوَّزه الفارسي،[١] والمجاشعي،[٢] وابن هشام،[٣] هشام،[٣] والسمين الحلبي.[٤]

الوجه الرابع: أن تكون "ما" مصدرية في موضع نصب، والتقـدير: لتنذر قوماً إنذراً مثل إنذارنا آباؤهم، وأجازه غير واحدٍ من النحويين.[٥]

وقد اختار النيسابوري أن تكون "ما" اسماً موصولاً بمعنى: الـذي. فالمعنى عنده: أنّ آباءهم قد أنذروا، معللاً اختيـاره مـن أن الأرض لا تخلو من حجة تُخوّفهم وتُنذرهم.

وهذا الاختيار في نظري مرجوح؛ لمخالفته التفسير الصحيح للآية. فإنّ الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، بأنّا يا محمد أرسـلناك بـالحق بشيراً ونذيراً؛ لأجل أن تُنذر قوماً – وهم مشركو العرب – لـم يُنـذر آباؤهم مُنذ فترة طويلة؛ إذ لم يأتهم رسول من بعد إسـماعيل، وهـؤلاء يطلق عليهم – أهل الفترة – ألمح إلى هذا المعنى الأخفش حين قال: "أي: قوم لم يُنذر آباؤهم؛ لأنهم كانوا في الفترة"،[٦] وعلى هذا القـول أكثـر النحويين.[٧]

---

(١) ينظر: المسائل المشكلة ٣٥٥

(٢) ينظر: النكت في القرآن ٥١٣/٢

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٤١٥

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٤٦/٩

(٥) ينظر: المسائل الشيرازيات ٥٠٤/٢، ومشكل إعراب القرآن ٥٥٦، والنكـت للمجاشـعي للمجاشـعي ٥١٣/٢

(٦) معاني القرآن ٦٦٦/٢

(٧) ينظر: معاني الأخفش ٦٦٦/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٧٨/٤، والمسائل المشكلة ٣٥٥، ٣٥٥، والبيان للأنباري ٢٤٢، ومغني اللبيب ٤١٥

وقد فَصَّل الفارسي القول في هذه الآية بما هو كافٍ، فقال: "وأمّا قوله: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ فالمعنى: لتنذر قوماً لم يُنذر آباؤهم، ويَدلُّ على ذلك قوله: ﭽ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼ(١).

فهذا يدل على أن آباءهم الأدنين لم يُنذروا، وإن كان قد أُنذر من آبائهم من أدرك زمان الأنبياء ولم يكن في الفترة. ويدل على ذلك أيضاً قوله: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ(٢) ولا يجوز أن تكون زائدة، أي: لتُنذر قوماً أُنذر آباؤهم؛ لأنّ هذا التأويل لا يُلائم الآي التي تلونا. فأمّا قوله: ﭽ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ(٣) فلا يُقوى قول من قال: إنها غير نافية؛ لأنّه في حينٍ غير الحين الذي كان فيه مبعث نبينا صلى الله عليه وسلم؛ ألا ترى أن بعد هذه الآية قوله: ﭽ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ". (٤) (٥)

(١) سورة سبأ: ٤٤

(٢) سورة القصص: ٤٦

(٣) سورة المؤمنون: ٤٤

(٤) سورة المؤمنون: ٤٥

(٥) المسائل الشيرازيات ٢/٥٠٤

العطف على التوهم

قال النيسابوري عند قوله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ[1] "و"أكن" عطف على موضع "فأصدق" وهو مجزوم لولا الفاء؛ لأن قوله "لولا أخرتني" بمنزلة الأمر؛ لأن "لولا" للتحضيض، فتضمّن معنى الشرط أي: فأخرني إلى أجل قريب أصدق".[2]

انفرد أبو عمرو بن العلاء بنصب "وأكن" فأثبت الواو قبل النون "وأكون" في حين قرأ الباقون بالجزم "وأكن"،[3] وقراءة أبي عمرو لا إشكال فيها، لأنها أتت وفق القاعدة النحوية، فالفعل "أكون" معطوف على "فأصدق" المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب، غير أن الإشكال في قراءة "وأكن" بالجزم لذا تأولها علماء العربية وفق الآتي:

أولاً: أن "وأكن" مجزوم على التوهم، ويقال على المعنى تأدباً[4] مع القرآن الكريم لقبح التعبير بالأول في كلام الله، قال الألوسي: "إن التعبير بالتوهم ينشأ منه توهم قبيح".[5]

والجزم على التوهم كثير في كلام العرب،[6] ذكره الخليل يقول سيبويه:

---

(1) سورة المنافقون: ١٠

(2) باهر البرهان ١٥٠٧/٣

(3) ينظر: علل القراءات ٦٩٠/٢، وحجة القراءات ٧١٠

(4) مغني اللبيب ٥٥٣

(5) روح المعاني ١١٧/١٠

(6) ينظر: المقاصد الشافية ٣٦٩/٢

"وســـألت الخليــل عن قــوله عــز وجل: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﭼ.[1] فقال: هذا كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلاَ سَابِقٍ شَيْئَاً إِذَا كَانَ جَائِيَا[2]

فإنما جرّوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا".[3]

ثانياً: أن (وأكن) معطوفة على موضع (فأصدق) لو لم تكن فيه الفاء، وموضعه جزم – كما أشار النيسابوري – نصّ على ذلك غير واحد، يقول الفراء: "يقال كيف جزم (وأكن) وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكن في (فأصدق) كانت مجزومة، فلما رَدت (وأكن) ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء".[4]

وبأدنى تأمل في التوجيهين السابقين أرى ألاّ خلاف بينهما سوى كلمة التوهم الواردة في عبارة سيبويه، فهما متفقان في المعنى وإن اختلفت الأقــوال في التعبير عن ذلك، فالخلاف بينهما لفظي لا عبرة به كما قال الألوسي: "وأستظهر أن الخلاف لفظي، فمراد أبي علي والزجاج

---

(١) سورة المنافقون: ١٠

(٢) ديوانه ٢٨٧، وينظر: همع الهوامع ١٩٦/٣، وخزانة الأدب ١٠٠/٩

(٣) الكتاب ١٠٠/٣-١٠١

(٤) معاني القرآن ١٦٠/٣

العطف على الموضع المتوهم أي: المقدر، إذ لا موضع هنا في التحقيق، لكنهما فرّا من قبح التعبير".[1]

---

(1) روح المعاني ١١٨/١٠

الباب الثاني

أصوله ومصادره

وفيه فصلان:

الفصل الأول: أصوله النحوية.

الفصل الثاني: مصادره.

الفصل الأول

أصوله النحوية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الأول: السماع

أطلق عليه أبو البركات الأنباري مصطلح (النقل)، فقال في تعريفه: " النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة".[1]

وعرّفه السيوطي بقوله: "أعنى به -: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كُلٍّ منها من الثبوت".[2]

وأما مصادر السماع فإنها تحوي ثلاثة مصادر كما بينها السيوطي وهي:

١- القرآن الكريم، وتندرج تحته القراءات القرآنية.

٢- الحديث النبوي الشريف.

٣- كلام العرب (شعراً ونثراً).

١- <u>المصدر الأول: القرآن الكريم وقراءاته:</u>

القرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز.[3]

---

(١) لمع الأدلة ٨١

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح ٦٧

(٣) ينظر: البرهان للزركشي ٣١٨/١

وهو أعلى المصادر اللغوية عند العرب وأوثقها، وقد أجمع علماء العربية على فصاحته والاستشهاد به؛ لأنه النص الوحيد الذي لا يتطرق إليه الشك، يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً".[(١)]

ولو نظرنا إلى المصنفات النحوية قديمها وحديثها، فسنرى مدى اهتمام النحاة بالقرآن الكريم، وذلك لبيان كثير من القضايا النحوية، والصرفية، واللغوية، والبلاغية، ولعل أقوى مثال على هذا كتاب سيبويه الذي بلغت شواهده القرآنية ما يقارب ستة وتسعين وثلاثمائة شاهد.[(٢)]

تقول خديجة الحديثي عن طريقة سيبويه في الاستشهاد بالنص القرآني: "يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع".[(٣)]

وعلى هذا المنوال سار النحاة من بعده على هذه السنة الحسنة، والنيسابوري – رحمه الله – كسابقيه لم يخرج عن هذه الطريقة فهو يستشهد بالآيات القرآنية، إما لبيان وجه اشتقاق كلمة، "... والجملُ فَعَلٌ من الجمال، كما قال الله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ[(٤)]".[(٥)]

---

(١) الإصباح في شرح الاقتراح ٦٧

(٢) ينظر: أصول النحو العربي د. محمود نحلة: ٣٤

(٣) الشاهد وأصول النحو ٣٢

(٤) سورة النحل: ٦

(٥) باهر البرهان ١/٤٩٩

أو لبيان معنى لغوي كقوله: "والبين ليس بظرف هنا، ولكنه اسم للوصل، وهو من الأضداد يتناول الهجر والوصل، قال الله تعالى: ﭽﭙ ﭚ ﭛﭼ[1] قال: ﭽ□ □ □ ى □ ﭼ[2]"[3].

أو ليستدل به على مسألة نحوية كقوله: "الجزاء والمثل بمعنى واحد، وإضافة الجزاء إلى المثل من إضافة الشيء إلى نفسه، مثل: ﭽﮏ ﮐﭼ[4] و ﭽﭧ ﭨﭼ[5]"[6].

وقوله: "وصف الجماعة بالواحد المؤنث على المعنى؛ لأن الجماعة مؤنثة، كقوله: ﭽ□ □ □ □ ﭼ[7] ﭽ □ □ □ﭼ[8]"[9].

وقوله: ".. وسيبويه لا يجيز إعادة الثاني مظهراً بغير لفظ الأول، فلا يجوز: زيد مررت بأبي محمد، وكنيته أبو محمد، ويجوز بلفظ الأول، كقوله تعالى: ﭽﮯ ﮰ ﮱ ﯓﭼ[10] وﭽﭑ ﭒ ﭓﭼ[11]"[12].

---

(١) سورة الأنفال: ١

(٢) سورة الكهف: ٦١

(٣) باهر البرهان ١/٤٨٠

(٤) سورة الواقعة: ٩٥

(٥) سورة ق: ١٦

(٦) باهر البرهان ١/٤٣٥

(٧) سورة طه: ٥١

(٨) سورة الحشر: ٢٤

(٩) باهر البرهان ١/٤٥٧

(١٠) سورة الحاقة: ١، ٢

(١١) سورة القارعة: ١، ٢

(١٢) باهر البرهان ١/٥٣

وقوله: "واتسع في بين – وإن كان ظرفاً – فأضيف إليه المصدر كما اتسع في قوله: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﭼ".[1] [2]

وعلى كل فقد اعتبر النيسابوري الشاهد القرآني مرجعه الأصلي والأول لإثبات معنى، أو زيادة حرف، أو وضع حرف مكان حرف آخر، أو تقديم أو تأخير، أو حذف، أو بيان فصاحة لغة، أو لترجيح وجهٍ على آخر، أو بيان بعض الأحكام النحوية والصرفية، أو ترجيح قراءة على قراءة، أو أصل كلمة، وسوى ذلك، ونجده قد يكتفي بشاهدٍ واحد، وقد يأتي بأكثر من شاهد.[3]

ب- القراءات القرآنية:

وهي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقيل وغيرهما.[4]

وهي حجة نحوية متى ثبت سندها، سواء أكانت سبعية أم عشرية أم شاذة، وقد شُرعت من باب التيسير والتخفيف على الأمة، وقد استشهد النحاة بالقراءات كثيراً قبل التسبيع وبعده، بل إن صاحب الكتاب قد بلغت شواهد القراءات لديه نحو: سبعة وخمسين ومائة شاهد، أي: إن نسبتها

---

(١) سورة الأنعام: ٩٤

(٢) باهر البرهان ٤٤٥/١

(٣) ينظر: المصدر السابق ٢٠٤/١، ٣٣٨، ٥٢١، ٥٣٠، ٥٣١، ٧١٠/٢، ٧١٧، ٧٩٥، ٨٦٦، ١١٩٥

(٤) ينظر: البرهان للزركشي ٣١٨/١

تصل تقريباً إلى أربعين بالمائة من مجموع الشواهد القرآنية، وهي نسبة عالية تبرز اهتمامه بالقراءات القرآنية واعتماده عليها.[١]

وقد أفرد ابن جني مؤلفاً عظيماً في القراءات الشاذة هو المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها قال في مقدمته:

"... لكن غرضنا منه أن نُرِى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانيه، لئلا يُرى مُرىً أن العدول عنه إنما هو غضٌ منه أو تهمة له.

ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: ﴿ ... ﴾[٢] ... فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه ومرضي من القول لديه".[٣]

ويقول أبو عمرو الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها".[٤]

ولعل الناظر في كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها، يرى أنها قد تضمنت كثيراً من النصوص التي تطعن في القراء والقراءات، وتصفهم

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي ٣٤

(٢) سورة الحشر: ٧

(٣) ١/٣٣

(٤) ينظر: النشر ١/١٠-١١

بالجهل، وعدم الدراية بأصول اللغة العربية، ولم يتورع بعض النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين عن الطعن فيهم، وذلك من جراء تمسكهم بقياساتهم التي وضعوها وكانت مخالفة للنصوص القرآنية.

يقول الشيخ عضيمة: "ويؤسفني أن أقول: إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم فركنوا إليها، وعولوا عليها".(١)

__منهج النيسابوري في عرض القراءات:__

النيســـابوري – رحمه الله – في ذكره للقراءات يصرح أحياناً باسم القارئ، فنجده يقول: "وقرأ ابن كثير "إنْ هذانّ"".(٢)

"والكسائي ينصب "فيكون" في سورتي النحل ويس لا على جواب الأمر بالفاء، ولكن بالعطف على قوله: "أن نقول"، و "أن يقول"".(٣)

وأحياناً لا يسند القراءة لصاحبها: " ومن رفع ﭼ ﭽ ﭼ(٤) كان الكلام بمعنى استدامة حال الصبر إلى وقت النصر".(٥)

---

(١) ينظر: دراسات في أسلوب القرآن ١/١/١٩

(٢) باهر البرهان ٢/٩٠٩

(٣) المصدر السابق ١/١٣٢

(٤) سورة البقرة: ٢١٤، قرأ نافع بالرفع، وقرأ سائر القراء بالنصب، ينظر: علل القراءات ١/٧٧، وحجة القرءات ١٣١

(٥) باهر البرهان ١/٢١٠

" وانتصاب ﭽ ﭽ [1] على أنه جواب المنصوب... ومن يرفع (العفو) يجعل ذا بمنزلة الذي ويجعلهما اسمين، كأنّ القول: ما الذي ينفقون". [2]

" وقيل: الإضـــافة كانت ﭽ ﭬ ﭬ ﭽ [3] بتنوين الأول ونصـــب الثاني، كما هو في بعض القراءات". [4]

موقف النيسابوري من القراءات القرآنية:

النيسابوري – رحمه الله – اهتم بالقراءات القرآنية اهتماماً بالغاً، وكتابه (باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن) يعد من الكتب النفيسة التي اهتمت بالقراءات، فقد ملأه – رحمه الله – بالقراءات المتواترة، وغير المتواترة، وقلما ترد آية فيها قراءة أو قراءات ولم ينبه إليها، فجاء كتابه حافلاً بالقراءات وتوجيهها وبيانها.

وقد وجدت له موقفين متباينين من القراءات القرآنية:

الأول: هو الاستشهاد بالقراءات القرآنية، والاحتجاج بها ولها مُخرّجَةً على قواعد النحاة، وهذا هو الموقف الغالب له في تعامله مع

---

(١) سورة البقرة: ٢١٩، قرأ أبو عمرو وحده بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب، ينظر: علل القراءات ٧٨/١، وحجة القراءات ١٣٣

(٢) باهر البرهان ٢١٤/١

(٣) سورة الصافات: ٦، قرأ أبوبكر عن عاصم بتنوين الأول ونصب الثاني، وقرأ حمزة وحفص بتنوين الأول وجر الثاني، ينظر: علل القراءات ٥٧٣/٢، وحجة القراءات ٦٠٤

(٤) باهر البرهان ١١٩٥/٢

القراءات القرآنية، فقد احترم جُلّ القراءات حتى لو كانت غير متواترة، فلم يخطئ أحداً من القراء لمجيئه بما يشذ عن قاعدة مطردة.

فمن استشهاده بالقراءات القرآنية قوله: " ﭼ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ[1] نصب (كله) على التأكيد لأمر، أي: إن الأمر أجمع، ويجوز على الصفة، أي: الأمر جميعه، ويجوز على البدل من الأمر، أي: إن كل الأمر لله. ورفع (كله)[2] على أنه مبتدأ ولله خبره، والجملة من المبتدأ وخبره خبر (إن)"[3].

وقوله: " ﭼ □ □ ﭼ[4] من فتح (قيله) عطفه على قوله: ﭼ ﭼ ﭼ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ[5] أي: ولا نسمع قيله.

وقيل معناه: لا يملكون الشفاعة، ولا يملكون قيله.

وقيل: نصب على المصدر، إلا من شهد بالحق وقال قيله.

ومن جر "قيله"[6] كان المعنى: عنده علم الساعة وعلم قيله أي: شهد بالحق وبقيله"[7].

فهو فيما سبق لم يُضعّف، أو يلحّن أيّاً من القراءات القرآنية، بل قام بتوجيهها مع ما يتوافق وقياسات النحويين.

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٤

(٢) قرأ أبو عمرو بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب، ينظر: الحجة ٩٠/٣، والكشف ٣٦١/١

(٣) باهر البرهان ٣٣١/١

(٤) سورة للزخرف: ٨٨

(٥) سورة الزخرف: ٨٠

(٦) قرأ عاصم وحمزة بخفض اللام، وقرأ الباقون بفتح اللام، ينظر: علل القراءات ٦٢٠/٢، ٦٢٠/٢، وحجة القراءات ٦٥٥

(٧) باهر البرهان ١٣٠١/٣– ١٣٠٢

وفي مواطن أخرى – ليست بالكثيرة – كان يقتصر في توجيه الآية الكريمة على الوجه الذي فيه إشكال فقط، دون الوجه الآخر الذي هو تقريباً محل إجماع النحويين.

فعند قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ[1]، اقتصر النيسابوري على توجيه قراءة النصب لا الرفع[2]، فقال:

"نصبه على التفسير فقدمه، أي: لأملأن جهنم حقاً، و"الحق أقول" اعتراض، وكذلك من قال: إنه قسم، والمقسم عليه: "لأملأن" كان: "والحق أقول" أيضاً اعتراضاً.

وقيل: إنه نصب على الإغراء اي: فاتبعوا الحق، "والحق اقول" كلام آخر".[3]

وسبب اقتصاره على تخريج قراءة النصب أن الإشكال فيها قوي، حتى إن ابن هشام سُئل عنها، فأجاب موضحاً إشكالها، فقال:

"علام انتصب الحقان في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓﭼ؟

الجواب: الحق الأول: منصوب بنزع باء القسم، والحق الثاني منصوب بالفعل الذي بعده، ولأملأن: جواب القسم، والجملة بينهما

---

(١) سورة ص: ٨٤

(٢) قرأ عاصم وحمزة، بالرفع في (فالحقُّ)، وقرأ الباقون بالنصب، ينظر: علل القراءات ٥٩١/٢، وحجة القراءات ٦١٨

(٣) باهر البرهان ١٢٥٤/٢

معترضة، لتقوية معنى الكلام، والتقدير: أقسم بالحق لأملأن جهنم، وأقول الحق".[1]

وعند قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □چ[2] قال النيسابوري: " نصبه[3] بتقدير فعل مضمر، كأنه: قدرنا القمر قدّرناه، فيكون الفعل المضمر قبل القمر معلوماً بالفعل المظهر بعده، وهذا مذهب سيبويه في قولك: زيداً ضربته".[4]

كما ردّ النيسابوري كثيراً من المطاعن التي وجهت للقراءات القرآنية:

ففي قوله تعالى: چ ۓ □چ[5] قال:

"نصب على المدح، وهو في كلام العرب أشهر من كل شيء، فلا يصح ما يروى عن عائشة أنها قالت لعروة: يا بني هذا مما أخطأ فيه الكتاب".[6]

ومن ثم شرع في تخريج الآية تخريجاً يتوافق مع الأساليب القرآنية والقياسات النحوية.

---

(١) المسائل السفرية ٢٧

(٢) سورة يس: ٣٩

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب، ينظر: علل القراءات ٥٦٤/٢، وحجة القراءات ٥٩٩

(٤) باهر البرهان ١١٨٠/٢

(٥) سورة النساء: ١٦٢

(٦) باهر البرهان ٣٩٩/١-٤٠٠

وفي موضـــع آخر قال: "وجميـــع النحـــاة لا يقبـــلون قراءة حمزة ﭼﮯﭼ بكسر الياء، وهو لغة بني يربوع، ولها وجهان...".[1]

الثاني: أن النيسابوري – غفر الله له– قد يردُّ القراءة ويناقشها حتى لو كانت سبعية، لكنّه مُقِلٌ في ذلك، ولم يبالغ في الطعن بها، أو رميها بالقبح والخطأ، حتى لو لم توافق قياسات النحويين. فمن ذلك قوله:

" وارتفاع (يعقوب)[2] بالابتداء، وخبره الظرف المقدم عليه، أي: ويعقوب من بعد إسحاق...

ومن نصب (يعقوب)[3] فهو يعطفه على موضع إسحاق، إلا أن الفصل بين العطف والمعطوف قبيح..".[4]

وقوله: "وقراءة ما نُنْسِخ لا وجه لها؛[5] لأنه إن قيل: نســـخ وأنســـخ وأنســـخ واحد فلم نسمع بذلك.

وإن قيل: إنه همزة النقل أي: ما ننزل من آية أو ننسخها نأت بخير منها، فليس كل ما أنزل من القرآن أُتي بخير منه..

---

(١) باهر البرهان ٧٦٤/٢

(٢) سورة هود: ٧١

(٣) قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، ينظر: الحجة ٣٦٤/٤، وحجة القراءات ٣٤٧

(٤) باهر البرهان ٦٧٢/٢

(٥) سورة البقرة: ١٠٦، وهي قراءة ابن عامر. ينظر: الحجة ١٨٠/٢، وحجة القراءات ١٠٩ ١٠٩

وإن قيل: نجعل لها نسخاً، كقوله: ﭼ ﯖ ﯗ ﯘ ﭽ [1] أي: جعل له قبراً فهو بعيد من الاستعمال أيضاً..". [2]

وقوله: "وقد قرئ ﭼ ﭪ ﭽ بالنصب عطفاً على قوله: ﭼﭛ ﭜﭽ [3][4]، وإنما يجوز مثل هذا في الكلام الهجين المعقد، والمريج المختلط، دون العربي المبين، وهل في جميع القرآن مثل: رأيت زيداً، ومررت بعمرو وخالداً؟". [5]

ومن هذا نلحظ أن النيسابوري كسابقيه من العلماء المتقدمين فقد استشهد بالقراءات ووجّه كثيراً منها، بل وأكّد أن تفضيل قراءة على أخرى لا يستقيم: "واختيار قراءة الملك أو المالك أحدهما على الآخر لا يستقيم مع العلم بأنهما منزلان، وأن في كل واحد منهما فائدة على حدة". [6] وفي مواضع أخرى تردد في قبولها.

---

(١) سورة عبس: ٢٨

(٢) باهر البرهان ١/١٢٢-١٢٣

(٣) سورة المائدة: ٦

(٤) قرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب، وقرأ الباقون بالخفض، وقرأ الحسن بالرفع. ينظر: المحتسب ١/٢٠٨، وحجة القراءات ٢٢١، والكشف ١/٤٠٦

(٥) باهر البرهان ١/٤١٣-٤١٤

(٦) المصدر السابق ١/٧

٢- الحديث النبوي الشريف:

كان من المفترض أن يكون حـــديـــث النبي صـــلى الله عليه وسلم مصدراً رئيساً من مصادر الدرس النحوي، يلي القرآن الكريم في حجيته في استنباط القواعد اللغوية والنحوية والصرفية، وإثباتها وتقريرها، لكن كثيراً من أئمة النحاة لم يعنوا بالحديث الشريف عنايتهم بالقرآن الكريم والشعر، وتكاد كتب السابقين تخلو منه إلا في بعض المواطن، وإذا أتى شاهد من الحديث النبوي عندهم إنما يكون تقوية لما يستشهد به من قرآن أو شعر، دون أن يكون مقصوداً في الاستشهاد، أو الاحتجاج، أو مصدراً لاستنباط حكم نحوي، ويعزو أبو حيان سبب ذلك إلى أمرين:

"أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روى من قوله: " زوجتكها بما معك من القرآن"، "ملكتكها بما معك"، "خذها بما معك"[(١)]، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في القصة، فتعلم يقيناً أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا تجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ وغيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذا المعنى هو المطلوب...

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما رُوي من الحديث؛ لأنّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً غير شك أن رسول

---

(١) وردت بروايات متعددة، ينظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث ٤٦٤١، وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك، حديث ٢٥٥٤

الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، ولأشهرها ولأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم".[١]

وعلى كل فكلام أبي حيان قد نوقش في كتب عالجت هذا الموضوع، وليس المجـــال مناقشـــة هذا الكلام ودفعه، ولا يلزم من عدم اســـتشهاد النحويين بذلك عدم صحة الاستدلال به.

وقد عالج الشيخ محمد الخضر حسين هذا الموضوع[٢]، ووضع بعض الضوابط في صحة الاحتجاج بالحديث، وانتهى إلى الاستشهاد بالأحاديث التالية مطلقاً وهي:

أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والســـلام، كقـــوله: "حمي الوطـــيس"[٣]، وقوله: "الظلم ظـــلمات يـــوم القيامة"[٤]، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من

(١) الإصباح في شرح الاقتراح: ٧٨-٨١، وينظر: خزانة الأدب ١/١١-١٢
(٢) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٨/٣، ٢١٠ بحث "الاستشهاد بالحديث"، عن كتاب في

(١) الإصباح في شرح الاقتراح: ٧٨-٨١، وينظر: خزانة الأدب ١/١١-١٢

(٢) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٨/٣، ٢١٠ بحث "الاستشهاد بالحديث"، عن كتاب في أصول النحو لسعيد الأفغاني ٥٥-٥٨، وسبق أن أشار الشاطبي إلى ذلك فـــي المقاصـــد الشافية ٤٠١/٣-٤٠٧، وينظر: خزانة الأدب ١/٩-١٥

(٣) جزء من حديث في صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب في غـــزوة حنـــين، حـــديث ٣٣٢٤

(٤) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب الظلم ظلمات يوم القيامة، حديث ٢٢٦٧

محاسن البيان، كقوله: "ارجعن مأزورات غير مؤجرات"[١]، وقوله: "إن الله لا يمل حتى تملوا".[٢]

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يُتعبّد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين، الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين،[٣] وعلي بن المديني.[٤]

---

(١) انفرد به ابن ماجة، كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، حديث ١٥٦٧

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس- باب الجلوس على الحصير ونحوه، حديث ٥٤١٣

(٣) هو محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم، سمع أبا هريرة وابن عباس وغيرهما، تابعي ثقة، توفي سنة ١١٠هـ، ينظر: تهذيب التهذيب ٢٠٠/٧

(٤) هو علي بن عبدالله بن جعفر، أمير المؤمنين في الحديث، وهو شيخ البخاري، توفي سنة ٢٣٤هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء ٤١/١١

موقف النيسابوري من الاستشهاد بالحديث:

أما عن موقف النيسابوري من الاستشهاد بالحديث فيظهر أنه كان يرى الاستشهاد بالحديث مع تحفظ منه، ومن غير استرسال في الإكثار منه ولم يرد عنده الاستشهاد بالحديث إلا في موضع واحد.[1]

يقول: " أو أجرى السلاسل مجرى الواحد، فيكون الجمع سلاسلات، كما في الحديث "إنكن صواحبات يوسف".[2] [3]

---

(١) أقصد بذلك اســتشهاده بالحديث في المســائل النحوية، وإلا فإن الأحاديث تكثر في هذا الكتاب، إما لبيان سبب نزول، أو حكم فقهي، أو تفسير، وسوى ذلك.

(٢) سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، حديث ٣٦٠٥

(٣) باهر البرهان، ١٥٩٩/٣

٣- كلام العرب:

وهو ما نطقت به العرب شعراً أو نثراً، والشعر من أهم مصادر الاحتجاج عند العلماء، ولذلك اهتم به علماء اللغة والنحو، واعتمدوا عليه في بناء كثير من القواعد وإصدار الأحكام.

فمنذ أن بدأت حركة الجمع اللغوي، والاحتجاج بالشعر عمدة الدراسات اللغوية، وذلك لتوضيح بعض دلالات الألفاظ في القرآن الكريم، فقد روي عن ابن عباس أنه ما كان يفسر آية من القرآن الكريم، إلا ويورد لها شاهداً من الشعر، كما في سؤالات نافع بن الأزرق له ويروى عنه: "إذا سألتموني عن غريب اللغة فالتمسوه في الشعر؛ فإن الشعر ديوان العرب".(١)

كما اعتمد على الشعر في بناء قواعد النحو عامة كتب النحو، ابتداء من كتاب سيبويه الذي يُعد المصدر الأول في الدراسات النحوية، فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية فيه قرابة خمسين وألف شاهد.(٢)

وهكذا نشطت حركة الاحتجاج بالشعر على يد سيبويه، وتبعه في ذلك جمهور النحاة من بعده.

والنيسابوري – رحمه الله – من المهتمين بالشعر، ويكفي أن تعرف أن الشواهد الشعرية في كتابه قد قاربت أربعمائة وألف شاهد، وتتعدد صورة الشاهد الشعري لديه، فنراه يستشهد به لمعاني الألفاظ، أو حلول

---

(١) ينظر: البرهان للزركشي ١/٢٩٣

(٢) ينظر: خزانة الأدب ١/١٧

صيغ مكان صيغ أخرى، أو على لغة من اللغات، وقد توسع في الشاهد الشعري فاستشهد به على قواعد الصرف والنحو واللغة، وبيان بعض القضايا البلاغية الأخرى، كالتقديم والتأخير، والاقتباس، وأسلوب المدح بما يشبه الذم، والتورية، وسوى ذلك.

وهو في استشهاده قد يعزو الشواهد لأصحابها كأن يقول: "قال الشماخ"، [١] "قال الكميت"، [٢] "قال زهير". [٣]

وقد لا يصرح بذكر أسمائهم، فيقول: "قال الراجز"، [٤] أو "وقال آخر" [٥]، أو "وقول آخر" [٦]، وغالباً مايورد البيت كاملاً، وأحياناً يكتفي بشطره، وفي جُلِّ شواهده الشعرية لا يبين وجه الاستشهاد من البيت، تاركاً للقارئ فهمه من خلال سياقه الذي أورده فيه، ومن الشواهد الشعرية لديه قوله:

"رفع ﭼ ﯗﭼ [٧] على تقدير التأخير، كأنه قال: ولا هم يحزنون والصابئون كذلك، كما قال بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعْلَموا أنّا وأنْتم بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاق" [٨]

---

(١) باهر البرهان ٢/٨١٢
(٢) المصدر السابق ٢/٨٢٤
(٣) المصدر السابق ٢/١٠٢٧
(٤) المصدر السابق ٢/٨٦٠
(٥) المصدر السابق ٢/٨٢٤
(٦) المصدر السابق ١/٣٩٣
(٧) سورة المائدة: ٦٩
(٨) باهر البرهان ١/٤٢٩

وقوله: " ﭺ ﭻ ﭼ ﭺ"[1]

اعتراض بين الشرط والجزاء، مثل: وأنت منهم في بيت كُثيِّر:

لَو أَنَّ المُخْلِفِينَ – وأنتِ مِنْهُم – رَأَوكِ تَعلَّموا مِنْكِ المِطَالاَ". [2] [3]

[3]

وقوله: " والتأويل صحيح غير فاسد؛ لأن إضمار "كاد" أكثر من أن يحصى، ولكنه بحسب الموضع المحتمل، ودلالة الكلام.

ألا ترى أنك تقول: أوردت عليه من الإرهاب ما مات عنده أي: كاد يموت، ومنه قول جرير:

إنّ العيونَ التي في طَرْفها حَــوَرٌ قَتَلْنَــنَا ثُمّ لا يُحْيين قَتْلانَا

يَصرَعْنَ ذا اللُّبِّ حتى لا حَرَاك به وهُنّ أضعَفُ خلْقِ الله إنساناً". [4]

والنيسابوري – رحمه الله – قد استشهد بشعر جميع طبقات الشعراء، إلا أن استشهاده بطبقة المولدين وما بعدها، لم يكن على المسائل النحوية، والصرفية، واللغوية، وإنما كان مقتصراً فيها على المعاني البلاغية، وعلى الاستئناس بإيراد بعض الشعر الحسن في كتابه كما قال: "وربما

(١) سورة البقرة: ٢٤
(٢) ديوانه ٥٠٧
(٣) باهر البرهان ١/٤٥-٤٦
(٤) باهر البرهان ٢/١١٢٦-١١٢٧

جمحت في الرسن بإيراد بعض الشعر الحسن لتمخيض العقل، وإجمام الطبع، وليتساهم فيه النظر الأدباء والكتاب". [١]

فقد أورد شعراً لبعض المولدين، كأبي نواس،[٢] وأبي تمام، وأبي فراس، فمن هذا قوله: "هذا على تسمية السبب باسم مسببه، فإن معناه: إذ قال فقد فعل، أو وقع ما يقوله، وهذا كقول بعض المولدين:

مُبَارَكٌ إذَا رأَى فَقَدْ رُزِقْ". [٣] [٤]

وقوله: " وفي معناه:

فَقَسا لِيزْدَجِرُوا ومَنْ يَكُ حَازِماً   فَلْيَقْسُ أحياناً على منْ يَرْحَم" [٥] [٦]

وقوله: " روي أن رجلاً قال لعمر: أما أنا فلا أعرف الشر، فقال: أَوْشَكَ أن تقع فيه.

ومنه قيل:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لا للشَّـ   ـرِّ لكنْ لِتَوقِّيهِ

ومَنْ لا يَعْرِفِ الشَّرَّ مِنَ الـ   ـنَّاسِ يَقَعْ فِيهِ". [٧] [٨]

---

(١) ينظر: باهر البرهان ٢/١

(٢) المصدر السابق ٤٦٥/١

(٣) نسبه ابن رشيق في العمدة لابن المعتز: ٢١٣/١

(٤) باهر البرهان ١٤٠٠/٣

(٥) البيت لأبي تمام في ديوانه ٢٠٠/٣

(٦) باهر البرهان ١٤٣٩/٣

(٧) البيتان لأبي فراس في ديوانه ١٧٩

(٨) باهر البرهان ١١٥/١

وقد أورد النيسابوري شعراً لعدي بن زيد فقال:

"... الباء زائدة، وتكثر زيادتها في كلامهم... قال الشاعر:

قد هَراقَ المَاءُ في أجْوافِهَا وتَطايَرْنَ بِأَشْتَاتٍ شِقَقْ.[(١)]

أي: تطايرن أشتاتاً".[(٢)]

وعدي بن زيد، وإن كان شاعراً جاهلياً، إلا أن كثيراً من علماء العربية لا يرون شعره حجة، يقول ابن قتيبة عنه:

" وكان يسكن الحيرة، ويدخل الأرياف، فثقل لسانه، واحتمل عنه شيء كثير جداً، وعلماؤنا لا يرون شعره حجة".[(٣)]

كما استشهد النيسابوري بأقوال العرب وأمثالهم في مواضع متفرقة من كتابه، فمن ذلك قوله:

"ﭼ ﭬ ﭭ ﭽ"[(٤)] بالفتح، ووجه انتصاب "أم" – وهو مضاف إليه – على جعل الاسمين اسماً واحداً، كقولهم: جئته صباح مساء، والفرق في شَغَر بَغَر".[(٥)]

---

(١) الرجز لعدي بن زيد في ديوانه ١٤٩، وفي إعراب ثلاثين سورة ١٥٣

(٢) باهر البرهان ٢/٩٧٥-٩٧٦

(٣) الشعر والشعراء ١٣٠

(٤) سورة الأعراف: ١٥٠

(٥) باهر البرهان ٥٣٣/١

وقوله: " وصرف هذا التأويل، أن " ما قالوا" بمعنى المصدر، والمصدر بمعنى المفعول، مثل قولهم: هذا ضرب الأمير، ونسج بغداد، أي: مضروبُهُ ومنسوجها".[1]

وقوله: " ومن أيمان العرب: لا والذي شقَّهُنّ خمساً من واحدة"[2]

وقوله: " يُغاث من الغيث، تقول العرب: غثنا ما شئنا".[3]

---

(1) باهر البرهان ٣/١٤٨١

(2) المصدر السابق ٣/١٥٨٨

(3) المصدر السابق ٢/٧١١

المبحث الثاني: القياس

تعريف القياس:

ينحصر المعنى اللغوي للقياس في التقدير، ففي التعريفات: "القياس في اللغة: عبارة عن التقديــر، يقال: قست النعل بالنعل، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره...".[١]

وأما مفهومه الاصــطلاحي فقد عرّفه الأنبــاري بأنــه: "إجراء حكم الأصل على الفرع".[٢]

وللقياس مكانة كبيرة في النحو؛ إذ يرى أبو البركات الأنباري أن النحو كله قياس، ولا يجوز إنكاره، فقال: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة... وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: "كتب زيد" فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربياً أو أعجمياً نحو "عمرو" و "بشر" و "اردشــير" إلى ما لا يدخل تحت الحصــر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال".[٣]

---

(١) التعريفات للجرجاني ١٨١، وفي الصحاح: وقست الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قيساً وقياساً فانقاس، إذا قدرته على مثاله. ينظر: مادة (قوس).

(٢) لمع الأدلة ٩٣

(٣) المصدر السابق ٩٥-٩٨

ويرى السيوطي بأنه معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله.[١]

وقد أولع به كثير من العلماء، فقد عقد ابن جني باباً في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[٢]، وصرّح به في موضع آخر فقال: "إنما تقيس ما لم يأت على ما أتى من كلام العرب، والغرض في صناعة الإعراب والتصريف: إنما هو أن يقاس ما لم يجيء على ما جاء؛ فقد وجب من هذا أن يُتَّبع ما عملوه؛ ولا يعدل عنه، لأنه هو المعنى المقصود، والسبب الذي له وضع هذا العلم واختُرِع".[٣]

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة.[٤]

يقول الأنباري: "ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، وذلك مثل أن تركِّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند إليه الفعل مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً في الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم

---

(١) ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح ١٧٥
(٢) ينظر: الخصائص ١/٣٥٧
(٣) المنصف ٤٨٠
(٤) ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح ١٨١

فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو".[1]

القياس عند النيسابوري:

ونظراً لأهمية القياس وما له من دور فاعل في إثراء اللغة وإنمائها، فقد استخدمه النيسابوري في مواضع متفرقة في كتابه، فقد ذكره عند حديثه عن الأبنية الصرفية وسواها فنجده يقول:

" ﭼ ﭞ ﭝ ﭜ ﭛ ﭼ"[2] وقيل نستول عليكم، استحوذ: إذا غلب واستعلى، وكان القياس: "استحاذ" مثل "استعاذ" و "استطاع" إلا أنه جاء على الأصل من غير إعلال".[3]

"ﭼ ﮯ ﭼ "[4] المعــدة المنضــدة، على قيــاس الدنانير المدنّرة، والدراهم المدرْهمة في إرادة الكثرة والمبالغة".[5]

وقوله: "لكنا: أصله: لكن أنا، بإشباع الألف في "أنا" فألقيت حركة الهمزة من "أنا" على النون الساكنة في "لكن"، كما قالوا في الأحمر: الحمر، فصار: لكننا بنونين فأدغمت إحداهما في الأخرى، فصار "لكناّ".[6]

---

(١) لمع الأدلة ٩٣

(٢) سورة النساء: ١٤١

(٣) باهر البرهان ٣٩٤/١

(٤) سورة آل عمران: ١٤

(٥) باهر البرهان ٢٧٩/١

(٦) المصدر السابق ٨٦٠/٢

ب- العلة:

العلة أحد أركان القياس، وقد اهتم النحاة بها، وذكروها في كتبهم، وقد بلغت عندهم أربعاً وعشرين علة[1]، وقد أفاد منها النيسابوري – رحمه الله – ومن العلل التي عُني بها النيسابوري ما يأتي:

وذلك كقوله: "وجواب چ ٱ ٻ ٻ ٻ پ چ[2] فيكون الواو مقحمة كما قال:

حتى إذا قَمِلَت بطُونُكُمُ ورأيتُمُ أبناءكُمُ شبُّوا

وقلبتم ظَهْرَ المجَنّ لنا إنّ اللئيمَ لعاجِزٌ خِبٌّ". [3]

ومنها أيضاً قوله: "ثم" معناها معنى (الواو).. كما قال عبدة بن الطبيب:

لَمَّا وَرَدْنَا رَفَعْنَا ظِلَّ أَخْبِـيَـةٍ وَفَارَ بِاللَّحْمِ للقَومِ المَراجيـلُ

وَرْداً وَأَشْقَرَ لَمْ يُنْهِئْهُ طَابِخُهُ مَا غَيَّرَ الغَلْيُ مِنْهُ فهو مَأْكُولُ

ثُمَّتَ قُمْنَا إلى جُـرْدٍ مُسَوَّمَـةٍ أعْرَافُهُـنَّ لأيدينـا مَنَاديـلُ". [4]

---

(١) ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح ٢٢٧-٢٣٧

(٢) سورة الصافات: ١٠٣-١٠٤

(٣) باهر البرهان ١٢١٧/٢

(٤) المصدر السابق ١٢٠٨/٢-١٢٠٩

٢- **علة الفرق:**

ومثالها ما علل به من دخول اللام في خبر (إن) المخففة من الثقيلة للفرق بينها وبين النافية، فقال:

" ﭽ □ □ □ ﭼ ..."[(١)] (إن) خفيفة من الثقيلة، فضعفت في نفسها فلم تعمل فيما بعدها، فارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر، ودخل اللام الخبر للفرق بينها وبين "إن" التي هي نافية"[(٢)].

٣- **علة مجاورة:**

أوردها حين وقف على قوله تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭼ[(٣)]؛ إذ قال: "خفضُ أرجلكم على مجاورة اللفظ، كقولهم: " جحر ضب خرب" وهو في الشعر كثير، ومن الكلام فصيح".[(٤)]

٤- **علة مشاكلة:**

ومنها قوله: "سلاسلاً" بالتنوين بمشاكلة قوله: ﭽ □ﭼ"[(٥)(٦)]

٥- **علة تعويض:**

---

(١) سورة طه: ٦٣

(٢) باهر البرهان ٩٠٩/٢

(٣) سورة المائدة: ٦

(٤) باهر البرهان ٤١١/١

(٥) سورة الإنسان: ٤

(٦) باهر البرهان ١٥٩٩/٣

وذلك كقوله: "اللهم.. الميم بدل من ياء النداء، ولهذا لا يُقال في الخبر: اللهم، ولا يُجمع بينها وبين ياء النداء".[1]

٦-علة حمل على المعنى:

ومنها قولــه: "وصــف الجماعــة بالواحد المؤنث على المعنى؛ لأن الجماعة مؤنثة، كقوله: "ﭼ ﭼ"[2]، و "ﭼ ﭼ".[3][4]

وهناك نوع آخر من العلل لا يندرج تحت العلل السابقة، وهي محاولة تلمس العلة لكل ما قالته العرب، وبيان السبب الذي جعل العرب يرفعون الكلمة في موضع، وينصبونها في موضع آخر، فلم يقتصروا على أن هذا سُمع من العرب، بل حاولوا تلمس الحكمة لما قالته العرب، ولذا نجد الاختلاف في العلل عند النحويين وغيرهم، وهذا مفهوم من قول الخليل عندما سُئل عن العلل التي يعلل بها في النحو، أهي أُخذت عن العرب، لم اخترعها من عند نفسه؟ فقال:

" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة.. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها

---

(١) باهر البرهان ٢٨٢/١

(٢) سورة القصص: ٤٣

(٣) سورة الحشر: ٢٤

(٤) باهر البرهان ٤٥٧/١

قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، لعلة سنحت له، وخطرت بباله، محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار، فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها".(١)

والنيسابوري – رحمه الله – قد اهتم بهذا النوع من العلة، فهو يُكثر جداً من التعليل لكثير من المسائل النحوية، والصرفية، واللغوية، وسواها، وقلّما تجده يتحدث عن مسألة من غير أن يذكر لها وجوهاً وعللاً، على الرغم من أنه لم يستخدم مصطلح العلة في كتابه، فمن أمثلة ذلك قوله:

" نصب مسخرات على حال مؤكدة، كقوله: "چگ گ گچ "(٢) وليس بمفعول ثانٍ لقوله: "چ ڳ گ چ "(٣)؛ لأن المسخر لا يسخر إلا أن يقدر فيه فعل آخر".(٤)

وقوله: " وإنما أسكنت " ثم ليقضوا" "وليوفوا"؛ لأن حروف العطف كأنها من نفس ما دخلت عليه، فاستثقل توالي الحركات في كلمة، كما سكن بعد ألف الوصل في قولك ثم لمرؤ ولمرؤ".(٥)

وقوله: "چ گ چ"(١) ، هذه الألف لبيان الحركة، وكذلك في قوله: چچچ چڈ چ(٢)(٣) ؛ لأنه لو وَقَفَ بالسكون لخفي إعراب الكلمة، فيُوقف

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ٦٦

(٢) سورة البقرة: ٩١

(٣) سورة النحل: ١٢

(٤) باهر البرهان ٧٩٥/٢

(٥) المصدر السابق ٩٥٣/٢

بالألف كما يوقف بها في قوافي الشعر، وكما تدخل الهاء لبيان الحركة في چ□چ[٤] وچ □چ [٥] [٦]

وحين وقف على قوله تعالى: چ ڑ ک ک ک ګ چ[٧]

قال: " جوابه محذوف، يجوز أن يكون مثل: تريد أن تهديه، ويجوز: فإنه يتحسر عليه، ويجوز: كمن آمن وعمل صالحاً، ويجوز: كمن علم الحسن والقبيح، ويجوز: فإن الله يضله، إلا أنه وقع چ چ ڃ چ موقع الجميع.

وإنما كان أكثر استفهامات القرآن بلا جواب لمعنيين:

أحدهما: ليكثر احتمال الجواز.

والثاني: لأنها من عالم لا يستعلم مستفيداً".[٨]

---

(١) سورة الأحزاب: ١٠

(٢) سورة الأحزاب: ٦٦

(٣) سورة الأحزاب: ٦٧

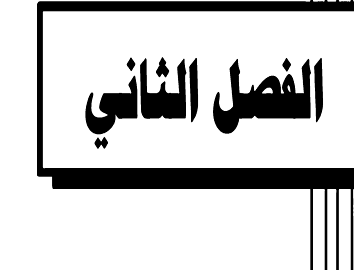
(٤) سورة الحاقة: ٢٨

(٥) سورة الحاقة: ٢٦

(٦) باهر البرهان ١١٢٨/٢

(٧) سورة فاطر: ٨

(٨) باهر البرهان ١١٦٨/٢



الفصل الثاني

مصادره

الفصل الثاني: مصادره

أكثر النيسابوري – رحمه الله – في كتابه من النقل عن أئمة اللغة والنحو والصرف من أمثال الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وأبي عبيدة، والأخفش ، وابن قتيبة، والمبرد، وثعلب، والزجاج، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وغيرهم من العلماء، فقد رجع إلى كتبهم وأفاد منها كثيراً، وقد تجلى ذلك بوضوح في عمله هذا، وهو في تصريحه بذكر أسماء كتبهم قليل جداً إذا ما قُورن بكثرة إيراده لأقوال علماء العربية.

والنيسابوري في نقله عن علماء العربية، نراه تارة يعزوها إلى أصحابها: "قال ابن جني"[(1)] ،"قال سيبويه"[(2)] ، "وقال الزجاج"[(3)] ، "والأوجه ما قاله أبوعلي"[(4)] .

وأحيانا لا ينسب الأقوال إلى أصحابها، وإنما يكتفي بقوله: "وقيل إنه استثناء منقطع"[(5)] ، "وقيل معنى بلغت كادت تبلغ"[(6)] ، "وقيل إن الحال مقدر فيه"[(7)] .

---

(١) باهر البرهان ١٢٩٤/٣

(٢) المصدر السابق ٤٦٠/١

(٣) المصدر السابق ١٤٢/١

(٤) المصدر السابق ٩١٢/٢

(٥) المصدر السابق ١٥٤/١

(٦) المصدر السابق ١١٢٦/٢

(٧) المصدر السابق ٦٧٢/٢

والنيسابوري في مواضع ليست بالقليلة ينقل كلام بعض العلماء من دون أن يشير إليه، بل إن القارئ من أول نظرة يعتقد أن هذا قول النيسابوري ورأيه، وأنه من بنات أفكاره، لكنه إذا بحث وأنعم النظر في القول يراه مسبوقاً إليه، وليس الأمر مقتصراً على هذا فحسب، بل إن الرأي الذي يرتأيه النيسابوري أحياناً يكون منقولاً بنصّه وفصّه من عالم آخر، وسيأتي بيان ذلك.

وليس من غرضي هنا تتبع واستقصاء جميع من نقل عنه النيسابوري، أو أفاد منه من علماء العربية، إذ إنّ عددهم كبير، وإنما سأذكر من أكثر النيسابوري النقل عنهم، أو كان تأثيرهم عليه واضحاً في اختياراته، فمن أبرز هؤلاء:

١- <u>سيبويه:</u>

اعتمد النسيابوري كثيراً على سيبويه فيما قاله، فقد أثبت بعض آرائه وأقواله، وما أنشده عن العرب أو حكاه عنهم، وما تضمّنه الكتاب من نقول لأقوال الخليل ويونس.(١) وقد صرّح باسم "الكتاب" مرة واحدة فقط إذ قال: "ومثله مسألة الكتاب: "أخذتنا بالجود وفوقه"، أي: لو كان فوق الجود شيء من المطر لكانت قد أخذتنا به".(٢)

---

(١) ينظر: باهر البرهان ١/٣٢٦، ٥٢٨، ٢/٨١٧، ٣/١٣٤١

(٢) المصدر السابق ١/١٠٢

وقد صرح باسم سيبويه في عشرة مواضع، وقد تنوعت أساليب نقلـه عن سيبويه فتراه يقول: "قال سيبويه"[1] ، "مذهب سيبويه"[2] ، "وسيبويه لا يُجيز ذلك"[3] ، "وسيبويه لا يجيزه في غير الشعر"[4] ، "وموضع أن تبروا نصب عند سيبويه"[5] ، "وقول سيبويه"[6].

٢- الكسائي:

الكسائي"[8] ، "وحكى الكسائي"[9] ، "وقـال الكسـائي"[10] ، "والكسـائي ينصب "فيكون" في سورتي النحل ويس"[11] ، "ولهذا قدَّرَ الكسـائي فيـه تكرار الفعل"[12] .

---

(١) باهر البرهان ٤٦٠/١، ٥٢٧، ٨١٧/٢

(٢) المصدر السابق ١١٨٠/٢

(٣) المصدر السابق ٥٣/١

(٤) المصدر السابق ٩١/١

(٥) المصدر السابق ٢١٩/١

(٦) المصدر السابق ١١١٨/٢

(٧) ينظر: المصدر السابق ٤٩/١، ٨٧، ١٣٢، ١٧٠، ١٨٧، ٢٤٤، ٢٦٦، ٤١٤، ٤٣٠، ٥٢٩، ٥٦٤، ٦٨٥/٢، ٧٥٢، ٨٠٣، ٩٣٠، ١١١٨

(٨) المصدر السابق ٨٧/١

(٩) المصدر السابق ٢٢٤/١

(١٠) المصدر السابق ٤٩/١

(١١) المصدر السابق ١٣٢/١

(١٢) المصدر السابق ٤١٤/١

٣- **الفراء:**

بلغت آراؤه المنقولة عنه عشرين موضعاً[(١)] ، كما انتقده واعترض عليه في مسألة تركيب "اللهم".[(٢)]

٤- **أبو عبيدة:**

نقل عنه النيسابوري أكثر من عشرين موضعاً[(٣)] ، وجلُّ نقولاته نقولاته عنه من كتابه "مجاز القرآن"، وإن لم يُصرِّح باسم الكتاب، كما اعترض عليه من دون أن يسميه في مسألة جواز مجيء (هل) بمعنى: (قد).[(٤)]

نقل النيسابوري رأيه وأقواله في خمسة عشر موضعاً مجرد نقول فقط،[(٥)] ولم يعلق عليها إلا في موضعين، فعند قوله تعالى: چ ٹ ڎ ڎ ٹ ٹ ٹ ڐ ڐ ٹ ٹ چ[(٦)]

---

(١) ينظر: باهر البرهان ١/٣٧، ٥٦، ٩٨، ١٤٠، ١٦٦، ٤٣٠، ٤٦٤، ٥٠٤، ٥٤٧، ٢/٦٨٢، ٦٨٤، ٧٥٢، ٨٠٣، ٨٧٩، ٩٨٥، ٣/١٥١٧

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/٢٨٢

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/٢١، ١٤١،١٥٥، ١٨٤،٢٢٧، ٤٩٨، ٥٨١، ٢/٩١٤، ٩١٦، ٩٤٦، ١١٣٥، ١١٩٠، ٣/١٤٢١، ١٤٨٨

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣/١٥٩٧

(٥) ينظر: المصدر السابق ١/٨، ١٢، ٥٣، ١٢٧، ٢٢٢، ٢٩٤، ٤٤٦، ٥٠٣، ٥٤٨، ٢/٨٥٤، ٩٣٤، ٩٨١، ٣،/١٣٤٢، ١٤٨٦، ١٥٨١

(٦) سورة الحشر: ٥

قال النيسابوري:

"وقال الأخفش: هو من اللّون لا من اللين، فكان أصلها: "لونة"، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

وهذا قول صحيح عجيب، متناول لجميع أنواع النخل، مأخوذ لفظه من معناه، أي: من تلون ينعه من أول ما يبدو إلى أن يدرك، ألا ترى إليها في أول حالها بيضاء كأنها صَدَفٌ مُلِئَ دُرّاً، نضد بعضه إلى بعض، ثم تصير غبراء، ثم خضراء كأنها قطع زبرجد خلق منها النشؤ، ثم حمراء كأنها قطع يواقيتٍ رصٌ بعضها ببعض، ثم صفراء كأنها شذور عقيان، وكذلك إذا بلغ الإرْطَابُ نصفها سُمِّيت مجزّعة؛ لاختلاف لونيها كأنها الجزع الظفاري".[1]

والموضع الثاني اقتصر على وصف قوله بالحسن.[2]

٦- ابن قتيبة:

لم يصرح النيسابوري بنقله عن ابن قتيبة إلا في خمسة مواضع،[3] ولم تختلف أساليبه في النقل عنه إذ لم تخرج عن هذين الأسلوبين: "قال: القتبي"،[4] "وقال القتيبي"،[5] على الرغم من أن كتابه شديد الشبه بكتاب

---

(١) باهر البرهان ٣/١٤٨٦، ١٤٨٧

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١/٥٣، ٥٤

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/١٧٤، ٥٤٣، ٢/٧٢١، ٨٤٤، ١٠٣٢

(٤) المصدر السابق ١/١٧٤

(٥) المصدر السابق ١/٥٤٣

ابن قتيبة تأويل مشكل القرآن، وقد أثبتت محققة الكتاب أوجه الشبه بينهما بأكثر من ثلاثة وعشرين وجها[(١)]، وعقّبت بعد ذلك بقولها:

"وبعد استعراض أوجه الشبه... يظهر جلياً مدى التشابه الكبير بين كتاب باهر البرهان وكتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ولا عجب في ذلك فكتاب تأويل مشكل القرآن أحد الدعائم التي قام عليها كتاب النيسابوري، ومرجع رئيس بين المراجع التي استقى منها مادته العلمية".[(٢)]

أقول: نعم قد أصابت الباحثة كبد الحقيقة في ذلك، فقد عشت مع كتب ابن قتيبة عامين أثناء إعدادي لرسالة الماجستير،[(٣)] وأثناء قراءتي لهذا الكتاب لمست أثر وروح وعقل وفكر ابن قتيبة - لا سيما في كتابيه "تأويل مشكل القرآن"، و "تفسير غريب القرآن" - في كتاب النيسابوري مما يدل على استفادته الجمة منهما، رغم أنه لم يذكرهما ألبتة.

٧- المبرد:

أقواله المنقولة في كتاب النيسابوري عشرون موضعاً[(٤)]، ولم يصرّح النيسابوري فيها بذكر أي مصدر من كتب المبرد، وإنما اكتفى بذكر أقواله منسوبة إليه، وجلّ أقوال المبرد التي أوردها النيسابوري هي من

---

(١) ينظر: مقدمة باهر البرهان ٢٩٣-٢٩٧

(٢) المصدر السابق ٢٩٧

(٣) توظيف ابن قتيبة اللغة للدفاع عن القرآن الكريم

(٤) ينظر: باهر البرهان ١/٢٠، ٤٤، ٨٦، ٩٩، ١٠٩، ١٤٦، ١٦٦، ١٨٥، ٣٠٥، ٤٥٠، ٣/١٣٤٤، ١٣٩٦

كتابه "المقتضب"، ونقل في مواضع قليلة من كتابيه: "المذكر والمؤنث"، و "الكامل".

٨- ثعلب:

نقل النيسابوري عنه في ستة مواضع[(١)]، ولم يشر فيها إلى شيء من مؤلفاته، وأكثر ما حكاه عنه من لغة العرب، أو مما أنشده من الشواهد، وقد عقب النيسابوري على أحد أقوال ثعلب التي لم يرتضها، فبعد أن أورد اختلاف المفسرين في المراد من الحروف المقطعة في القرآن الكريم، ساق قول ثعلب، وعلّق عليه إذ يقول:

"وقال ثعلب: إن الافتتاح بما لا يُعلم صحيح على مذهبهم كقولهم: ألا إنك كذا، ولا معنى في "ألاَ" سوى استحضار قلب السامع، فكذلك أمر هذه الحروف.

وأكثر هذه الأقاويل مدخولة؛ لأنها ليست على نهج كلام العرب؛ ولأنه لا يجوز في كلام الحكيم الأصوات الخالية عن المعنى"[(٢)].

٩- الزجاج:

نقل النيسابوري عنه ثلاثة عشر موضعاً،[(٣)] وكلُّ ما نقله عنه هو من كتابه معاني القرآن وإعرابه، سوى في ثلاثة مواضع، موضع من كتاب العروض حيث صرح به النيسابوري فقال:

---

(١) ينظر: باهر البرهان ١٧/١، ٣٤٩، ٧٤٦/٢، ١٣٤٤/٣، ١٥٥١، ١٥٧٦

(٢) المصدر السابق ١٧/١-١٨

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٤١/١، ٢٠١، ٢٩٤، ٣١٥، ٥٠٥، ٦٨٤/٢، ١٠٠٤، ١٠٨٤، ١١٦٥، ١٣٩١/٣

"قال الزجاج في عروضه: ومنه المستفعلن إذا حُذِفَ سينه وفاؤه فنُقِل إلى فعلتن"[1].

وموضعين نقلهما من كتابه الأنواء، وقد صرح به أيضاً إذ قال:

"وقال الزجاج في كتاب "الأنواء": وزعم بعض المؤمنين من المنجمين أن الثريا إذا هوى للغروب طلع رقيبه الإكليل من العقرب"[2].

١٠- أبو علي الفارسي:

بلغت أقواله التي أوردها النيسابوري ستة أقوال[3]، فقد نقل عنه نصوصاً من الحجة، ومن المسائل البصريات، ومن إيضاح الشعر، وجاءت أساليبه في النقل عنه متعددة كأن يقول: "وفي كلام أبي علي"[4]، "منع أبو علي"[5]، "قال أبو علي"[6]، "وحمده على ذلك أبو علي"[7]، "والأوجه ما قاله أبو علي"[8].

وقد حكي النيسابوري قولاً للفارسي إذ قال:

---

(١) باهر البرهان ٣١٥/١
(٢) المصدر السابق ١٣٩١/٣
(٣) ينظر: المصدر السابق ١٧١/١، ٤٨٠، ٦٨٥/٢، ٩١٢، ١٣٧٢/٣، ١٦١٠
(٤) المصدر السابق ١٢/١
(٥) المصدر السابق ١٧١/١
(٦) المصدر السابق ٤٨٠/١
(٧) المصدر السابق ٦٨٥/٢
(٨) المصدر السابق ٩١٢/٢

"وفي كلام أبي علي: إن "غير" ههنا مع ما أضيف إليه معرفة، وحكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة، وإنما تنكرت في الأصل "غير" و "مثل" مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما، لأنك إذا قلت: رأيت غيرك، فكل شيء تراه سواه هو غيره، وكذلك إذا قال: رأيت مثلك، فما هو مثله في خَلْقِهِ وخُلُقِهِ وجاهه وعلمه لا يحصى، فإنما صارتا نكرتين من أجل المعنى"[1].

وهذا القول الذي حكاه عن الفارسي ليس صحيحاً؛ إذ إن الفارسي كان ينقل كلام ابن السراج فقد قال في بداية الكلام: "قال أبوبكر...: اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة، أن يكون معرفة وإنما تنكرت غير ومثل مع إضافتهما إلى المعارف من أجل معناهما... انتهت الحكاية عن أبي بكر"[2].

فالفارسي قد أكد في بداية الكلام ونهايته أن هذا القول لابن السراج ليس له، إلا أن النيسابوري وهم في ذلك فظن أنه كلام الفارسي، ونسبه إليه وهو منه براء.

١١- ابن جني:

لم يرد ذكر ابن جني في كتاب "باهر البرهان" إلا في ثلاثة مواضع فقط[3]، على الرغم من أن القارئ لكتاب النيسابوري يدرك مدى أثر ابن ابن جني في هذا الكتاب، - وقد أشرنا إلى ذلك عند دراستنا لبعض

(١) باهر البرهان ١/١٢، ١٣

(٢) الحجة ١/١٤٣، ١٤٤

(٣) ينظر: باهر البرهان ١/٦١٨، ٢/٨٥٦، ٣/١٢٩٤

المسائل- فالحق يقال إن كثيراً من المسائل النحوية التي في هذا الكتاب قد استفادها النيسابوري من فيلسوف اللغة ابن جني، ولا سيما من كتابيه: "المحتسب" و "الخصائص"، ولم يذكر النيسابوري من كتب ابن جني سوى "الخصائص" فقط، ولكي يستبين لك أثر ابن جني في صاحبنا تأمّل معي قول النيسابوري:

"أي: ولكن البرّ برٌ من آمن بالله...

وقيل: تقديره: ولكن ذا البر، كقوله: ﭼ ﯓ ﯔ ﭽ[1] أي: ذوو درجات.

والقولان وإن كانا على حذف المضاف فالأول أجودُ؛ لأن حذف المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى به من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أليق منه بالصدور".[2]

فأنت من خلال قراءتك لهذه المسألة، تعتقد أن هذا القول هو رأي للنيسابوري وجيه وسديد، ولكنك بعد البحث والتنقيب ترى أن هذا القول ليس من بنات أفكاره، إنما هو إغارة على قول ابن جني حيث يقول في الخصائص:

"وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، ... نحو قول الله سبحانه: ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭽ[3] أي: بر من اتقى. وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر

---

(١) سورة آل عمران: ١٦٣

(٢) باهر البرهان ١/١٦٦، ١٦٧

(٣) سورة البقرة: ١٨٩

من اتقى. والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالإعجاز أولى منه بالصدور".[1]

كما وقف النيسابوري عند قوله تعالى" ﭽ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﭼ[2] فقال: "هذا الموضع الذي يقول البصريون: إن "أم" المنقطعة بمعنى: "بل" للترك والتحول، إلا أن ما بعد "بل" متيقن، وما بعد "أم" مشكوك فيه ومسؤول عنه".[3]

وهذا الكلام هو نفسه كلام ابن جني حيث يقول في المحتسب "هذا هو الموضع الذي يقول أصحابنا فيه: إن "أم" المنقطعة بمعنى: "بل" للترك والتحول، إلا أن ما بعد "بل" متيقن، وما بعد أم مشكوك فيه، مسؤول عنه".[4]

والنيسابوري – عفا الله عنه – سار على هذه الطريقة أكثر من مرة فقد أغار على بعض نصوص المحتسب وأثبتها في كتابه دونما إشارة إلى ابن جني أو إلى كتابه.[5]

---

(١) ٣٦٢/٢

(٢) سورة الذاريات: ٥٣

(٣) باهر البرهان ١٣٧٤/٣

(٣) باهر البرهان ١٣٧٤/٣

(٤) ٢٩١/٢

(٥) ينظر: باهر البرهان ١٣٤١/٣–١٣٥٥، ١٤١٨

الخاتمة

وبعد.. فأحمد الله وأشكره على أن أعانني على إتمام هذا البحث، وأختمه بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله، وهي كالآتي:

أولاً: لم يحظ النيسابوري كما حظي غيره من علماء عصره بالشهرة والصيت، على الرغم من كثرة مؤلفاته وتعدد موضوعاتها، واشتغاله بالتدريس والقضاء زمناً، فلم تنقل كتب التراجم التي ترجمت له أخباره، وصفاته، ومولده، ووفاته، وشيوخه، وتلامذته، إنما ذكرت مقتطفات يسيرة لا تستطيع من خلالها معرفة شخصيته.

ثانياً: أن النيسابوري – رحمه الله – من المفسرين، له تصانيف متعددة في تفسير كلام الله عز وجل، وقد ضمّن تفسيره هذا فوائد متنوعة من لغة، ونحو، وبلاغة، وفقه، وعقائد، إلى غير ذلك من أنواع المعارف، فالنيسابوري لم يُشتهر بين النحويين، ولم يؤلِّف مؤلفاً مستقلاً في النحو، إلا أن تفسيره غلبت عليه الصبغة النحوية، فهو ذو اطلاع واسع في علوم العربية، عارفٌ بوجوه تطبيقاتها، واستحسانه، وتعليله، ورفضه، ونقده لأقوال علماء العربية، غالباً ما تكون بالاستناد إلى آراء السابقين.

ثالثاً: سار النيسابوري في مسائله النحوية وراء الدليل، فلم يكن مقلداً للبصريين في أقوالهم، ولا ناقداً على الكوفيين في اختياراتهم، وإنما كان مأسوراً للدليل، له استقلاله وشخصيته البارزة.

رابعاً: اهتم النيسابوري كثيراً بالسماع، فقد استشهد كثيراً بالقرآن الكريم، وشواهد العرب الشعرية والنثرية، كما استشهد بالحديث الشريف، وإن كان ذلك قليلاً إذا ما قيس بغيره من أنواع السماع.

خامساً: النيسابوري – رحمه الله – لم يُفرّق في موقفه من القراءات بين قراءة سبعية أو عشرية أو شاذة، إنما استشهد بالقراءات من كل نوع، ووجّهها بما يتناسب مع قواعد النحويين وذلك إذا لم تخالف ما هو مشهور من القواعد، أما إن خالفتها فإنه يردُّها حتى لو كانت قراءة سبعية، وهو قليل جداً في رفضه للقراءات، علماً بأنه لم يبالغ في الطعن بها، ورميها بالقبح والخطأ واللحن، كما صنع بعض النحاة السابقين.

سادساً: تأثر النيسابوري بكثير من علماء العربية، وكان من أبرز من ظهر أثرهم عليه واضحاً ابن قتيبة، والزجاج، والفارسي، وابن جني.

هذا ولم يخل كتاب النيسابوري – على جودة تأليفه وحسن عرضه – من مآخذ منها:

أولاً: أن النيسابوري صاحب معرفة لغوية واسعة، وقد وظّفها – غفر الله له – لخدمة معتقده، ظهر ذلك جلياً في تأويله لبعض صفات الله عز وجل من خلال اجتهاده بالتلاعب في ألفاظ اللغة ومعانيها.

ثانياً: ناقض النيسابوري نفسه وأقواله في مواضع متفرقة من كتابه، ظهر ذلك جلياً في آرائه في الزيادة في القرآن الكريم.

ثالثاً: أن النيسابوري – رحمه الله – وإن كان دقيقاً في نقله عن العلماء السابقين إلا أنه في بعض المواطن اليسيرة نسب إلى بعض العلماء ما لم يقولوه، ولم يكن دقيقاً في فهم ما أراده السابقون، وقد نبّهت على هذه الأمور في مواضعها، وليس عيباً الوقوع في الخطأ، فمن الذي لا يُخطئ؟ ومن الذي لا يَزِل؟ وقد قيل: الكتاب كالمكلَّف لا يسلم من المؤاخذة، ولا يرتفع عنه القلم، ولو أعاد النيسابوري النظر في كتابه لأزال عنه هذه الهنات الهيّنات، ولكن يظهر لي أن النيسابوري إذا فرغ من تأليف كتاب شرع في تأليف كتاب آخر، دلّ على ذلك كثرة مؤلفاته.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهارس

ويشتمل على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث الشريفة.

٣- فهرس الأبيات الشعرية.

٤- فهرس المصادر والمراجع.

٥- فهرس الموضوعات.

